الجمهوريـــة الجزائـرية الديمقراطيـة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

موسومة بـــ:

# التنافس الفرنسي الألماني حول المغرب الأقصى

# (1301ه/ 1880م – 1332ه/ 1911م )

**إعداد الطالبان:**

- بن علي نسرين
- بن فايد رابـــح

**إشراف الأستاذة:**

د.ة لزغم فوزية

**لجنة المناقشة**

| | |
|---|---|
| بوحموم محمد | رئيســـــــــــا |
| د.ة لزغم فوزية | مشرفـــــــــــا |
| عنان عامر | مناقشـــــــــــا |

السنة الجامعية :

(1439_1440 هـ) الموافق لـ (2018م_2019 م)

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا لتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع راجينا منه جل وعلا أن ينير دروبنا ويزدنا علما على علم لمواصلة مشوارنا العلمي ومشوارنا الديني والدنيوي فلولا فضله جل جلاله لما وصلنا إلى ما نحن عليه

"يقال إذا قصرت يدك عن المكافأة فليطل ويحلو لسانك بالشكر والامتنان "

ومن هنا يجدر بنا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان والامتنان للأستاذة المشرفة الدكتورة " لزغم فوزية " التي تولت طوال العام إشرافها لنا بدءا بالبشاشة والكلمة الطيبة والمعاملة الحسنة والتحفيز البناء كما لم تبخل علينا بالنصح والإرشاد فكانت خير سند وموجه لنا

كما لا يفوتنا أن نتوجه ببالغ الشكر والعرفان إلى اللجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذا العمل المتواضع السيد بوحموم محمد رئيسا والدكتورة لزغم فوزية مشرفا مقررا والاستاذ عنان عامر مناقشا

كما نود أن نشكر الأخ يوسف الذي أجهدته مهمة إعداد المذكرة

ونود أن نشكر أيضا جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة قسم العلوم الإنسانية مسار التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

ونشكر أيضا كل عمال كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

والى كل من ساهم من قريب آو من بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور

# الإهداء

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية والشجاعة والإيمان بالله

اهدي علمي ووقوفي إجلالا أمام عمالقة قلما يجود بهم التاريخ "الشهداء الأبرار "

إلى من أضاءت لي درب الحياة بنور الأخلاق والتربية الفاضلة إلى أمي الغالية

إلى من احتضنني برعايته وادفاني بحنانه وحبه وعطفه صاحب القلب الكبير والصبر الجميل إلى أروع وأجمل شخص أنعم الله علي به أبي الكريم "عابد"

حفضهما الله لي

إلى أخواتي الكريمات اللواتي كن خير الصديقات وخير الناصحات ودعمهن لي لمواجهة الصعوبات ومواصلة دربي ان شاء الله تعالى

إلى أختي وزوجها الميلود وأزهارهم إلى أختي وزوجها عبد القادر والمولود الجديد

إلى أستاذتي الفاضلة الكريمة لزغم فوزية التي كانت خير سند بدءا ببشاشتها وكلمتها الطيبة والمعاملة الحسنة

إلى الأستاذ الفاضل عنان ع والأستاذ الكريم خينوي والى كل أساتذة قسم التاريخ

إلى إخوتي الذين لم تنجبهم الوالدة الغالية بن فايد رابح وحاوة إسماعيل وتلي رابح وأخي يوسف الذي كان لنا خير دليل في وقت الحاجة إلى عائلة أخي رابح وخاصة عمي عبد الله على المساعدة المفيدة

إلى كل من اعتز بصحبته إلى كل صاحب فضل علي إلى كل باحث عن المعرفة إلى كل محب لدينه الإسلام ووطنه الجزائر وتاريخه العريق إلى كل من تسعه ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي اهدي هذا العمل المتواضع

بن علي نسرين

# الإهداء

أوجه شكري إلى الله سبحانه وتعالى أولا ثم إلى الوالدين الكريمين إلى كل عائلتي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لـــ " معيزي يوسف "الذي كان خير المعيل في إعداد هذا البحث والى أختي بن علي نسرين التي كانت خير الاصدقاء في زمن الوفاء طيلة خمسة سنوات، كيد واحدة في جميع البحوث، اهدي هذا العمل المتواضع ولكم أطيب وأجمل التشكرات مني.

ولا أنسى بهذا الأستاذة لزغم فوزية التي أفادتنا بنصائحها وتوجيهاتها في إعداد هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي في قسم التاريخ الذين لم يبخلوا بمعارفهم ونصائحهم وتوجيهاتهم على مدار خمسة سنوات.

إلى كل هؤلاء شكرا.....

**بن فايد رابح**

# قائمة المختصرات

| باللغة العربية | | باللغة الأجنبية | |
|---|---|---|---|
| تحقيق | تح | مصدر سابق opi citateau | Op .cite |
| ترجمة | تر | مصدر نفسه ibidal | ibid |
| تعريب | تع | Tome | T |
| تقديم | تق | Page | P |
| الجزء | ج | | |
| دراسة | درا | | |
| دون بلد | د.ب | | |
| دون تاريخ | د.ت | | |
| دون طبعة | د.ط | | |
| دون نشر | د.ن | | |
| الصفحة | ص | | |
| الطبعة | ط | | |
| عدد | ع | | |
| مجلد | م | | |
| مراجعة | مرا | | |
| وقت الخروج | و.خ | | |
| وقت الدخول | و.د | | |

# مقدمة

أصبحت سطوة ونفوذ القوى الاستعمارية الكبرى تقاس من خلال الهيمنة على مستعمرات جديدة، واحتلال مواقع إستراتيجية في مختلف بقاع المعمورة، وهكذا أفضت المصالح الاستعمارية فيما يتصل بالمنطقة المحايدة للمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى قيام نظام الخلافات والتحالفات مصحوبا في الوقت ذاته بأزمات سياسية خانقة.

لم يتمكن المغرب الأقصى نظرا لموقعه الإستراتيجي في أقصى شمال إفريقيا الإفلات من هذا التنافس الشرس بين القوى الإمبريالية العظمى، هذا التنافس الذي تجلى في الاحتلال المكثف الذي طال الأراضي، وقد أدى هذا التدخل الجريء في شؤون المغرب إلى اشتداد التنافس الأوروبي حوله وخاصة بين ألمانيا و فرنسا، فهذا التنافس يمثل فترة هامة في تاريخ المغرب الأقصى لما افرزه من تطورات سياسية كبرى، و من هذا المنطلق ارتأينا دراسة موضوع " التنافس الفرنسي الألماني على المغرب الأقصى في الفترة ما بين 1880 إلى 1911 ".فسنة 1880م تعتبر محطة مهمة في تاريخ المغرب لأنها السنة التي انعقد فيها مؤتمر مدريد الذي فتح على المغرب خرقا يصعب رتقه ، وزاد من تدخل الدول الأوروبية فيه وخاصة فرنسا التي حصلت على العديد من الامتيازات الاقتصادية ، وزجت بالمغرب في وضع خطير لا زال يعاني منه حتى الآن ، أما سنة 1911م فتعتبر السنة التي سوت جميع الخلافات بين فرنسا وألمانيا ، والسنة التي سلمت المغرب إلى فرنسا وفتحت لها أبواب فرض الحماية عليه سنة 1912م.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على حقبة هامة من تاريخ المغرب الأقصى، ويعطي لنا صورة دقيقة عن التدخل الأوروبي في المغرب والتحكم في شؤونه الداخلية والخارجية، فهذا الموضوع هو من المواضيع الجديرة بالدراسة أو بالأحرى حلقة مهمة من حلقات الاستعمار الأوروبي للبلاد العربية.

ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية : الرغبة الشخصية في انجاز موضوع متعلق بمواضيع تاريخ المغرب العربي المعاصر، إضافة إلى أهميته في إبراز مظاهر التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى ، وخاصة بين فرنسا وألمانيا وكذلك

التطرق إلى مختلف الأسباب والدوافع التي أدت بالمغرب إلى الاستعمار ، و نظرا لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع التنافس الألماني الفرنسي على المغرب الأقصى ارتأينا أن نقدم بحثا بسيطا و المساهمة و لو بنسبة قليلة ، أما الدافع الأخير و المهم في إنجاز هذا الموضوع هو تحفيزات الأستاذة المشرفة و نصائحها التي عززت الثقة في أنفسنا لدراسة هذا الموضوع.

وتكمن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في: "**ما هي طبيعة العلاقات الفرنسية الألمانية وعلاقاتها بالشؤون المغربية ؟**

وقد انبثقت عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في: كيف تطورت العلاقات الأوروبية المغربية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ؟ و كيف تطورت العلاقات الألمانية الفرنسية منذ مؤتمر مدريد 1880 ؟ و هل سويت الخلافات بين ألمانيا و فرنسا حول المغرب الأقصى ؟

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج السردي الوصفي و التحليلي،وذلك من خلال تتبعنا لتطور أوضاع المغرب الأقصى طيلة فترة التنافس الألماني الفرنسي عليه 1873 إلى 1911، إضافة إلى وصف أشكال هذا التنافس ونتائجه على الدولتين (ألمانيا، فرنسا)، وعلى المغرب الأقصى، و درسنا كل ما رأيناه أنه يستحق الدراسة في سبيل هذا الموضوع محاولين من وراء ذلك معالجة مختلف جوانب الموضوع.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، أهمها:

- " الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: "لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي (ت 1315 هـ/ 1897) ، فهذا الكتاب يعتبر من أهم كتب التاريخ الخاصة بالمغرب الأقصى، حيث يتميز بوفرة المعلومات و تغطيته لجل المراحل السياسية التي مر بها المغرب الأقصى ، كما يتميز هذا المصدر بالشجاعة الأدبية في نقد سياسة عصره و أحداثه ، أسلوبه سلس، معلوماته بسيطة، و أفكاره واضحة، و سهل الفهم، هذا من الناحية الإيجابية، أما الناحية السلبية للكتاب فهو كغيره من المصادر المغربية التي تتحيز لوجهات النظر المغربية وذلك يظهر

من خلال التعصب والولاء للسلاطين المغاربة، أما من ناحية مواطن الإفادة في موضوع دراستنا، فقد أفادنا هذا المصدر في الأوضاع السياسية للمغرب في بداية ق 19 م.

- " الدرر الفاخرة لمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة " لأبي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الملك بن زيدان بن إسماعيل العلوي (ت 1365 هـ/ 1946 م)،يعد بن زيدان مؤرخ للدولة العلوية وجامع وثائقها وظواهرها، عرف بشغفه في تاريخ المغرب على الخصوص، و تاريخ الدولة العلوية على الأخص،أفادنا هذا الكتاب في إعطاءه لنا ترجمة شاملة لأهم السلاطين المغربيين الشرفاء الذين تولوا الحكم في تاريخ المغرب مبرزا بذلك إنجازاتهم في جميع الميادين.

- "التنبيه المعرب عما آل إليه حال المغرب ":للحسن بن الطيب بوعشرين : يعرف هذا المؤرخ كأبرز المؤرخين المغاربة الذين تخصصوا في تاريخ المغرب وخاصة تاريخ الدولة العلية، وعرف بوعشرين بشغفه الكبير وشجاعته العلمية والأدبية في نقد المؤرخين الذين يقدسون السلاطين المغاربة، وهذا الكتاب يعتبر هو الأخر من أهم المصادر التاريخية المغربية التي الفت للتعريف بالمغرب وبأحواله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والأمر الذي يعاب على الكتاب انه يعتمد على التكرار والحشو الغامض، وكذلك اعتماده على أسلوب غير واضح وأفكار غامضة، أفادنا هذا المصدر في كونه قدم لنا لمحة تاريخية عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمغرب في فترة تزايد التغلغل الأوروبي عليه.

"الحركات الاستقلالية في المغرب ": لعلال الفاسي :يعتبر هذا المؤرخ من أهم المؤرخين المغاربة الذين تميزوا بالشجاعة العلمية ، ويعتبر أيضا من المؤرخين الذين تخصصوا في تاريخ المغرب العربي كله وليس الاقتصار على المغرب الأقصى فقط ،كما انه من أهم المصادر التاريخية المعالجة لتاريخ المغرب العربي في فترة الاستعمار الفرنسي وبوادر الاستقلال عنه لغته بسيطة وأسلوبه سلس وأفكاره واضحة أفادنا هذا المصدر في مختلف مراحل البحث .

كما اعتمدنا على العديد من المراجع أهمها :

- " التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب من1851 الى1947":لعلال الخديمي: يعتبر هذا الكتاب من أهم المراجع المتخصصة في تاريخ المغرب في الفترة المعاصرة، بحيث يتميز بإعطائه لنا فكرة واضحة عن بعض الحالات التي تواجهت فيها الأطماع التوسعية الأجنبية مع إرادة الصمود المغربية، أسلوب هذا المؤرخ واضح، و منهجه و موضوعاته أصيلة، أفادنا هذا الكتاب في جل الفصول، أما الأمر الذي يعاب على هذا الكتاب انه يشتمل على العديد من التكرار والحشو.

- " المغرب عبر التاريخ ": لإبراهيم حركات: اشتمل هذا الكتاب على أربعة أجزاء، إلا أننا اقتصرنا على الجزء الثالث بشكل كبير باعتباره يعالج الفترة الزمنية الخاصة بموضوع دراستنا، أفادنا في معرفة التطور السياسي للدولة العلوية، والعلاقات المغربية الأوروبية وعلى التغييرات التي طرأت على صعيد السياسة الداخلية للمغرب.

- "مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م" : لعبد الوهاب بن منصور : يعرف بن منصور كمؤرخ للمغرب الأقصى من الناحية السياسية والإدارية ، ويعتبر هذا الكتاب من أهم المراجع المتطرقة لتاريخ المغرب و يتميز بدوره الفعال في إثراء موضوع الحماية القنصلية ونتائجها ، فقد فصل في هذه المشكلة وتناول مختلف الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت بين المغرب الأقصى والدول الأوروبية ، والتي ساهمت بدورها في فرض المزيد من التغلغل الأوروبي بالمغرب ، أفادنا هذا المرجع في رصد أهم المعلومات المتعلقة بمؤتمر مدريد وتأثيره على ألمانيا التي من خلاله دعمت وجودها في المغرب الأقصى .

- "تاريخ المغرب الحديث الفترة الحديثة وهجوم الاستعمار ج3 " :لجلال يحي: الذي يعتبر من أهم مؤرخي المغرب العربي عامة والمغرب الأقصى خاصة، ويعد هذا الكتاب من ابرز المراجع التي تناولت تاريخ المغرب في الفترة الحديثة والمعاصرة ، وأفادنا في رصد أهم العلاقات التي جمعت بين ألمانيا وفرنسا وكيف تطورت مع مرور الوقت

كما اعتمدنا على مجموعة من الموسوعات، والمجلات، مثل مجلة المناهل، ومجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية للدار البيضاء، و التي أفادتنا كثيرا في موضوع دراستنا.

و قد قسمنا بحثنا إلى مدخل و ثلاثة فصول، أما المدخل فهو تحت عنوان " تطور أوضاع المغرب الأقصى من 1830 إلى غاية سنة 1911م " تناولنا فيه تطور الأوضاع السياسية للمغرب من حيث تعاقب السلاطين و الحالة الإدارية للمغرب ، و تطور هذه الأوضاع من خلال التعقيب على حكم كل سلطان جديد مركزين بذلك على فترة حكم المولى الحسن الأول 1873 إلى 1894 ، و فترة حكم المولى عبد العزيز 1894 – 1907، إضافة إلى فترة حكم عبد الحفيظ 1908 – 1912، كما تطرقنا إلى تطور الأوضاع الاقتصادية أيضا و التي كان لها دور رئيسي وكبير في اشتداد "التنافس الأوروبي على المغرب".

وورد **الفصل الأول** بعنوان " العلاقات المغربية الأوروبية من 1873 إلى 1911، أي من فترة تولي المولى الحسن الأول للحكم، و فترة تزايد التدخل الأجنبي في شؤون المغرب إلى غاية تسوية الخلاف القائم بين ألمانيا و فرنسا سنة 1911، و قد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث: **المبحث الأول** بعنوان " العلاقات المغربية الفرنسية من1873 الى سنة 1911 " تناولنا فيه طبيعة العلاقة بين الطرفين، و نتائج هذه العلاقة، و تطرقنا فيه أيضا إلى أهم النقاط التي ارتكزت عليها هذه العلاقة ".

أما **المبحث الثاني** فورد بعنوان " العلاقات المغربية الألمانية في الفترة ما بين 1873 الى غاية سنة1911 " خصصناه للحديث عن الاهتمام الألماني بالمغرب، وطبيعة العلاقات التي جمعته بالمغرب إضافة الى حقيقة هذا الاهتمام ونتائجه ".

أما **المبحث الثالث** فعنوناه بـــ " العلاقات المغربية مع انكلترا من1873الى1911م "، وفيه تطرقنا إلى عرض أهم النقاط التي بنيت عليها هذه العلاقات وطبيعتها إضافة إلى نتائجها.أما المبحث الرابع فهو تحت عنوان "العلاقات المغربية مع اسبانيا من 1873م إلى 1911م "،

وتناولنا في هذا المبحث أهم النقاط التي ارتكزت عليهم هذه العلاقة واهم النتائج التي وصلت إليها .

وورد **الفصل الثاني** بعنوان " تطور العلاقات الألمانية الفرنسية من مؤتمر مدريد سنة 1880 الى غاية سنة 1904 " هذه السنة التي بدأ فيها المغرب يفقد استقراره واستقلالهو يتجه نحو الاستغلال و التحكم في سيادته و ذلك من خلال عقد فرنسا لمجموعة من الاتفاقيات التي ستطلق يدها في المغرب و دون قيود التنافس الأوروبي حول المغرب"،و قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول** بعنوان: مؤتمر مدريد يدعم التواجد الألماني بالمغرب،و تطرقنا فيه إلى كيفية ظهور ألمانيا كمنافس قوي لكل من فرنسا، إنجلترا، إسبانيا، فمؤتمر مدريد سنة 1880م أعطى الفرصة المناسبة لألمانيا لتثبيت تدخلها في المغرب وذلك من خلال حصولها على امتيازات تجارية كغيرها من الدول المنافسة على المغرب .

في حين ورد **المبحث الثاني** بعنوان: " موقف ألمانيا من الاتفاقيات الفرنسية السرية "، و تضمن هذا المبحث عنصرين : الأول: الاتفاقيات الفرنسية السرية، وفيه عقدت فرنسا العديد من الاتفاقيات مع الدول ذات المصالح في المغرب، فكان " الاتفاق الفرنسي الإيطالي سنة 1902، و الاتفاق الفرنسي الإنجليزي سنة 1904، و الاتفاق الفرنسي الاسباني سنة 1904 " خير دليل على وضع المغرب الصعب الذي أطلق به يد فرنسا للتدخل في شؤونه بعد عقد هذه الاتفاقيات، و العنصر الثاني طرح بعنوان: موقف ألمانيا من هذه الاتفاقيات، و فيه استعرضنا أهم النقاط التي ارتبطت بالتجاهل الذي طال ألمانيا خلال انعقاد الاتفاقيات السرية في المغرب، فكان نزول الإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني إلى مدينة طنجة بمثابة الوجه الجديد لألمانيا للتعبير عن غضبها ، وذلك بتوجيه عدة تهديدات وضغوطات لفرنسا و حلفائها.

أما **المبحث الثالث** فورد بعنوان: " أزمة أغادير الأولى سنة 1905 " وفيه تطرقنا الى أسباب هذه الأزمة ونتائجها على المغرب وعلى فرنسا و ألمانيا.

وورد **الفصل الثالث** بعنوان: " تسوية الخلاف بين ألمانيا والمغرب حول المغرب الأقصى من سنة 1906 " أي فترة انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء الى غاية أزمة أغادير الثانية سنة 1911 م. وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** بعنوان " مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 " تناولنا فيه انعقاد هذا المؤتمر و قراراته و نتائجه على المغرب و على ألمانيا ".

وعنونا **المبحث الثاني** بـــــــ " المفاوضات الفرنسية الألمانية من سنة 1907 الى غاية سنة 1909 "، وتطرقنا فيه الى أسباب هذه المفاوضات والهدف منها، مسلطين الضوء على نتائج هذه المفاوضات التي انتهت باتفاق 09 فبراير 1909 بين فرنسا و ألمانيا حول المغرب الأقصى.

و خصصنا **المبحث الثالث**: " أزمة أغادير الثانية سنة 1911م "، تضمن هذا المبحث عنصرين: الأول بعنوان " حادثة أغادير الثانية 1911 م،و فيه استعرضنا أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه الأزمة كما تطرقنا إلى نتائجها. والعنصر الثاني عنوناه بـــ " موقف المغاربة من التدخل الألماني بمدينة أغادير "، وفيه استعرضنا أهم ردود الأفعال ضد هذا التدخل المجحف في حق المغرب و سلطانه و شعبه.

وقبل أن يخرج البحث بالصورة التي هو عليها اعترضتنا مجموعة من الحواجز والصعوبات أهمها: نقص المادة العلمية المتخصصة في هذه الدراسة، وصعوبة حصولنا و تحكمنا في المادة العلمية باللغة الفرنسية ، صعوبة التخلص من التكرار الذي طال المعلومات الموجودة في المصادر و المراجع، و لتجاوز هذا حاولنا قدر المستطاع تجنب هذه العراقيل من خلال توخي الحذر، و ذلك بالتركيز على المادة العلمية المهمة و المفيدة في موضوع البحث إضافة إلى نصائح الأستاذة المشرفة و تعقيباتها البناءة.

وأنهينا بحثنا بخاتمة ضمت أهم النتائج التي توصلنا إليها من هذا البحث، والله ولي التوفيق.

# المدخل: تطور أوضاع المغرب الأقصى من احتلال الجزائر سنة 1830 الى غاية فرض الحماية الفرنسية عليه 1912 م

**أولا:** تطور الوضع السياسي للمغرب منذ سنة 1830 إلى 1911م

**ثانيا:** تطور الوضع الاقتصادي للمغرب منذ سنة 1830 إلى1911 م

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م فترة حاسمة مهدت الطريق أمام إمكانية توسيع المشروع الاستعماري الفرنسي في بقية بلدان الشمال الإفريقي، وخاصة في تونس والمغرب، ففي هذه الفترة عرف المغرب تطورات واضحا في أوضاعه الداخلية السياسية والاقتصادية وحتى علاقاته الخارجية، فرضت عليه السير نحو طريق مواجهة الامبريالية الاستعمارية، وأصبح المغرب في هذه الفترة في احتكاك مباشر مع الدول الأوروبية سيما (فرنسا، اسبانيا، انكلترا، حتى ألمانيا)، و أدى هذا الاحتكاك إلى نشوب معركة اسلي سنة 1844م في عهد المولى عبد الرحمان بن هشام[1]. واظهر المغرب في هذه المعركة الكثير من الضعف الامر الذي أسال لعاب الدول الأوروبية ، فهذا الضعف أدى إلى نشوب حرب بين المغرب واسبانيا هي حرب تطوان 1856، التي انتهت بإبرام العديد من المعاهدات والامتيازات التي مست سيادة المغرب واستقراره [2].

## أولا:التطور السياسي للمغرب 1830-1912م:

إن تاريخ المغرب بين 1830-1912م تأثر بعاملين أساسيين:

**أ- العامل الداخلي**:وهو انهيار المؤسسات التقليدية في عهد المولى سليمان وفشل الوسائل التقليدية في إصلاح هذا الوضع.

**ب- العامل الخارجي**: فقد خلق الاحتلال الفرنسي للجزائر وضعا خطيرا في تاريخ المغرب في الفترة مابين (1830 الى1912)، فأصبح المغرب انطلاقا من هذه الفترة محلا للأطماع

---

[1] عبد الرحمان بن هشام: 1822-1859م استخلف عمه المولى سليمان ابن محمد لما عرف عليه من ورع وكانت له عدة مشاريع عمرانية وبعض الإصلاحات في مختلف الجوانب، وحدثت في عهده معركة ايسلي سنة1844م، ينظر: زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص:536.

[2] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير العصر الحديث والفترة المعاصرة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص:223.

الأوروبية وتنافسها ، إن هذين العاملان شكلا مع ضعف المغرب وغناه اقتصاديا وأهميته استراتيجيا العنصران الأساسيان لاهتمام الدول الأوروبية به ومحاولة السيطرة عليه[1].

## 1: التطور السياسي للمغرب في عهد المولى عبد الرحمان 1822م – 1859م:

عرف المغرب في بداية حكم المولى عبد الرحمان وضعا صعبا جدا، حيث واجه هذا السلطان أحداثا معقدة تمثلت في فقدان السلطة المركزية لهيبتها إثر انتشار الفوضى في البلاد، فالمولى عبد الرحمان واجه هذا الموقف بشجاعة، واستطاع أن يعيد إلى السلطة هيبتها دون أن يستطيع إرجاع مكانتها وقوتها السابقتين[2] ، وجه عبد الرحمان اهتمامه لإعادة تكوين الجيش وتقويته، كما اتجه إلى الاعتماد على الدبلوماسية القبلية التي تقوم على ضرب القبائل ببعضها البعض وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها في إنجاح سياسته ، إلا أن النجاح ظل محدودا يقتصر على إصلاح أحوال الجيش وإصلاح بلاد المخزن، وإعادة هيئة المغرب، وهذا النجاح ولمحدوديته سمح للدول الأوروبية بتوجيه أنظارها نحو المغرب[3].

العامل الثاني الذي أثر في تاريخ المغرب من 1830 إلى 1912م هو العامل الخارجي، فقط عرف المغرب مع بداية حكم المولى عبد الرحمان (1822-1859م) الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وهذا ما جعل المغرب يحتك مباشرة مع هذا المستعمر بسبب تعاطفه مع الجزائر، ففي نظر المولى عبد الرحمان وجود سلطة غير إسلامية في الجزائر سيسبب الحرج حتما لشخصه لان عدم مساعدة الجزائريين سيجعله خائنا أمام شعبه المغربي، وأمته الإسلامية، وهذا سيحكم عليه بالخيانة العظمى لدينه وقوميته[4]، فبالرغم من إدراك السلطان لعواقب هذا

---

(1) عبد الواحد الناصر، التدخل **العسكري الأجنبي في المغرب (قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن 19 وأوائل ق 20)**، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة اليت، الرباط، 1999، ص، ص: 09، 12.

(2) فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937). **المجلة الجامعة**، ع: 16، بنغازي، ليبيا،2014، ص: 66.

(3) إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، دار الرشاد الحديثة، ج: 3، الدار البيضاء، 2009، ص: 189.

(4) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي، المرجع السابق، ص:223.

التدخل في شؤون الجزائر وعلاقتها بفرنسا إلا أنه ضرب تهديدات فرنسا عرض الحائط وقرر مساعدة المقاومين الجزائريين الثائرين ضد لفرنسا.[1].

كانت فرنسا قد أبلغت المولى عبد الرحمان بغزوها للجزائر وطلبت منه عدم التدخل في ذلك الصراع، خاصة وأنه لم يمنع احتلال الجزائر و لم يهاجم الجيش الفرنسي وقام بسحب قواته من مدينة مليانة الجزائرية سنة1832 بسبب انطلاق مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري[2]، وضغط الاستعمار الفرنسي عليه، لكن الأمير عبد القادر الجزائري دخل تحت حماية السلطان المغربي عبد الرحمان الذي تردد في البداية قبول حمايته، ومع تحقيق الأمير عبد القادر الجزائري للعديد من الانتصارات على فرنسا الأمر الذي أعطى حافزا للسلطان عبد الرحمان، ومعرفة قوته وشجاعته، فقدم له المولى عبد الرحمان يد العون من الناحية المالية والمعنوية فزوده بالسلاح والخيل والمال، وشجعه على مجابهة الاحتلال الفرنسي[3].

انتشرت فرق القوات الفرنسية في مختلف أرجاء الجزائر وخاصة في المقاطعات الغربية الجزائرية، وهذا ما أدى بانهزام قوات الأمير عبد القادر الجزائري في شهر أكتوبر 1843م، الأمر الذي أدى بالأمير عبد القادر توجيه أنظاره إلى البلاد المغربية، وإقناع القبائل المجاورة للحدود الجزائرية المغربية بمساعدته في جهاده ضد القوات الفرنسية[4].

بعث الأمير عبد القادر الجزائري وفدا إلى السلطان عبد الرحمان يخبره فيه على خطورة الوضع القائم على الحدود المغربية الجزائرية، واعتماد سياسة دفاعية عن الحدود المعرضة للخطر

---

(1) إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج: 1، دار العرب للنشر، وهران، 2005، ص:41.

(2) الأمير عبد القادر الجزائري: ابن محي الدين ولد بمدينة معسكر الجزائرية، عرف بمقاومته للاحتلال الفرنسي وذلك بقيادته التي طالت الغرب الجزائري ضد فرنسا، كما عرف بمؤسس الدولة الحديثة. ينظر: احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2001، ص: 75.

(3) إدريس خضير، المرجع السابق، ص: 42.

(4) أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري**، ج:2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.ت، ص: 460.

الفرنسي، وأدى دخول الجيش الفرنسي إلى مقام السيدة «لالة مغنية»[1] إثارة عبد الرحمان، فاضطر هذا الأخير إلى إعلان الجهاد ضد فرنسا، وهذا الأمر الذي أثار سخط وغضب الحكومة الفرنسية من رد فعل السلطان الذي كان متعاونا معها. فجأة أصبح ضدها، وهذا الموقف الساخط تبنته انكلترا أيضا واتجهت نحو توجيه العديد من الإنذارات والتحذيرات للسلطان عبد الرحمان تطلب منه التوقف عن مساعدة الأمير عبد القادر الجزائري[2].

وفي 11 أفريل 1843م وصل الجنرال الفرنسي بيجو (bijou) إلى منطقة وجدة ولكنه تركها في 20أفريل من نفس السنة، وفي3 جويلية راسل محمد بن عبد الرحمان الجنرال بيجو معلنا رغبته في الصلح مع فرنسا، لكن هذا لم ينجح، وهذا مازاد الأمور تعقيدا، فكان الرد الفرنسي بقصف مدينة طنجة في 6 أوت 1843م حيث دمرت تحصينات المدينة، ثم احتلت مدينة أغادير في 21 أوت من نفس السنة، وبعد هذا الاحتلال توجهت القوات الفرنسية نحو واد ايسلي، وقد تمكن الجيش الفرنسي من احتلال جميع المرتفعات المحيطة بواد ايسلي ومني المغرب بهزيمة نكراء في معركة ايسلي 4اوت سنة 1844[3].

بعد معركة ايسلي1844 وافق السلطان عبد الرحمان على إمضاء معاهدة طنجة في 11 سبتمبر 1844 ، وكانت نتيجتها اعتبار الأمير عبد القادر خارج عن القانون ، ولابد من ملاحقته والقبض عليه، وفي17 مارس1845 وقع السلطان عبد الرحمان معاهدة لالة مغنية التي عالجت مشكلة **الحدود الجزائرية المغربية**، و تعهد من خلالها ولي العهد المغربي محمد بن عبد الرحمان رسميا عن عدم مساندة الأمير عبد القادر ومقاومتة ضد الاستعمار الفرنسي، وفي

---

[1] مقام لالة مغنية: بني هذا المقام تخليدا لامرأة مغربية مرابطة، اشتهرت بتقواها وورعها وتدينها وجمالها وأخلاقها، ويعتبر الضريح كمكان مقدس للمغاربة، وهذا نسبة لبقايا لالة مغنية المتواجدة في هذا الضريح. ينظر: أديب حرب، المرجع السابق، ص: 455.

[2] بن يوسف التلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830–1870**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص، ص: 38، 40.

[3] محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد المولى الحسن الأول (1873–1894)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص: 35.

أفريل 1846 هادن السلطان المغربي عبد الرحمان الحكومة الفرنسية على أن يتم نفي الأمير عبد القادر من المغرب والقضاء على مقاومته [1].

ومع بلوغ سنة 1856م عرف المغرب الأقصى نظاما اقتصاديا خطيرا، هو نظام الاحتكار الذي اقلق واغضب بريطانيا فاتجهت الى سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب ، وبدأ مفوضها في المغرب جون دار موند هاي ( dard mound Haye )[2] بالتفاوض مع نائب السلطان المغربي في مدينة طنجة (محمد الخطيب) من أجل تثمين التعاون بين البلدين، وهذا لتتمكن بريطانيا من الضغط على نائب السلطان محمد الخطيب من اجل إلغاء نظام الاحتكار، وتوقيف التهريب، وعقدت بريطانيا مع المغرب معاهدة سنة 1856م التي فتحت أمام المغرب الكثير من العقبات السياسية والاقتصادية، وبالمقابل ازدهرت النفوذ الفرنسية والبريطانية في المغرب[3].

رفضت اسبانيا الانضمام إلى معاهدة سنة 1856، وهذا بسبب أطماعها التوسعية في المغرب، فاتجهت إلى حرب تطوان سنة 1856، هاته الحرب التي فرضت على المغرب في عهد المولى محمد بن عبد الرحمان[4]، بسبب نشوب الخلاف بين اسبانيا والمغرب حول منطقة سبتة ومليلية، هذا الخلاف الذي أدى إلى احتلال تطوان سنة 1860، وتم عقد الصلح بين المغرب

---

[1] البير عياش، **المغرب والحصيلة الاستعمارية**، تر: محمد الأمين بزاز، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، المغرب، د.ت، ص: 65 .

[2] دارموندهاي جون: من مواليد سنة1816 عاش في المغرب ممثلا لدولة بريطانيا لمدة طويلة حوالي نصف قرن، كانت علاقاته طيبة مع المغرب وصداقاته متينة مع سلاطينه، وكان يعرقل بتدخلاته لدى حكومته أطماع الدول الاستعمارية، واقترح على الحكومة البريطانية، و على المغرب عقد مؤتمر دولي للنظر في مشكلة الحمايات القنصلية. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880**، المطبعة الملكية العربية، ط2، الرباط، 1985 ، ص : 19.

[3] **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (السودان، المغرب)**، المعهد القومي للطباعة ، 1994، 1998،المغرب، ص: 103

[4] محمد بن عبد الرحمان: لقب بمحمد الرابع استخلف والده عبد الرحمان من (1859-1873)، عرفت فترة حكمه بمحاولات عديدة للإصلاح، تعرضت البلاد في عهده إلى حرب تطوان 1860. ينظر: زاهية قدورة، المرجع السابق، ص : 538.

في 19 أفريل 1863م، فهذه المعاهدات كانت كلها نتيجة حرب تطوان التي دشنت فعلا عهدا جديدا في علاقات المغرب الخارجية، ومن هنا ظهر نظام الحماية القنصلية الجائر، الذي ساهم في زيادة الطبقة البرجوازية في البلاد المغربية في حين خسر المغرب حصيلة الضرائب، وحرم من ممارسة حقوق سيادته على أبناء بلده، وبدأ المخزن ضعيفا أمام مستحقاته المالية، وازداد عدد الأجانب في البلاد المغربية، وأصبح المغرب مجبرا على الابتعاد عن الانعزال الذي طال المغرب في بداية ق 19م[1].

## 2: تطور الوضع السياسي في عهد المولى الحسن الأول من 1873م إلى 1894م:

أراد المولى محمد بن الرحمان نقل العديد من الوسائل المتطورة إلى المغرب، وهذا ما فتح الأبواب أمامه لمسايرة التقدم في الأمم الحديثة، لكنها في نفس الوقت زادت من حدة التنافس الأوروبي عليه، وهذا للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية في المغرب وبسط سيطرتها على أهم ثغوره، وفي ظل هذه الظروف وصل المولى الحسن الأول للعرش سنةم1873، فالمولى الحسن الأول يعد من أعظم السلاطين المغاربة الذين تعاقبوا على حكم المغرب، ولم يمر في تاريخ المغرب الحديث سلطان بمثل نشاطه، فقط أمضى حياته كلها منتقلا بنفسه على رأس جيشه في أرجاء المغرب يقمع الفتن ويوطد الأمن والاستقرار[2].

كان على المولى الحسن الأول أن يجابه في وقت واحد الفوضى المغربية الناجمة عن ميل القبائل المغربية إلى الاستقلال والخروج عن طاعة المخزن، والامتناع عن دفع الضرائب، وازدياد المطالع الأجنبية، ولكي يوطد المولى الحسن الأول سلطانه الداخلي تابع سياسة إصلاح الجيش التي بدأ بها والده المولى محمد، ورغب الحسن الأول في تكوين جيش نظامي حقيقي حديث،

---

[1] الحسن بن الطيب بوعشرين، **التنبيه المعرب عما آل إليه حال المغرب**، تق وتص: محمد المنوني، دار النشر للمعرفة، ط1، الرباط،1994، ص: 31.

[2] بوشوعراء مصطفى، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1865–1894**، تقد: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط 1984، ص:282.

وفي سياسته هذه أرسل السلطان الحسن الأول عددا من الشباب المغربي على دفعات متتالية إلى منطقة جبل طارق منذ سنة 1875 لتعلم فنون القتال وحمل السلاح [1].

كما أرسل الحسن الأول بعثات عديدة إلى انكلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا[2]،واعتمد على مدربين أجانب، فاستدعى الضابط الانكليزي هاري ماكيلين ((Harry makiline لتدريب وتنظيم الجيش المغربي، اهتم المولى الحسن الأول بأمور البحر، فاشترى أربع قطع بحرية يقودها ضباط من البحرية التجارية الألمانية أو الإسكندنافية، كانت مهمتها حراسة الشواطئ المغربية، ونقل القوات المغربية إلى المناطق المتمردة ضد السلطان كمناطق الريف[3].

لجأ المولى الحسن الأول إلى ما يمكن تسميته (دبلوماسية القبائل)، أي أن يستعين ببعض القبائل ضد بعضها البعض، كما اعتمد على سياسة ( القواد الكبار)، ولاسيما في الجنوب المغربي كآل الجندافي والمتوجي والجلاوي، وأمدهم بالمساعدات اللازمة ، كما فعل مع الجلاوي إذ قدم له مدفع كروب يساعده على إخضاع قبائل الأطلس العظمى، والجدير بالإشارة أن عصر المولىالحسن الأول يتميز بثلاث ظواهر ألا وهي التفوق الانكليزي في المغرب، وضعف الوجود الفرنسي الدولي والمغربي، وأيضا تزايد اهتمام الدول الأوروبية بالمغرب، ودخول ألمانيا للساحة التنافسية حول المغرب منذ سنة 1880م، وتميزت سياسة المولى الحسن الأول برغبته الأكيدة ومساعيه القوية لمقاومة التدخل الأجنبي في شؤون بلاده ودفع الخطر الاستعماري عنها باستغلاله المنافسات الدولية بين (انكلترا، اسبانيا، ألمانيا)[4].

---

[1] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: 42.

[2] مروان بوزكري، **التنافس الفرنسي والانكليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873–1894م**، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2009-2010، ص: 60.

[3] محمد حجي، **منوعات محمد حجي**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص: 374.

[4] علي الحميدي وجعفر عباس، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص، ص:240،257.

قام الحسن الأول في فترة حكمه(1873م-1894م )بعدة إصلاحات لإخراج البلاد المغربية من أزمتها، وكان تفكيره الإصلاحي في الدولة يتجلى في:

- تنظيم الجيش، وتكوين الضباط، واستيراد الأسلحة، وإنشاء عدة معامل ومصانع لصناعته (أي صناعة الأسلحة والمدفعيات....)

- إرسال بعثات طلابية إلى العديد من الدول الأوروبية كفرنسا، وبلجيكا لدراسة الرياضيات والعلوم الطبيعية والهندسية والطب والعلوم العسكرية.

- إنشاء عدة معامل صناعية (كمعمل صناعة السكر والقطن والشاي، والحرير)، واتجه السلطان الحسن الأول إلى استغلال المعادن وتصنيفها، إضافة إلى إحداث جهاز بريدي مغربي، والاهتمام بإصلاح بعض المراسي وبناء منارات مدينة طنجة[1].

وأهم إصلاح قام به الحسن الأول هو صك عملة جديدة تحت اسم الريال الحسني، لكن الظروف الدولية، كارتفاع قيمة الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي حال دون هذا، وساهمت الظروف الداخلية هي الأخرى في انهيار هذه العملة[2].

كانت رغبة السلطان الحسن الأول تتمثل في تحقيق إصلاحات مهمة تضاف إلى الإصلاحات المالية والنقدية، فاتجه إلى إصلاح الوضعية العسكرية في البلاد[3]، وذلك بتطوير الجيش لمواجهة التحديات الخارجية وخاصة التحديات الأوروبية التي انتشرت في البلاد المغربية، ورغم إصلاحاته الكبيرة في مختلف الميادين إلا أن همه الوحيد كان توطيد الأمن داخل البلاد

---

(1) أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب الغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ن، د.ب، د.ت، ص:98.

(2) عبد العزيز التمسماني خلوق، **الإصلاحات الحضرية بطنجة وردود الفعل المغربية**، (الإصلاح والمجتمع المغربي)، أيام دراسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت، ص، ص :320،330.

(3) لويس أرنو، **زمن "المحلات السلطانية"، الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912**، تر: محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000، ص: 25.

والعمل على ضمان وحدتها بالقضاء على الانشقاقات والفتن[1] التي كانت السبب الوحيد في اختلال الأمن والاستقرار في المغرب[2].

عملت الدول الأوروبية على إفشال جميع إصلاحات الحسن الأول، وذلك من خلال تكتلها في العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر مدريد المنعقد سنة1880، حيث عملت هذه الدول على ترسيخ المعاهدات والامتيازات المجحفة في حق المغرب[3]، وهذا لضمان وتأكيد مصالحها في البلاد دون الاصطدام بأي معارضة من قبل رعاياه[4].

وما يميز عهد المولى الحسن الأول انه خرجاته الميدانية للحملات العسكرية ، وأهمها تلك التي خرج فيها من مدينة فاس باتجاه مدينة مكناس،وهذه الحملة احتوت على حوالي1600 بندقية و10 قناطير من البارود،إضافة إلى 360 سرجا و 600 كسوة للعسكر، وكانت هذه الحملة سنة 1877م[5]، فالمولى الحسن الأول كان في هذه الحملات كلها يقوم بإخضاع القبائل الثائرة (كقبيلة بني مطير، وبني يزاسن) ضد المخزن[6]. وأظهر الحسن الأول في

---

(1) تمثلت هذه الفتن في: فتنة فاس: وهي ناتجة عن احتجاج أرباب العمل ضد الأمين المدني (الحاج محمد بنيس) المكلف بجباية الضرائب، وكانت هذه الفتنة سنة1873، وقضى عليها السلطان الحسن الأول في17 ماي1874م، ومن هذه الفتن أيضا فتنة بنو مطير ضد الحسن الأول وتم القضاء عليها سنة 1875، وكذلك فتنة بلاد السوس التي نتجت عن خروج أهل بلاد السوس عن طاعة الحسن الأول ، وتم القضاء على هذه الفتنة سنة 1879. ينظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج:09، تح،و تع: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص ، ص: 142، 182.

(2) بن محمد الرشيد إسماعيل، **جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى عصر محمد الخامس**، مطبعة فضالة، ط1، المغرب، 1957، ص: 144.

(3) جرمان عياش، **"إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب "الإصلاح والمجتمع المغربي"**، أيام دراسية، الدار البيضاء، د.ت، ص، ص: 370،373.

(4) نفسه، ص: 374.

(5) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، المصدر السابق، ص: 192.

(6) عبد الحميد بنشنهو، **النظام الإداري بالمغرب، مطبعة الأمنية**، ط4، الرباط، 1963، ص: 24.

هذه الحملات الكثير من السياسة المثالية، والدهاء الكبير الأمر الذي أدى إلى بناء دولة جديدة مستقلة داخليا[1].

تميز عهد السلطان المغربي الحسن الأول (1873-1894م)، بتطور السلطة السياسية والإدارية للمخزن المغربي، فجل المسائل السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية تتوقف على السلطان المغربي، والملاحظ من هذا أن السلطان هو المسير الوحيد ولكن مع مجموعة من الموظفين الذين كانوا يقومون بمساعدته كل في مجال معين ممثلين ما اصطلح عليه تسمية الجهاز المخزني أو المخزن[2].

عمل الحسن الأول للمحافظة على موظفي الجهاز المخزني لعهد أبيه محمد بن عبد الرحمان، وقد اختير الموظفون خصيصا ليفوض السلطان لهم ببعض مهامه دون أن يتنازل لهم عن حقه في اتخاذ القرارات النهائية[3].ويمكن تقسيم الموظفون في عهد الحسن الأول (1873-1894م) إلى قسمين:

**1-القسم الأول**: الموظفون الذين يتبعون البلاط أو القصر.

**2-القسم الثاني**: ويشتمل على الجهاز الحكومي.

فالقسم التابع للقصر نعني به شؤون القصر الداخلية ويسمى الحاجبة،وأيضا نعني به قيادة المشور التي تعود إليه مهمة حراسة القصر وتدبير شؤونه بصفة عامة[4]، أما إذا تحدثنا عن القسم القسم الثاني الذي هو الجهاز الحكومي فيشتمل على الصدارة العظمى، أي شؤون الدولة

---

(1) عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، ج:3، المطبعة الوطنية، ط1، الرباط ،1930، ص، ص:121،117.

(2) محمد رزوق، **دراسات في تاريخ المغرب**، دار إفريقيا الشرق، ط1، الدار البيضاء، 1991، ص: 20.

(3) Lahbabi Mohammed, **le gouvernement marocain à l'aube du xxe siècle**, Casablanca,1975,p:04.

(4) محمد محي الدين المشرفي، **الجديد في تاريخ المغرب**، دار الأمان للنشر، طنجة، 1958، ص،ص: 141، 142.

الخارجية عن القصر، ووزير الحرب ووزير البحر، وأمين الأمناء وكاتب الشكايات ووزير الدفاع المغربي[1].

تغيرت الوزارة التي يشتمل عليها الجهاز الحكومي إلى شكل ديوان حكومي سنة1879م، فتأسست على أنقاضها وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الحربية ووزارة المالية، وكانت قبل هذا التاريخ بيد عمال كتاب يعودون في أعمالهم إلى الصدر الأعظم، والذي هو بمثابة الوزير المنتدب من قبل السلطان، والذي لم يكن هو الآخر سوى مساعدا للسلطان[2]، وفي عهد السلطان الحسن الأول وقع تقسيم إداري جديد استبدلت بمقتضاه 18 مقاطعة إلى 330 دائرة على رأس كل منها قائد مخزني[3]، فوزير المالية يشرف على جهاز الأمانة ويطلع على أعمال الأمانة وأحوال المخزن، وبصفة عامة يتولى الإشراف على المداخيل والمصاريف العامة للدولة المغربية[4].

أما وزير الحرب فيعرف على أنه كبير العسكر أو كبير العلاف، وتتخلص مهامه في:

- القيام بأعباء الجيش من تسمية لقواده، ومعرفة عدده، ومنح رتباته، والاعتناء بقوائمه وبأسلحته وألبسته[5].

فوزير الحرب كان يتولى إدارة الجيش النظامي وغير النظامي، كما كان يتلقى الشكاوى من الجنود أو الشكاوى ضدهم[6]. وهذه باختصار مختلف أجهزة السلطة المخزنية في الفترة ما بين 1873-1894م، ومن هنا فقط اتبع السلطان الحسن الأول سياسة فردية كان لها أسوأ

---

(1) عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج:2، د.ن، الرباط،1961، ص:43.

(2) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب**، مطبعة الرسالة، ط1، القاهرة، 1948، ص :86.

(3) جون واتربوري، **أمير المؤمنين (الملكية والنخبة السياسية المغربية)**، تر: عبد الغني أبو عزم وآخرون، مؤسسة الغني، ط3، الرباط، 2013، ص:61.

(4) نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن**، ج: 1، د.ن، الدار البيضاء، والرباط، د.ت، ص:26.

(5) المريني عبد الحق، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، المطبعة الأمنية، الرباط، د.ت، ص: 81.

(6) المنوني محمد، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج: 1، المطبعة الأمنية، ط1، الرباط،1973، ص، ص:4، 5.

النتائج على المدى القريب والبعيد بالنسبة للمغرب، فالمخزن كان شخصيا قائما على السلطان بحد ذاته، سواء كانت قرارات هذا السلطان فاشلة أو ناجحة، وهذا ما أدى بالسلطان الحسن الأول يسن سياسة تتسم بالارتجال والفردية الملكية[1].

## 3: التطور السياسي في عهد المولى عبد العزيز 1894الى 1907م:

لما توفى السلطان الحسن الأول سنة 1894م تولى نجله عبد العزيز[2] السلطة، فالأوضاع السياسية في فترة حكم هذا الأخير (1894إلى1907م) لم تتغير بتاتا[3]، فعهد المولى عبد العزيز لم يعرف تطورا ايجابيا بل تدهورا في الجانب السياسي والأمني وحتى الاقتصادي، و لم يستطع بهذا الحفاظ على استقلال البلاد، وهذا لنقص خبرته في شؤون الدولة نتيجة صغر سنه وإقامته بعيدا عن أمور الدولة أثناء فترة وصاية "أبا أحمد"[4]، تميز عهد المولى عبد العزيز (1894-1907) بثلاثة مراحل سياسية:

1. **المرحلة الأولى**: هي مرحلة الوصاية وامتدت من 1894 إلى 1900.
2. **المرحلة الثانية**: مرحلة حكم المولى عبد العزيز الحقيقية وامتدت من سنة 1900 إلى 1907.

---

[1]: محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: 83.

[2]: المولى عبد العزيز: (1894-1907م): عرف المغرب في عهده ضعف الإدارة، وعرف عنه أنه انصرف إلى اللهو والترف والاستدانة وفرض الضرائب الباهظة. ينظر: شحادة الناضوري وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، ط1، د.ب، 1991، ص: 114.

[3]: عبد الرحمان بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1961، ص: 134.

[4]: أبا أحمد: شغل منصب الوزير الأكبر للمملكة المغربية،وبسبب صغر السلطان الجديد الذي لم يتجاوز أربعة عشر سنة، سنة، فتحولت إليه مقاليد الحكم، ثم تولى الوصاية إلى أن توفي سنة1900. ينظر: Grande Larousse encyclopédique, [http//fr.wikipedia.org / wiki / ahmed- ben-maussa, 25 -avril 2018, و.د 18:00 ,و.خ 19:00

3. **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة انهيار حكم المولى عبد العزيز، وقيام ثورة أخيه عبد الحفيظ الذي نجح في انتزاع العرش، وامتدت هذه الفترة من سنة 1907إلى سنة1912م[1].

انتقل المغرب في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907) من فترة الحفاظ على قوة المخزن في عهد المولى المتوفي الحسن الأول إلى عهد جديد هو تراجع قوة المخزن،وظهور الصراعات الداخلية،وتبذير ثروات البلاد،والاقتراض من الأجانب ،ومنه تزايد التنافس الدولي والتدخلات الأجنبية[2].

السياسة الجديدة التي انتهجتها السلطان عبد العزيز بتشجيع من وزير حربيته المهدي المنبهي[3] في محاولة إقامة إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أدت إلى تعميق الأزمة المغربية والضعف الداخلي، وهذا ما زاد من الحاجة الماسة لتجسيد سياسة الإصلاح التي تتمثل في تكوين جيش يكون قادرا للقضاء على المتمردين أو الثوار أمثال بوحمارة[4]، والريسولي[5].

واجه المولى عبد العزيز ظروفا دولية خطيرة، فقط ازداد التدخل الأجنبي في شؤون المغرب، واستولت فرنسا على الواحات من سنة 1901 إلى سنة 1902، وبدأ وزير خارجية فرنسا "ديلكاسيه" سياسة مساومة الدول الأوروبية ليشتري منها حرية فرنسا في المغرب، وكان الشعب المغربي في غليان شديد نقمة من التدخل الأجنبي، وهذا بسبب التنازلات التي قدمها

---

[1]: أمل عجيم، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا- السودان- المغرب)،د.ن، بيروت، 1999، ص:140.

[2] عبد الكريم محمود غريبة، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر، ط2، بيروت، 1987م، ص:183.

[3] المهدي المنبهي: أحد رجال المخزن في عهد أبا أحمد، وقد كان سفيرا في لندن ثم برلين. ينظر: علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م** «**حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**»، مذكرة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء،إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1994، ص:29.

[4] بوحمارة: اسمه الكامل جيلالي بن دريس الزرهوني اليوسفي، أصبح كاتبا للمولى عمر أخ المولى عبد العزيز، أصبح وزير الحربية المهدي المنبهي رفيقا له، ثم ترقى بوحمارة إلى منصب مناسب، الأمر الذي أغضب المولى عبد العزيز وهنا بدأت مرحلة انقلاب بوحمارة وبدأ ينشر دعوة محاربة عبد العزيز معتمدا على دعم القبائل ضد حكم عبد العزيز إلى أن قتل. ينظر: Combonehenri, **Histoire de maroc**, Hachette Coulommiers ,imp: de Bradard et taupin, paris, 1952, p:119.

[5] الريسولي: ينتمي إلى عائلة طيبة، وقد عارض مشروع الإصلاحات، وهو أحد معارضي سياسة المولى عبد العزيز، توفي سنة 1925. ينظر: مصطفى إبراهيم حركات،المرجع السابق، ص: 302.

المولى عبد العزيز لصالح فرنسا، إضافة إلى الضريبة الجديدة التي فرضها على المغاربة وهي ضريبة الترتيب[1]، هذه الضريبة التي لقيت مقاومة شديدة من طرف المغاربة[2].

والأمر الذي زاد من نقمة المغاربة وقوع عبد العزيز فريسة إغراء مستحدثات المدينة الحديثة، كما عرفت الفترة ما بين 1902-1904 بفترة الاتفاقيات الفرنسية السرية، هذه الاتفاقيات التي هددت استقرار المغرب وسيادة سلطانه، والأمر الذي زاد الطين بلة هو انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، وانقلاب الموقف الألماني الذي كان مساندا للمغرب، فمؤتمر الجزيرة الخضراء سمح لفرنسا من توطيد نفوذها في المغرب، وبالتالي احتلال العديد من المدن المغربية كالدار البيضاء، ومدينة وجدة ومنطقة الشاوية وحتى العاصمة المغربية فاس[3].

ساهمت سياسة المولى عبد العزيز التجديدية، وسلوكه الشخصي، وسياسة القروض المالية، وقبوله ميثاق الجزيرة الخضراء ثم احتلال وجدة والدار البيضاء، في سهولة التدخل الأجنبي في المغرب، وهذا ما أفقد المولى عبد العزيز كل اعتبار واحترام، وهيأ كل الأسباب لقيام ثورة أخيه عبد الحفيظ[4]، الذي بويع بالحكم في 03 جانفي سنة 1907م. تميزت فترة حكم المولى عبد الحفيظ (1907-1912) بانتشار الفوضى والضعف السياسي في المغرب، ومنه تزايد النفوذ الفرنسي والأوروبي فيه، فقط احتلت فرنسا مدينة فاس سنة 1911، الأمر الذي أثار أزمة خطيرة جاءت جراء تدخل ألمانيا في المغرب وإرسالها لبارجة عسكرية لميناء أغادير سنة 1911م[5]، وهذا ما أثار مخاوف فرنسا فقررت تسوية الخلاف مع ألمانيا سنة 1911م مقابل إطلاق يدها في المغرب، وبهذا تحررت فرنسا من القيود الدولية وأصبح طريقها

---

(1) أمل عجيم، المرجع السابق، ص: 153.

(2) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص: 308.

(3) العربي أكنينح، **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل**، مطبعة انفو، الرباط، المغرب، 2004، ص:371 .

(4) المولى عبد الحفيظ:(1907-1912م) تميز بالكفاءة العملية والذكاء، قام بانقلاب على أخيه عبد العزيز سنة 1907، تمت مبايعته في مراكش، ثم تولى الحكم من (1907-1912م). ينظر: جموعي مشري، **تاريخ المغرب العربي الحديث**، المعهد التربوي الوطني الجزائري، د.ط، الجزائر، د.ت، ص:241.

(5) جموعي مشري ، نفسه ، ص:242.

إلى المغرب مفتوحا وممهدا، وتولد عن السياسة الجديدة التي تبنتها فرنسا موقفا غاضبا للشعب المغربي على سلطان الجهاد المولى عبد الحفيظ، وعلى تدخل الأوروبيين في بلده وممتلكاته وحقوقه [1].

أدى ضغط وإغراء وتهديد فرنسا للسلطان عبد الحفيظ إلى كون هذا الأخير أسيرا لدى الفرنسيين، وهذا ما أدى بالمولى عبد الحفيظ إلى فقدان شجاعته وهيبته، فاستلم في 30 مارس سنة 1912 م بتوقيعه على معاهدة الحماية، والتي بموجبها فرضت فرنسا قانونها ووضعت دساتيرها في المغرب،في حين اعتبر المغاربة هذه المعاهدة بمثابة صك بيع المغرب لفرنسا، وسرعان ما اندلعت الثورة في مدينة فاس، وامتدت كالهشيم إلى معظم أنحاء المغرب[2].

## ثانيا– تطور الوضع الاقتصادي للمغرب منذ 1830الى غاية 1912م:

عرف المغرب في الفترة ما بين1830إلى 1845 أزمة اقتصادية خطيرة بسبب الأضرار التي لحقت بالمحاصيل الزراعية، وتفاقم هذا الوضع حتى أصبح المغرب سنة 1847م في حالة مجاعة واضطر لاستيراد الحبوب، ولكن قوة المغرب الشرائية دفعت بالمولى عبد الرحمان إلى إقامة نظام اقتصادي احتكاري، وتمكن السلطان من السيطرة على مجمل النشاط التجاري سواء عن طريق الوسطاء الأوروبيين أو المغاربة أو بطريقة مباشرة بفرض ضريبة الدفع المسبق لأي نشاط تجاري يمارس في المغرب، وقد خلق هذا الوضع جوا من الحذر لدى التجار الأجانب خصوصا مع ظهور تجار الموانئ الذين يدفعون المقابل ولا يعترضون أبدا على القرارات التي يصدرها السلطان[3].

أدى نظام الاحتكار في البداية إلى زيادة إرادات المخزن، لكنها انخفضت بسبب ارتفاع أسعار الواردات مثل (القمح، الصوف...)، وبدأ التجار الأجانب بتصفية عملياتهم وتراجعت

---

[1] العربي أكنينح، المرجع السابق، ص:378 .

[2] أحمد مالكي، المرجع السابق، ص: 130.

[3] لاندرو روم، **أزمة المغرب الأقصى**، ج: 1،تر: محمد إسماعيل وعلي حسين الحوت، مرا: عبد العزيز الأهواني، المكتبة الانجلو مصرية، مصر ، 1961، ص: 16.

أهمية جبل طارق[1] بالنسبة للاقتصاد المغربي، وقد نتج عن ذلك آثارا سيئة على هذا الاقتصاد مثل التهريب، التزوير والرشاوى[2].

لم تتغير الوضعية الاقتصادية كثيرا في عهد المولى محمد بن الرحمان، كما كانت عليه في عهد المولى عبد الرحمان(1822-1856م)، بل يمكننا القول أنها ازدادت سوءا، وهذا بسبب تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية، والضغوط المخزنية على الفلاحين، وذلك بفرض العديد من الضرائب التي أرهقت كاهل الفلاحين خاصة بعد حرب تطوان سنة 1860م، حيث فرضت ضريبة الحرب من أجل تسديد ديون الانكليز المقدمة كقروض للمغرب من أجل دفعها للإسبان، وقد دفع المولى محمد بن عبد الرحمان نصف هذه الديون معجلة، والنصف الثاني قد دفعها المولى الحسن الأول عند اعتلائه للعرش سنة1873م[3].

تنوع النشاط الزراعي في عهد المولى الحسن الأول (1873إلى 1894م)، فكانت في المقدمة زراعة الحبوب من قمح وشعير وحنطة إلى جانب الكروم، وكانت زراعة القطن تعرف اهتماما كبيرا في عهد هذا المولى حيث خصصت لها مساحات هامة، وهذا لأهميتها الكبيرة في المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية[4]، وتعرضت الزراعة لعدة أزمات خطيرة، مثل أزمة سنة1878م، واعتبرت هذه الأزمة من أشد الأزمات في تاريخ المغرب الأقصى، حيث انعدم تساقط الأمطار، وهذا ما أدى إلى موت الحيوانات وظهور المجاعة وبالتالي كثرة الأمراض والأوبئة[5]. وأثرت هذه الأزمة وبشكل كبير في اقتصاديات المغرب إلا أن وطأتها انخفضت سنة

---

(1) جبل طارق: يسمى أيضا جبل الفتح، واسم جبل طارق جاء منذ أيام السعديين، ومازال يحمل هذا الاسم إلى الآن، وعبد أتخذه عبد المؤمن عام (555هـ) مركزا استراتجيا هاما. ينظر: عبد الله بن عبد العزيز، **تاريخ المغرب (العصر الحديث والفترة المعاصرة)**، مكتبة السلام، الدار البيضاء، د.ت، ص: 75.

(2) أحمد التوفيق، **مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في الق19 (اينولتان من 1850 إلى1912)**، ج: 1، مطبعة دار النشر المغربية، الرباط، 1978، ص: 215.

(3) Jean louis miége, **le maroc et l'Europe 1830-1894**, les difficultés, presse universitaire de France, paris, 1962, p:320.

(4) أحمد التوفيق، المرجع السابق، ص:218.

(5)Jean louis miége, op.cit, p:382.

1882م، وانتهت سنة 1885م بالسقوط الكبير للأمطار، واستمر الرخاء الاقتصادي والاجتماعي إلى غاية وفاة المولى الحسن الأول سنة1894[1].

اقتصرت الصناعة في مغرب ق19م، وخصوصا في عهد المولى الحسن الأول على صناعات تقليدية اقتصرت على صناعة الصوف والطرابيش، وثياب الكتان والسروج، والأواني النحاسية والحلي والذهب والفضة والأسلحة، والزرابي..، وقد عمل المولى الحسن الأول قبل وفاته أي سنة1893م على تطوير الصناعة، وذلك بعدة مشاريع منها:

- إعادة تشغيل معمل السكر سنة 1894 وقام بإصلاح عدة موانئ وتجهيزها كميناء طنجة، كما عمل الحسن الأول على إنشاء بحرية تجارية، فقام بشراء بعض السفن كسفينة (حسين والبشير) التجاريتين[2].

كانت التجارة في المغرب الأقصى في الفترة ما بين 1830 إلى 1894م مقسمة إلى قسمين:

1-**تجارة داخلية**: تمارس من خلال الأسواق الأسبوعية كالبوادي، والأسواق اليومية بالمدن والأرياف عن طريق المعارض.

2-**تجارة خارجية**: فكانت هناك التجارة البرية وأخرى تجارة بحرية، وتقوم هذه الأخيرة بين المغرب وفرنسا، وبين المغرب وايطاليا، وبين المغرب واسبانيا، وبين المغرب والبرتغال..، أما بريطانيا فقط احتلت المركز الأول بسيطرتها على سوق الأقمشة القطنية والشاي، أما ألمانيا فدخلت المنافسة وذلك بوصول سفينة (كولوصوب) (kolossoube) التجارية إلى ميناء الدار البيضاء سنة1886م[3]، والجدير بالذكر أن المبادلات التجارية

---

[1] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص: 500.

[2] محمد المنوني، المرجع السابق، ص: 76.

- وأيضا: خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشرمن1856-الى1886م**، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدار البيضاء، 1997، ص: 408.

[3] ابن العربي الصديق، **كتاب المغرب**، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 1984م، ص،ص:56، 57.

الأوروبية المغربية تضاعفت من سنة1830 إلى بداية القرن 20م، وهذا ما يؤكد انفتاح المغرب على أوروبا في الميدان التجاري[1].

مع تولي المولى عبد العزيز السلطة سنة 1894، وبالذات في1900م تغيرت الأوضاع الاقتصادية للمغرب، وهذا بسبب ضريبة الترتيب التي اقرها في شهر مارس سنة 1900م، فتراجع الإنتاج الزراعي وانعدمت اليد العاملة الصناعية، وبالتالي إفلاس الخزينة العامة للمغرب الأقصى، وهذا ما حرم المغاربة من معظم مواردهم وممتلكاتهم، وتراجعت معيشتهم وأوضاعهم المادية إلى غاية تولي المولى عبد الحفيظ الحكم سنة 1907م، فالأوضاع الاقتصادية لم تعرف تحسنا ولا تطورا في عهد هذا المولى الجديد (عبد الحفيظ)، فقد كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب جد معقدة، وكثرت المجاعات والأوبئة، وتراجع الإنتاج الزراعي، وسلبت الأراضي من أصحابها بسبب التحكم الأوروبي فيها، وخاصة تحكم فرنسا في التجارة المغربية، واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية إعلان الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، وتنازل عبد الحفيظ عن العرش[2].

---

[1] علي عامر محمود، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مطبعة قمحا الأخوان، ط2، دمشق، سوريا، 1999، ص: 210.

[2] عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 1999، ص،ص:150، 159.

# الفصل الأول: العلاقات المغربية الأوروبية من 1873 الى 1911 م

المبحث الأول: العلاقات المغربية الفرنسية من 1873 الى 1911م

المبحث الثاني: العلاقات المغربية الألمانية من 1873 الى 1911 م

المبحث الثالث: العلاقات المغربية مع بريطانيا 1873 الى 1911 م

المبحث الرابع : العلاقات المغربية الاسبانية من 1873 الى 1911 م

يعرف المغرب الأقصى على انه ملتقى جغرافي، وتاريخي، وحتى ثقافي وحضاري، وهذا نسبة إلى موقعه الاستراتيجي [1]، ويملك هذا البلد واجهات أطلسية كبيرة اعتبرت ميزات زادت من قيمة المغرب الجغرافية[2].

منطقة المغرب الأقصى تعتبر الجزء الإفريقي الأقرب لقارة أوروبا، والتي لا يفصلها عنها إلا مضيق جبل طارق ب14كل م، وما يعرف على هذا البلد انه بلد تميز بالعزلة السياسية وحتى العزلة الجغرافية[3]. والجدير بالإشارة أن الأهمية الإستراتجية للمغرب الأقصى هي الدافع الرئيسي بجعل الأوربيين يوجهون أنظارهم نحو هذه الأرض، وخاصة انجلترا، فرنسا، واسبانيا وحتى ألمانيا[4]، وهذا سرعان ما تحول إلى تنافس بين هذه الدول وخاصة بين ألمانيا وفرنسا وهذا ما سنتطرق إليه في الفصول القادمة ، لكن قبل التعريج على هذه الفصول لابد من التطرق إلى العلاقات التي جمعت بين المغرب والدول الأوروبية ذات المصلحة في المغرب طيلة الفترة ما بين سنة 1873 ، أي من فترة تولي المولى الحسن الأول الحكم إلى غاية سنة 1911 ، هذه السنة التي تميزت بتسوية جميع الخلافات القائمة بين ألمانيا وفرنسا.

---

(1) Bernard lugan, **histoire du maroc des agines a mes jous**, perrimcriterion , paris,2000, p :17.

(2) فؤاد دياب، **المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص: 07.

(3)Poule sechnell, **L'Atlas marocaine**, Ed: Ernest, leroux ,paris ,1898,p: 02

(4) أسعد عطا الله مرفت، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناةالسويس1869–1904**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ، 2005 ، ص :111 .

## المبحث الأول: العلاقات المغربية الفرنسية من1873-الى1911م:

بدأ اتصال المغرب بأوروبا وبشكل واضح في القرن 19م بعد أن عرف المغرب عدة تطورات خطيرة في علاقاته مع فرنسا على الخصوص[1]، فمعركة ايسلي4اوت سنة 1844[2]، كانت الممهد الوحيد لبناء علاقات جديدة مع، ففرنسا بدورها شرعت في سياسة مفاوضة المغرب حول مصالحها، ووقعت معه ما يعرف بتسوية 19 أوت 1863م، والتي حصلت بموجبها فرنسا على امتيازات ترعى بها مصالحها التجارية في البلاد، وأكدت بدورها على حماية المغاربة الذين يحتمون بسلطتها[3].

برز ما يعرف بالنظام الخطير على المغرب والمجحف في حقه،ألا وهو نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية[4]، ويعد هذا النظام الوسيلة الخطيرة التي شرعت من خلالها فرنسا في إقامة وسائل التأثير والاستمالة منذ توقيع تسوية 1863، ففرنسا نفسها كانت حريصة كل الحرص على أمن مستعمراتها وخاصة (الجزائر) على حد زعمها، وكانت تطمح إلى توطيد علاقاتها مع المغرب تحقيقا لهذا الهدف كمرحله أولية[5].

وكان السبيل الوحيد لتوطيد العلاقة بين فرنسا وبين المغرب، هو تدعيم علاقاتها التجارية مع المغرب اعتمادا على نظام حماية الأشخاص، الأمر الذي تفطن له سلطان المغرب المولى

---

(1) كنون عبد الله، **مدخل إلى تاريخ المغرب**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان،1958، 1959، ص: 281.

(2) حرب ايسلي: وهي مواجهة مشهورة وقعت يوم 04أوت1844، وفيها التقى الجيشان فالمغربي بقيادة محمد بن عبد الرحمان، و الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بيجو، وكان الانهزام الفظيع للجيش المغربي، فالمغرب أراد مساعدة الأمير عبد القادر في ثورته وهذا ما لم تتقبله فرنسا فطبعا هذا يهدد مصالحها في البلاد المغاربية .ينظر: علال الفاسي، المصدر السابق، ص ،ص: 85 ،86 .

(3) داود محمد، **تاريخ تيطوان**، ج:2، د.ن، الرباط، 1979، ص:282.

(4) نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية: إنه نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياه، فيصيرون حاملون لجنسيته، ويقيمون باستمرار فوق أرضه، غير خاضعين لقوانينه، ولا ملزمين أداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداؤه من ضرائب، والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية.ينظر: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص:07.

(5) Brignon J.Amine, boutaleb,B, , **Histoire du maroc** , paris,1967,p: 298.

الحسن الأول وحاول إلغائه[1]، وكان هدف فرنسا البعيد هو بسط نفوذها وهيمنتها على المغرب بعد تثبيت أقدامها في الجزائر سنة 1830، ولو أن ذلك لم يتضح جيدا سوى غداة فرض حمايتها على تونس سنة 1881م، ومنذ هذا التاريخ أصبح من المؤكد أن فرنسا تسعى لضم المغرب إليها[2]. وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي تحت رايتها خدمة لأغراضها الاستعمارية[3].

## 1- العلاقات المغربية الفرنسية من 1873الى 1894م:

العلاقات المغربية الفرنسية كانت في حقيقة الأمر مفروضة على المغرب وقد حصلت بالإجبار لا بالعطف[4]، ففي بادئ الأمر كانت طبيعة العلاقة التي تجمع بين البلدين تجارية سياسية، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها،الموقع الإستراتيجي للمغرب، والمطل على واجهتين بحريتين[5].

ويمكن القول أن العلاقات التجارية الفرنسية مع المغرب في عهد المولى الحسن 1873-1894م قد فرضتها التطورات الاقتصادية الأوروبية التي تمثلت في: تحسن وسائل الإنتاج وتضخمه، وكذلك تراكم رؤوس الأموال وظهور سياسة الحمايات الدبلوماسية[6].

عرفت العلاقات المغربية الفرنسية نوعان من التعامل، يقوم الأول على دبلوماسية التكافؤ والمجاملة أحيانا، و الثاني يقوم على دبلوماسية القوة والضغط أحيانا أخرى[7]، فالهدف من هذه العلاقات هو الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية تسمح لفرنسا بالتدخل في شؤون المغرب[8]، ومن هذا مثلا احتلال فرنسا لمراكز عديدة على طول الحدود الجزائرية

---

(1) Brignon J.Amine,op.cit ,P:244.

(2) عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 26.

(3) محمد خير فارس، **المسألة المغربية 1900-1912**، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961، ص، ص:56،51.

(4) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص: 89.

(5) محمد خير فارس، المرجع السابق، ص: 58.

(6) أسعد عطا الله مرفت، المرجع السابق، ص: 09.

(7) محمود علي عامر، المرجع السابق، ص: 151.

(8) محمود علي عامر، المرجع السابق ، ص:153.

المغربية، وبالتالي كسب امتيازات اقتصادية وسياسية تكون أساسا لإدعاءات حول مشاريع مستقبلية[1].

أصبحت علاقات فرنسا مع المغرب أنشط طيلة القرن19م، بعد ما أصبحت تربطها بالمغرب حدودا مشتركة (أي الجزائر)[2]، ففرنسا كانت قريبة كل القرب من إكمال وضع يدها على المغرب العربي عامة وربطها بممتلكاتها، فالمغرب في أعين فرنسا الغاية الأخيرة التي ستبني الإمبراطورية الفرنسية الممتدة من أوروبا شمالا إلى المغرب العربي وإفريقيا جنوبا[3].والجدير بالإشارة أن فرنسا لم تخطو خطوة جدية نحو المغرب في هذه الفترة نسبة إلى الأسباب والظروف التي كانت تعيشها، مثل حربها المطولة مع ألمانيا في الفترة ما بين 1800الى 1870م[4].

وما نلاحظه من هذه الدراسة أيضا أن المولى الحسن الأول كان متشوقا لبناء علاقات ودية مع الحكومة الفرنسية، ويتبين هذا من خلال اعتماده في تنظيم المدفعية المغربية على بعثة عسكرية فرنسية فرعية سنة 1876م، وقد تعرض جراء هذه الخطوة إلى انتقادات شاسعة من طرف مستشاريه، الذين أوضحوا له خطورة اطلاع الفرنسية على أحوال الجيش المغربي ومقوماته [5].

مجمل القول إن العلاقات الفرنسية المغربية تأثرت بعدة عوامل نذكر منها:

1. انشغالها في سياسة التوسيع الاستعماري في مناطق أخرى من أسيا وإفريقيا، بعد هزيمتها في الحرب السبعينية مع ألمانيا، والتي أضعفت وجودها العالمي[6].
2. التنافس الاستعماري الذي اشتدت وطأته أواخر القرن التاسع عشر[1].

---

[1] بن صغير خالد، المرجع السابق، ص: 371،376.

[2] محمود علي عامر، المرجع السابق، ص:155.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص: 59.

[4] محمد خير فارس، **المغرب العربي الحديث والمعاصر**، د .ن، د .ب ، د. ت ، ص: 448.

[5] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: 89.

[6] محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث، والمعاصر، المرجع السابق، ص: 448.

3. شخصية السلطان الحسن الأول القوية، وأفكاره الذكية فقد رغب هذا المولى في استغلال ضعف مركز فرنسا الدولي ليسوي عدة مسائل هامة كانت تشغل تفكيره، مثل مسألة الحدود المغربية الجزائرية ومسألة الواحات، ومسألة الحماية.

إن مسألة الحدود الجزائرية المغربية أغضبت السلطان المغربي الحسن الأول، خاصة بعد ما أدرك خطورة هذا الموضوع ، ففي نظره أن المناطق الواسعة التي تركت على الحدود الجزائرية المغربية بدون تحديد ستسبب حتما العديد من المشاكل الخطيرة والمستمرة لكل من الجزائر والمغرب، وأدركت فرنسا أيضا أن مسألة الحدود ستسبب متاعب ومشاكل تكون عواقبها وخيمة على مصالحها في المغرب[2].

نظرا للأهمية الكبيرة التي كان يوليها المولى الحسن الأول للحدود الجزائرية المغربية ارتأى مناقشة هذه المسالة مع الحكومة الفرنسية، فأجرى العديد من الاتصالات مع فرقة عسكرية فرنسية مختصة في تدريب وتنظيم الجيش المغربي، لمناقشة هذا الموضوع[3]، ولكن هذه النخبة لم تكن مكلفة بدراسة هذا الموضوع مع أي كان[4]. وظلت مسألة الحدود مسالة معلقة حتى مطلع القرن العشرين[5].

أما إذا تطرقنا إلى مسألة الواحات فقد أثارتها فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد ما أصبح التوغل في الصحراء شعارا رسميا لفرنسا، وبدأ التوغل الفرنسي يزحف باتجاه الصحراء المغربية ليضم الواحات المغربية في سلطته، وهذا ما شكل خطرا كبيرا على سكان الواحات، الذين بدؤوا بخطوة تحررية أولى ألا وهي الاتصال بالسلطان المغربي الحسن الأول مقدمين

---

(1) حسن صبحي، **التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب 1884-1904**، دار المعارف، ط1، مصر، 1965، ص:18.

(2) Lugan Bernard, op. cit, p:25

(3) حسن صبحي، المرجع السابق، ص 19.

(4) هنري ويسلينغ ، **تقسيم إفريقيا 1880-1914 (أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسة)** ، تر: ريما إسماعيل، الجماهيرية للنشر، مصراته، ليبيا، 2001، ص، ص: 19،20.

(5) حسن صبحي، المرجع السابق، ص: 20.

طاعتهم له في الفترة ما بين 1876 إلى1879، وهذا ما كان دائما يشكل سببا قويا لقلق فرنسا[1].

رغم قلق فرنسا المستمر حول خطورة ضم الواحات إلا أنها وجهت كل أنظارها نحو هذه المنطقة، وخصوصا واحات فجيج الواحات التي تميزت بوقوفها الدائم كعقبة أمام التوسع الفرنسي في الجنوب المغربي[2]، وبعد واحات فجيج جاء دور واحات توات في سنة 1890، لكن شخصية المولى الحسن الأول القوية، وصرامته في هذا الموضوع حال دون تنفيذ فرنسا لمشاريعها في الواحات[3].

وإدراكا لخطورة توجيه الأنظار الفرنسية نحو الواحات ارتأى السلطان الحسن الأول سنة 1893م ضرورة القيام بالخرجات الميدانية نحو الواحات لتهديد فرنسا وعدولها عن فكرة ضم الواحات المغربية لنفوذها، وقد أثارت هذه الخرجات مخاوف وقلق فرنسا[4].

أما مسألة الحماية فقد أولى السلطان الحسن اهتماما كبيرا بهذه المسألة، وسعى لحصر شرورها، وخاصة بما يتعلق بمسالة سماسرة التجار لما فيه من الضرر الكبير للمغرب وسلطانه ورعيته ففي نظره أن هذه المسالة هي الاستعمار بحد ذاته [5].

نظرا لتضخم قضية السماسرة سعى السلطان الحسن الأول إلى إثارة هذه القضية مع الحكومات المعنية، وأرسل لهذا الغرض سفارة إلى العديد من الدول الأوروبية ومنها فرنسا، وبريطانيا واسبانيا، كما أثار مندوبه محمد بركاش[6] في طنجة المسالة مع السلك الدبلوماسي الأوروبي، تميزت الإثارة المتميزة لهذه المسألة بالفشل الذريع في مدينة طنجة المغربية سنة

---

[1] محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص:451.

[2] محمد خير فارس، المسألة المغربية، ص:213.

[3] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: 83.

[4] ,نفسه، ص:84.

[5] محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص: 455.

[6] محمد بركاش: هو أشهر أعيان الأسرة البركاشية الأندلسية، كان عاملا على الدار البيضاء في فترة حكم السلطان عبد الرحمان، وقد كان نائبا للمولى الحسن الأول في مؤتمر مدريد 1880م، وعرف على انه كان مثالا للنزاهة والاستقامة. ينظر: ابن زيدان العز والصولة، المصدر السابق، ص: 314، -وأيضا: ابن منصور، المرجع السابق، ص: 20.

1877 بسبب معارضة فرنسا وايطاليا واسبانيا مناقشة المسالة مع المندوب بدل السلطان الحسن الأول بحد ذاته، وتوجب عقد مؤتمر دولي اقترح في مدينة مدريد الاسبانية، وبالعودة إلى معارضة فرنسا عقد مؤتمر دولي للنظر في مسالة الحماية القنصلية، يمكننا القول أن هذه المعارضة كانت نابعة من سبب وحيد وهو إدراكها لخطورة هذا المؤتمر على تحقيق أهدافها التوسعية، إضافة إلى إدراكها بأنه موجه ضدها لأنها أكثر المستغلين لموضوع الحماية القنصلية، ورغم معارضة فرنسا إلا أن المؤتمر عقد فعلا في 19 ماي سنة 1880م في مدريد، ووسع ميثاق المؤتمر نطاق المنافسات الدولية في المغرب وأصبحت كل دولة تظهر بمظهر المهتم بالمغرب وهذا، الأمر هو طبعا ذريعة تخفي النوايا الحقيقية لهذه الدول[1].

لم تتقيد فرنسا بقرارات المؤتمر، فقد منحت حمايتها رسميا سنة 1884م للشريف وزان عبد السلام الوزاني[2]، وهذه الحماية جاءت نتيجة العداء القائم بين الشريف الوزاني والمولى الحسن الأول، فمنذ منح الحماية الفرنسية للشريف الوزاني حاول أن يقنع فرنسا أن قبائل الشمال مستعدة لتنصيبه سلطانا على المغرب[3].وهذا سيكسب فرنسا حليفا قويا، يخدم مصالحها المشروطة في المغرب[4].

## 2-العلاقات المغربية الفرنسية من1894م إلى 1907م:

وبوفاة السلطان المولى الحسن سنة 1894م، دخل المغرب مرحلة جديدة في تاريخه، حيث نودي بولي العهد عبد العزيز سلطانا على المغرب سنة 1894 وهو صغيرا، وهذه المناداة كانت

---

(1) جلال يحي، **المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**، ج:3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981،ص: 451.

(2) الشريف وزان عبد السلام الوزاني: هو رئيس زاوية من أشهر الزوايا في المغرب، ولها عدة أتباع في مختلف أرجاء المغرب. ينظر: محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص: 458.

(3) الشريف وزان عبد السلام الوزاني، المرجع السابق، ص: 459.

(4) زينب نجيب، **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب**، ج:3، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، 1937، ص: 203.

بفضل وزير والده أبا أحمد[1] الذي فرض نفسه وصيا على السلطان الذي يبلغ 14 سنة من عمره[2].

وفي سنة 1900 تسلم السلطان عبد العزيز السلطة عقب وفاة با أحمد، وواجه بهذا ظروفا داخلية وخارجية صعبة، تمثلت في تزايد التدخل الفرنسي في شؤون المغرب حيث استولت فرنسا على الواحات كلها فجيج وتوات، اتبع عبد العزيز نهج والده في التخلص من مشاكل الحدود وشروط الحماية[3]، وهذا ما زاد من قوة العداء والضغط الفرنسي عليه، حيث اضطر إلى تقديم تنازلات هامة لصالح فرنسا[4].كان يدير السياسة الخارجية الفرنسية في هذه الفترة ديلكاسيه الذي كان يريد دراسة المسألة المغربية كمسألة خاصة بفرنسا والمغرب وحدهما، وكان يسعى لتسوية المسائل الأولى (مسألة الحدود، حماية، والواحات) مع الدولة صاحبة العلاقة وبانفراد[5].

اتجهت فرنسا إلى فكرة مفاوضة السلطان عبد العزيز حول الحدود، خاصة بعد فشل المولى عبد العزيز إثارة مسالة احتلال فرنسا للواحات على نطاق دولي، واغتنمت فرنسا هذا الفشل في إجبار المولى عبد العزيز المصادقة على اتفاقيات الحدود، وأبرمت اتفاقيتين في هذا الخصوص سنتي 1901و1902م، إلا أن فرنسا فشلت في تنفيذ هاتين الاتفاقيتين[6].

---

(1) با أحمد: 1841-1900 لقبه الكامل أبو عمران موسى بن أحمد، يعتبر من كبار خدام الدولة المخزنية الذين كرسوا حياتهم لخدمة السلطان، وصف بحرصه على العبادة والدهاء، اعترف له بالخبرة الواسعة في تدبير شؤون الحكم وتكتمه عن قراراته، وهو بمثابة وزير السلطان أي (الحاجب) ورجل المخزن القوي في عهد السلطان الحسن الأول. ينظر: مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب الق19**، موارد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995، ص:168.

(2) جعفر عباس حميدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002، ص، ص :228، 229.

(3) مصطفى الشابي، المرجع السابق، ص:169.

(4) نفسه ، ص: 170.

(5) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص :94.

(6) عبد الرحمان ابن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تق و تح : عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص299.،

وبهذا الفشل لم تستسلم فرنسا وواصلت خططها في ارضاخ المغرب، فانتهجت سياسة القروض المالية، فسياسة الإصلاح التي اتبعها عبد العزيز أدت إلى اشتداد المعارضة، وهذا ما أثر على أوضاع المغرب السياسية وحتى الاقتصادية، فأصبح السلطان بحاجة إلى المال، ففرنسا شعرت بأن الفرصة قد أتتها إلى بابها، وهذا لأن الظروف كانت ملائمة لفرنسا لتنفرد بتقديم ما يحتاجه السلطان من المال[1].وحرص وزير خارجية فرنسا ديلكاسيه على أن يوفر هذا القرض للسلطان، وكان القرض قدره حوالي 22.5 مليون فرنك فرنسي[2]. وكان همه الوحيد هو الانفراد في تقديم هذا القرض للمغرب، ليستطيع بذلك تحقيق ما تزعمه فرنسا في سيطرتها على البلاد المغربية[3].

اشتدت حاجة المغرب سنة 1904 إلى الاستدانة من فرنسا، بسبب تغير أوضاع المغرب الداخلية نسبة إلى التغيير الجذري الذي مس السياسة المغربية،وذلك بأبعاد وزير الحرب المهدي المبنهي المعارض للسياسة الفرنسية وإحلال محله وزير أخر يكون صديقا لفرنسا ألا وهو محمد الجباص[4].

سنحت الفرصة أمام فرنسا بضعف المغرب، فقررت تبني سياسة جديدة تمثلت في عقد اتفاقيات سرية مع الدول ذات المصلحة في المغرب للتحكم والسيطرة على هذا البلد وثرواته. وباتفاق فرنسا مع ايطاليا سنة 1902، ومع انكلترا في 8 ابريل 1904م، ومع اسبانيا من نفس السنة[5]، اعتبرت فرنسا أن الطريق أمامها أصبح مفتوحا للسيطرة على المغرب، لكن ما أعقب هذه الاتفاقات، كان سببا في ضعف المغرب من جهة وفرنسا من جهة ثانية، خصوصا بعد المشاحنات غير الودية بين فرنسا وألمانيا من جهة [6]. (وهذا ما سنوضحه في الفصل الثاني بكل تفصيل)، وبين فرنسا والمغرب من جهة ثانية، والمقصود هنا الأزمة التي كادت أن تفقد

---

(1) بيير سيري، **الأزمات المغربية**، تر: الصديق الروندة، نشر دار بورداس، د.ب، 1955، ص، ص :76، 80.

(2) نفسه، ص: 83.

(3) حسن صبحي، المرجع السابق، ص: 32.

(4) عبد الهادي التازي، **العلاقات بين المغرب والدول الأوروبية التي تنظم اليوم فيما يسمى بالمجموعات الأوروبية**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1988، ص: 80.

(5) شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص: 314.

(6) نفسه، ص316.

المغرب استقراره ألا وهي أزمة 1905[1]، فهذه السنة اعتبرت السنة الحاسمة التي أوضحت أخطاء السياسة التي تبناها وزير خارجية فرنسيا ديلكاسيه رغم ما أزاحه من عراقيل أمام الحكومة الفرنسية في السيطرة على المغرب[2].

إن مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي عقد سنة 1906الذي قبلته فرنسا مرغمة، وكان الأمل الوحيد الذي ينتظر المغرب من ورائه أن يحقق كل ماله مصلحة للمغرب والمغاربة، ضرب كل آمال المغربة عرض الحائط، فلم يقدم حلولا مقبولة لا على المستوى الداخلي للمغرب ولا على المستوى الخارجي له، إضافة إلى انه فتح المجال أمام المزيد من الأحداث التي أخلت بسيادة السلطان عبد العزيز واستقرار بلاده[3]، الأمر الذي اثر في نفسية المغاربة، وعلاقاتهم سواء مع فرنسا أو مع الدول الأوروبية الأخرى، فبمجرد إعلان نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء، انزعج المغاربة من الأوروبيين عامة ، وخاصة من الفرنسيين الذين حصلوا على ماسمي بالمصلحة الخاصة لهم في المغرب بدعوى مجاورتهم لهم[4].

بدأ الفرنسيون يتعرضون للمضايقة والاختطاف وحتى القتل[5]، فكان هذا تعبيرا عن غضب المغاربة ، ورفضهم للاحتلال وتحديهم للغزاة الأقوياء، وجد الجانب الفرنسي هذه الأحداث ذريعة لسلوك سياسة جديدة ، وبناء علاقة جديدة مع المغرب تميزت في مضاعفة الضغوط عليه ، وإرغامه للخضوع ولو بالقوة ، وخاصة عند تولى ريغنولت (Regnault)[6]رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة ،كان لريغنولت الفضل الكثير في ممارسة

---

(1) أزمة1905: وعرفت بأزمة أغادير الأولى سنة 1905، وهي أزمة حصلت في العلاقات الألمانية الفرنسية وكان ميثاق الجزيرة الخضراء سنة 1906 حلا مؤقتا لها، فهذه الأزمة حصلت جراء تجاهل فرنسا لألمانيا، وبهذا حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب بعد الاتفاقيات التي عقدتها مع فرنسا وانكلترا واسبانيا. ينظر: محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص، ص: 468 ،520.

(2) بوشعراء، المرجع السابق، ص:292.

(3) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: 93.

(4) نفسه، ص: 95.

(5) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 543.

(6) ريغنولت: عين وزيرا مفوضا بطنجة من قبل السلطات الفرنسية في شهر جويلية سنة 1906 خلفا لتايانديه، وكان ريغنولت من الاستعماريين الداعين لممارسة المزيد من الضغط على المغرب، ومثل بلاده في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م. ينظر: محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص:86.

الضغط والتهديد على المغرب، فكانت هذه سياسة جديدة سلكتها فرنسا بشكل متوالي على المغرب ليقبل مجبرا الهيمنة الفرنسية عليه، وبالتالي حرية تحرك الجيش الفرنسي عبر الحدود المغربية واحتلال المناطق الإستراتيجية في هذه الحدود وأهمها مدينة وجدة[1]، و سلكت فرنسا طريقا جديدا تمثل في الضغط المستمر على الجيش المغربي: عن طريق حجز الأسلحة الموجهة إليه بحرا إلى طنجة، وتشجيع الشركات الفرنسية بالتعامل مع المتمردين كابي حمارة[2].

ونتيجة لهاته السياسة ازدادت مقاومة الشعب المغربي للفرنسيين، الذين أصبحوا هدفا لردود فعل غاضبة، والتي راح ضحيتها ما يقارب 20 فرنسيا من بينهم شارل بونيار أحد المستثمرين الفرنسيين في المغرب، وهذا ما زاد من غضب فرنسا فكانت النتيجة إرسال أسطول عسكري فرنسي بحري لمدينة طنجة تهدد فيه السلطان عبد العزيز، كما أرسلت إليه برقية تحتوي على مطالب مستعجلة يجب على المخزن تنفيذها، وإلا لجأت إلى ارتكاب مالا يحسب له حساب[3]، تتمثل المطالب المستعجلة في:

- البحث عن القاتل ومعاقبته بطريقتين اثنين الأولى ، إما بقتله أو بسجنه طول الحياة، إضافة إلى تعويض مالي كبير قدره 100 ألف فرنك فرنسي، وتقديم الموظفين المغاربة اعتذارا للسفير الفرنسي، وتسليم رقعة أرضية في مكان الحادث لبناء تذكار للقتيل[4].إن الفرنسيين لم يتمكنوا رغم هذه التهديدات، والمطالب التعجيزية من إرغام السلطان عبد العزيز ورعيته الخضوع لإرادتهم، وبهذا توترت العلاقات المغربية الفرنسية بشكل متزايد وكبير ، وكانت نتيجة هذا التوتر اضطراب العلاقات بين السلطات المغربية في وجدة والسلطات الفرنسية بالجزائر[5].

---

[1] وجدة: وهي عاصمة المغرب الشرقي تقع وسط أنكاد، احتلها الفرنسيون سنة1844 ثم 1854 ثم سنة1907م. ينظر: الصديق ابن العربي. المرجع السابق، ص: 245.

[2] نفسه، ص:250.

[3] علال الخديمي، المرجع السابق، ص، ص :89، 90.

[4] جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين، الدار البيضاء، 1986م، ص: 146 .

[5] علال الخديمي، المرجع السابق، ص: 94 .

هذه التطورات لم ترض الفرنسيين، لذلك قرروا انتهاز أول فرصة مناسبة سنحت أمامهم لممارسة الضغوطات والتهديدات على المغرب وتسهيل تدخلهم إليه، وقد جاءت الفرصة المناسبة بقتل الطبيب الفرنسي بمراكش موشان (mouchant) في 19 مارس1907[1].وقد كان قتل موشان سببا في انطلاق حملة دعائية مضادة للمغرب منددة للحادث، ومحملة المخزن المسؤولية الكاملة في قتل هذا الطبيب، وداعية للعقاب[2]. وفي نفس الوقت قررت الحكومة الفرنسية يوم 25 مارس1907 احتلال مدينة وجدة، وبالفعل احتلت يوم 29 مارس من نفس السنة، وهذا ما أثار سخط وغضب المغاربة باعتقادهم أن المخزن متواطئ في هذا الاحتلال،لأنه لم يبدي أي معارضة لهذا الاحتلال[3].

## 3- العلاقات المغربية الفرنسية من 1907م إلى 1911م:

ومما يؤكد الفعل المغربي اتجاه هذا الاحتلال أن السكان المغاربة أنذرو المولى عبد الحفيظ[4] بإبعاد الفرنسيين من مدينة مراكش وإلا سيرفضون تقديم طاعتهم له[5]، وفعلا غادر الفرنسيون مدينة مراكش متجهين نحو مدينة أسفي، ووصلوها يوم 14 ماي 1907م، ونتيجة للتهديدات الفرنسية على المغرب ازداد التوتر بين الطرفين، خاصة بعدما اتجهت أنظار الفرنسيين نحو منطقة الشاوية ، وتدخلت فيها صيف 1907م، واحتلتها في شهر أوت 1908م، وخلف هذا الاحتلال عدة قضايا شائكة بين المغرب وفرنسا، فالنسبة للمولى عبد الحفيظ الذي تولى الحكم سنة 1907م، كان يرى أن مهمته الجهادية لن تتحقق مادامت

---

(1) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 534.

(2) علال الخديمي، المرجع السابق، ص: 88.

(3) إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة وانكاد في دوحة الأمجاد.ج:1، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1985 ، ص: 241.

(4) المولى عبد الحفيظ: 1907-1912: نجل السلطان الحسن الأول بويع له بفاس سنة 1907، أول نظم العسكر المغربي على النظام الأوروبي العصري، عرف عهدة بالتغلغل الأوروبي في المغرب، وتزايد الأطماع الأوروبية فيه، عرفت سياسته بالمراوغة مع الأوروبيين، وفي عهده أيضا فرضت الحماية الفرنسية على المغرب. ينظر: ابن زيدان، الدرر الفاخرة، المصدر السابق، ص ص: 117 ،125.

(5) مراكش: تقع في مكان وسط بين الجنوب والشمال، وهي عاصمة المغرب الجنوبية، وقد لعبت هذه المدينة أدوارا هامة في تاريخ المغرب منذ عهد المرابطين إلى أوائل القرن21. ينظر: فؤاد دياب، المصدر السابق، ص: 14.

قوات الاحتلال الفرنسي بالشاوية، وأن هيبته السلطانية مرتبطة بما بويع من أجله وهو إخراج المحتلين الفرنسيين من البلاد وضمان استقلال واستقرار وامن البلاد والعباد[1].

إذا اتجهنا إلى السياسة الفرنسية المطبقة في المغرب في فترة المولى عبد الحفيظ، تجدر بنا الإشارة أن فرنسا كانت تسعى وبشكل كبير إلى التفاهم مع السلطان الجديد المولى عبد الحفيظ لتحصل منه على ما تهدف إليه من أطماع استعمارية، فارتأت ضرورة مفاوضته فقد رأت فيها السبيل الوحيد للحصول على تسوية القضايا التي سببها التدخل العسكري الفرنسي في مدينة وجدة والشاوية سنة 1907م[2].

وبعد مفاوضات دامت حوالي شهرين أي من شهر جانفي إلى شهر مارس، توصل الطرفان إلى اتفاق 14 مارس 1908م حول جلاء قوات الاحتلال عن الشاوية دون جلائه عن الدار البيضاء[3]، وهذا ما أدى بالسلطان عبد الحفيظ إلى عدم قبول هذا الاتفاق معتبرا أن الشاوية والدار البيضاء منطقة مغربية واحدة لن تنفصل عن بعضها البعض ، وبهذا علق مشروع الاتفاق، وتوجهت سفارة مغربية لباريس لتتمم المفاوضات مع السلطات الفرنسية[4].وكانت السفارة المغربية برئاسة وزير المالية المغربي الذي اتجه إلى باريس صيف 1909 لتفاوض على المشاكل السابقة، فقط استغرقت المفاوضات مدة طويلة دون التوصل إلى نتيجة إيجابية، بسبب رفض الجانب الفرنسي الجلاء التام عن المناطق المحتلة، وخاصة منطقة الشاوية والدار البيضاء[5].

وسط هذه التعقيدات والفراغ الدبلوماسي، وجد السلطان المغربي المولى عبد الحفيظ نفسه وجها لوجه أمام التهديد الفرنسي الذي طال فترة حكمه، و لم يبق أمام هذا السلطان إلا

---

(1) محمد خير فارس، **تنظيم الحماية المغربية الفرنسية في المغرب**، د.ن، دمشق، 1972، ص: 208.

(2) علال الخديمي، المرجع السابق، ص: 89.

(3) الدار البيضاء: تقع على ساحل المحيط الأطلسي، وهي أجمل مدينة حديثة بالمغرب، وترجع شهرتها إلى مينائها الكبير وعمرانها وأهميتها الاقتصادية والتجارية، وقد عقدت بها الندوة الثانية والثلاثون لمجلس الجامعة العربية في الأول من سبتمبر سنة 1959م. ينظر: فؤاد دياب، المصدر السابق،ص: 13.

(4) عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية، المصدر السابق، ص: 302.

(5) العربي اكنينح ، المرجع السابق ، ص: 375 .

حل واحد وهو المصادقة على اتفاق 15 جانفي 1910[1]. وكانت النتيجة هي إخضاع المخزن الحفيظي للهيمنة الاستعمارية. وبالعودة إلى الاتفاق فقد تكون من 10 فصول، ربطت فيها فرنسا جلاء قواتها من منطقة الشاوية ولكن بشرط واحد تمثل في: تكوين قوة مغربية تكون مؤطرة تأطيرا فرنسيا، وأداء جميع التعويضات الحربية، وأيضا اعترفت فرنسا في هذا الاتفاق بان الدار البيضاء جزء لا يتجزأ من الشاوية[2].

كانت هذه الشروط أهم نتيجة وصلت إليها فرنسا بخصوص هيمنتها على المغرب، خاصة بعد إصرار السلطان عبد الحفيظ على مسالة جلاء القوات الفرنسية عن الشاوية، الأمر الذي سمح للفرنسيين التدخل المباشر في شؤون بلاده، وبالتالي تزايد النفوذ الفرنسي بدل جلائه، وقد استغل الفرنسيون هذا التدخل ليعملوا على توسيع احتلالهم للمغرب[3].وفي بداية 1911 بدأ جنرالات فرنسا بالمغرب يلحون على ضرورة ممارسة الضغوط العسكرية على الشعب المغربي وعلى سلطانه عبد الحفيظ ، بهدف توسيع الاحتلال الفرنسي في البلاد المغربية كلها، وخاصة احتلال العاصمة فاس[4]، وبالفعل احتلت مدينة فاس في 3 أفريل 1911[5]، وهكذا تطورت تطورت سياسة فرنسا بحيث أصبحت علاقات فرنسا مع المغرب مجرد علاقة تحدد المسيطر والراضخ له، الأمر الذي سمح لفرنسا فرض حمايتها على المغرب سنة 1912م.

## المبحث الثاني: العلاقات الألمانية المغربية 1873-1911:

---

(1) بياض الطيب، **المخزن والضريبة والاستعمار1880-1915**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص، ص :307، 309.

(2) بياض الطيب ، المرجع السابق ، ص: 310.

(3) محمود الشرقاوي، **المغرب الأقصى (مراكش)**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، د.ت، ص: 30.

(4) فاس: تقع في السهل الشمالي بين امتدادات الأطلس وامتدادات الريف، وهي تعتبر العاصمة التاريخية والثقافية للبلاد، وقد ضلت عاصمة للبلاد إلى أن فرضت الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، ومن أهم أثارها التاريخية جامعة القرويين التي ضلت منارا يهتدي به الباحثين في معرفة عراقة التاريخ الحضاري للعرب والمسلمين عامة والمغرب خاصة. ينظر: فؤاد دياب، المصدر السابق، ص: 13.

(5) عبد الرحيم الورديغي، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص: 09.

بدأت ألمانيا تولي اهتمامها بالمغرب بسبب تزايد المبادلات التجارية بين الطرفين على المستوى التجاري والعسكري منذ عهد المولى الحسن 1873-1894م[1]، وقد نشطت العلاقات بين ألمانيا والمغرب في إطار السياسة الألمانية الجديدة التي أسسها وأقرها الإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني، فالهدف الأسمى من هذه السياسة الألمانية الجديدة هو الحصول على نصيب كافي من الممتلكات والنفوذ في الدول التي لم تستعمر بعد في ذلك الوقت مثل الصين، المغرب، الإمبراطورية العثمانية وجنوب إفريقيا[2].

## 1-الصداقة المغربية الألمانية منذ1890م الى1894م:

منذ سنة 1890م أصبحت ألمانيا تولي اهتماما متزايد بالمغرب، وهذا بواسطة الاتفاقيات التجارية التي انعقدت بين المغرب وألمانيا سنة 1890م[3]، وسرعان ما أصبحت ألمانيا من الدول الصديقة للمغرب تقدم للمخزن المساندة الدبلوماسية والمشورة في الكثير من المسائل والأمور التي تتعلق بفرنسا واسبانيا[4].

وعلى الرغم من بعض التوتر الذي ميز العلاقات الألمانية المغربية بين 1894 إلى سنة 1900 والذي عرفت بالأزمة الألمانية المغربية، إلا أن بداية القرن 20م شهدت تعاونا متباينا بين البلدين[5].

---

(1):Pierre Guillain, **L'Allemagne et le maroc de 1870-1905**, Pesse universitaire de frome ce, paris,1967,p:03.

(2) علال الخديمي، المرجع السابق، ص:92.

(3) وهي معاهدة تجارية عقدت بين ألمانيا والمغرب سنة1890، وهذه المعاهدة فسحت المجال أمام ألمانيا لاحتلال المركز الثاني بعد انكلترا في المغرب.ينظر:pierre guillain,opcit, p, 04.

(4) صفوت محمد مصطفى، **مؤتمر برلين 1878وأثره على البلاد العربية**، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1957، ص، ص:43، 44.

(5) محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر (الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية** ، مؤسسة بنشرة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، بيروت،1988، ص :216.

وبانعقاد الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا والدول الأوروبية، بدأت ملامح سياسة ألمانية جديدة تجاه المغرب تترسخ وتتأكد لتطوير المصالح الألمانية بالبلاد [1].ومن هذا المنطلق فالتأخر الاستعماري لألمانيا في المغرب يقوم على سببين اثنين:

**الأول** –قلة المقيمين الألمانيين بالمغرب مقارنة بعدد المقيمين الفرنسيين والانكليزيين، فعدد الألمانيين لم يكن يتجاوز 12الى 20شخصا سنة 1878م، وعددهم بدأ يرتفع مع انعقاد مؤتمر مدريد عام 1880م[2].

**الثاني**–اهتمام ألمانيا بمكانتها وهيبتها في أوروبا، وهذا يعود إلى سياسة بسمارك[3] التي كانت ترتكز على توجيه كل جهود ألمانيا نحو توطيد دعائم الوحدة الألمانية والعمل على استغلال هذه الوحدة في تدعيم التواجد الألماني في مناطق النفوذ[4]. فخلفيات السياسة الألمانية بالمغرب تعود على نشاط الجالية الألمانية في المغرب الذي خدم مصلحة ألمانيا ومعاملاتها بسرعة مع المغرب، فانتشر نشاط المؤسسات التجارية الألمانية في معظم أنحاء المغرب وخاصة بالجنوب المغربي[5].

وعلى الرغم من تأخر ألمانيا في خوض سباق التنافس الاستعماري في المغرب، إلا أنها قررت العمل على بناء مركز متفوق لها في أوروبا وحتى في بقية مناطق العالم، بعدما رحبت بفكرة عزل فرنسا وتوقيف نشاطها على الحدود الغربية لها،وكان هذا الترحيب نابعا من فكرة عدم إقدام الحكومة الفرنسية على الانتقام واسترجاع الالزاس واللورين[6]، فألمانيا رحبت

---

(1) محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الفرنسية**، مؤسسة الدار الجامعة، القاهرة، 2009، ص: 163 .

(2) Guilen, op. cit, p08.

(3) بسمارك اوتوفون من مواليد 1815 توفي سنة1898، أصبح نائبا بالبرلمان سنة 1847 ، كما أصبح سفيرا بروسيا في باريس، وهمه الوحيد القضاء على فرنسا ونفوذها، ساهم في تطوير ألمانيا. ينظر: **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**، دار الكتاب، بيروت، 2003، ص: 57.

(4) شوقي عطا الله الجمل،وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**،المكتب المصري، القاهرة، 2000، ص، ص: 199،197.

(5) بوشعراء، المرجع السابق، ص:153.

(6) عبد العزيز سليمان نوار، ومحمود جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث (من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)**، دار الفكر العربي، بيروت، 1999م، ص: 376.

وبشكل كبير ومتزايد بانشغال فرنسا في المغرب، وهذا الأمر يشغلها عن فكرة الانتقام لما أخذ منها من قبل ألمانيا [1].

ويذكر جلال يحي في كتابه(المغرب العربي الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، أن السبب الرئيسي في عدم استعجال ألمانيا في خوض معركة المغامرة الاستعمارية، هو ضعف الصناعة الألمانية التي لم تكن قد وصلت إلى تلك المرحلة التي تتطلب بدورها فتح أسواقا عالمية خارجية لتصريف الأموال وفائض الإنتاج،وضمان حصولها على المواد الخام[2].

أراد وزير الخارجية الألماني بسمارك سلوك سياسة العزلة الدولية بعدم إخراج ألمانيا من حيزها الأوروبي، الأمر الذي ابعد فكرة تشجيع استثمار رؤوس الأموال الألمانية خارج ألمانيا وخاصة خارج أوروبا، وبالتالي إبعاد فكرة الهجرة إلى الخارج[3]. وتمثل الهدف الأساسي لسياسة بسمارك في تأمين أوروبا لألمانيا وحدها دون غيرها[4]، فاهتمام ألمانيا بالمغرب والسهر على ربط علاقات معه كان مغامرة ليس لها أهمية وستشغل ألمانيا عن مخططاتها التوسعية في قارة أوروبا، تحقيقا لسياسة التوازن الدولي[5].وبسقوط سياسة بسمارك في 09مارس 1890 اتبعت اتبعت ألمانيا طريقا جديدا في سياستها الخارجية، وهذا لضم كل الألمانيين في حكومة واحدة. وبحلول سنة 1871 زادت الأهمية الاقتصادية لألمانيا فقد تطورت الصناعات، واتجهت ألمانيا نحو تمويل السياسة الخارجية والتي تتمثل في التجارة نحو المغرب الأقصى[6]، حيث فطنت ألمانيا لأهمية المغرب كدولة صناعية وتجارية، الأهمية التي ستخدم حتما متطلبات ألمانيا التوسعية في القارة الأوروبية، وهذه الأهمية تطلبت بناء علاقات صداقة مع المغرب الأقصى وسلطانه [7].

---

(1) فرانسوا شارل موجل، **تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر: شقيق محسن، دار الهلال، بيروت، 2010، ص: 364.

(2) جلال يحي، المرجع السابق، ص: 448.

(3) حسن صبحي، المرجع السابق، ص: 21.

(4) جلال يحي، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، بيروت، 1983، ص: 298.

(5) إسماعيل نوري الربيعي، **تاريخ أوروبا السياسي المعاصر**، دار الحامد، مصر،2002، ص: 93.

(6) Serge Briston et Pierre Milzi ,**l'Allemagne 1870-1970**,**mâcon et Cie éditeur**, paris,1971,p, p: 39,41.

(7): Ipid., p: 43.

تطور اهتمام الألمان بالمغرب، وظهر هذا في البرقية التي أرسلتها ألمانيا للسلطان الحسن الأول سنة 1888م، تطلب منه أن يمنحها خليجا في بلاده وبإرادته، ليكون هذا الخليج بمثابة محطة بحرية ألمانية في المغرب ستحقق لألمانيا هدفها الأسمى ألا وهو وضع قدم لها في هذا البلد كغيرها من الدول الأخرى مثل فرنسا واسبانيا وانجلترا [1].

وتطورت العلاقات المغربية الألمانية أيضا بالبرقية التي بعث بها السلطان الحسن الأول لتهنئة وليام الثاني بمناسبة توليه الحكم في ألمانيا، ولقيت هذه الخطوة الترحيب الكثير من قبل الإمبراطور الألماني الجديد. مهدت هذه الخطوة الطريق أمام ألمانيا لتوسيع تجارتها الدولية، وذلك بإبرام معاهدة تجارية مع المغرب سنة 1890م، ومنحت هذه المعاهدة امتيازات كبيرة لألمانيا، من بينها حرية إنشاء المراكز التجارية في جل المناطق والموانئ المغربية[2]. تكونت هذه المعاهدة من 07 فصول نذكر منها:

"**الفصل الأول**": التجارة تكون متساوية ومطلقة بين البلدين.

"**الفصل الثاني والثالث**": منح عدة حقوق للرعايا الألمان، كحرية التجارة والتجول، وأيضا حق جلب جميع البضائع وغلاة الأراضي.

"**الفصل الرابع والخامس**": نص هذان الفصلان على منح الرعايا الألمان الحرية المطلقة في استعمال جميع الطرق المغربية، وهذا لحرية تجارتهم في البلاد[3].

ونصت هذه المعاهدة على شروط مهمة لابد أن يحققها المغرب لها مثل: شرط احترام الرعايا الألمان، وترك الحرية لهم في ممارسة نشاطاتهم اليومية ومعاملاتهم الشخصية[4]. كما ضمنت هذه المعاهدة أيضا للمغرب حرية التعامل الاقتصادي مع ألمانيا، وهذا للحاجة الماسة

---

(1) بييررنوفن، **التوسع الأوروبي في العالم** ، أشكاله وطرقه من1869الى1914، تع: نور الدين حاطوم، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، 1997، ص: 43.

(2) جلال يحي: المغرب الكبير، المرجع السابق، ص: 484.

(3) صلاح العقاد، **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر ، تونس،المغرب الأقصى)**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،1980م ،ص: 228.

(4):Serge Bristin, Op. cit, p:46.

لبعض المصنوعات لألمانيا، وخاصة السلاح والمدفعية لتسليح الجيش وتمكينه من التصدي لأي خطر يهدد البلاد المغربية ، فمدفعية كروب الألمانية كانت السبيل الوحيد للمغاربة في تسليح الجيش، وكانت هذه المدفعية أكثر طلبا من غيرها نظرا لشهرتها العالمية في هذه الفترة أي في 1892م[1].

إن هذه الصفقات التجارية ساهمت وبشكل ملحوظ في تحسين العلاقات الألمانية المغربية، التي ظلت علاقات محبة ومودة إلى غاية سنة 1894م بوفاة السلطان الحسن الأول[2].وفي الوقت الذي تولى فيه المولى عبد العزيز سنة 1894م الحكم ، كانت الأوضاع خطيرة في كافة أنحاء البلاد المغربية ، وللتخلص من هذه الأوضاع عقدت كل الآمال على الألمان أكثر من أي وقت مضى للخروج من هذه المشاكل التي ستخل باستقرار المغرب ، فهي أصبحت في نظر المسؤولين المغاربة الدولة المحبة للمغرب، وسمي نائب الحكومة الألمانية في المغرب طاطنباخ بالرجل المحب والعاشق للمغرب، والذي سيساعد المغرب في طرد الجيش الفرنسي منه[3]، ومن هنا أرسل السلطان رسالة إلى السفير الألماني طاطنباخ جاء فيها: [ ذكرت أنك لما طالعت رسالتنا،وبذلك ألقيت فيه لفظة ليقف النائب المحب [السفير الألماني] في رده عن ذلك [أي عدم إبداء المعارضة فيما يخص تسربه الفرنسيين إلى منطقة توات] وهذا يشير إلى ما سيكون، فاقتضى نظرك عدم مطالعته على هذا الكتاب لأي تلك اللفظة إذ ربما تتمكن هذه الدولة [ألمانيا] وتحصل على الاستقلال بالنيابة إلى جانبنا العلي بالله لما في ذلك من المنفعة للطرفين... وقد أحسنت في ذلك][4].

اعتبرت هذه الرسالة تهديدا لألمانيا نظرا للفترة التي تعيشها البلاد المغربية، فهي توضح كل الأسباب والتي من وراءها تريد ألمانيا أن تتقرب من العاهل المغربي، فالغرض هنا هو جلاء

---

(1) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص: 103.

(2) عبد الرحيم عبد الرحمان، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الكتاب العربي الجامعي، القاهرة، د.ت، ص:246.

(3) أبو بكر القادري، **القائد عبد الله بن سعيد(رائد من أعلام المغرب الحديث)**، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1945، ص، ص: 30،31.

(4) ابن زيدان، العلائق السياسية، المصدر السابق، ص: 273.

الهدف الذي تصبو إليه مطامع الدول الأوروبية العظمى[1]، فالمغاربة أدركوا أنهم كانوا مضطرين لقبول الصداقة الألمانية. تلك الصداقة التي أدوا ثمنها غاليا جدا، فقد علقوا الكثير من الآمال على هذه الدولة (ألمانيا) التي ستنقلب عليهم وتبيعهم في أول فرصة سانحة دون أن يعرفوا بهذا حتى. وببلوغ سنة 1894م بدأت تظهر ملامح أزمة خطيرة في العلاقات المغربية الألمانية، فهذه السنة هي السنة التي توفي فيها السلطان الحسن الأول وترك البلاد مفتقرة إلى سلطة قوية [2].

## 2- أزمة الصداقة المغربية الألمانية 1894م:

في تاريخ 09 سبتمبر 1894م ،هاجم ثلاثة فرسان مغاربة بعض المتجولين الأوروبيين قرب الدار البيضاء، وتمكنوا تحت تهديدهم بالسلاح أن يسلبوا الأول فرسه، وأن يبتزوا الآخرين اللذين كان راجلين، وجردوهما من ألبستهم وسرقوا أسلحتهم، فهذه الحادثة تعتبر حادثة عادية، ولكن الأوروبيين اعتبروها تهديدا مباشرا لجميع الدول الأوروبية العظمى[3].

طالبت الدول الأوروبية بمعاقبة من تسبب في هذا الحادث، وأوكلت مهمة هذا إلى طاطنباخ السفير الألماني بالمغرب الذي كشف عن النوايا الحقيقية لدولته، فقد حسم موقفه بكل جلاء حول هذه القضية، فبعد سبعة أيام من الحادثة أي 16 سبتمبر، أرسل طاطنباخ رسالة إلى محمد الطريس[4] النائب السلطاني بطنجة مشحونة بلغة التهديد ، يأمره فيها الألماني بأن يكتب بالأمر الصارم إلى عامل الدار البيضاء ليتخذ الإجراءات اللازمة في معاقبة من تسبب

---

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص:243 .

[2] Ayache germain, **la premiére amitié germano- marocaine(1885-1894)**، in (études maghrébines) , mélanges charles Andeé Julién,public, de la faculté des lettres des sicences humaines de paris ,paris,1964,p: 146.

[3] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص: 263.

[4] البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقييم، (**سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14**)، **الدراسات الألمانية حول المغرب خلال ق20**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1970، ص: 175.

في هذا الحادث، وعلى السلطات المغربية أن تحذر بوجه خاص من إطلاق سراحهم دون علم السلطة الألمانية[1].

كان موقف المغاربة من هذه الخطوة السخط والغضب على من وثقوا فيه وأعطوه راية الصداقة، فلقد منيت الصداقة الألمانية المغربية في هذه الحادثة بأول انتكاسة، فلم يكد يمضي سوى شهرين حتى وقعت حادثة أشد خطورة من سابقتها، فقد تم اغتيال أحد الأوربيين، وقرب الدار البيضاء مرة أخرى، وللصدفة تبين أنه ألماني هو الأخر[2].ومنذ أن وصل الخبر بوقوع الجريمة، فتحت السلطات المغربية التحقيق ، وأعطى السلطان من جانبه تعليمات صارمة باغتيال القتلة، غير أن طاطنباخ ضرب كل هذا الجهد عرض الحائط، وتجاهل مجهودات السلطان في حل القضية، وصرح الألماني، وبشكل علاني بأن ألمانيا دخلت في صلب الصراع، وألح الألماني بوضوح إلى أنه سيجعل من هذه الجنحة المدينة حادثة بين الدولتين، إذا لم تسوى هذه القضية.تمت تسوية القضية بين الطرفين،وكانت نتيجة هاته التسوية إعدام شخص يدعى الدكالي اعدم رغم براءته التامة من الجريمة، إلا إن السلطات المغربية أكدت بأنه هو المجرم في قتل الألماني نومان وتم الإعدام في 31 نوفمبر 1895م[3].

إضافة إلى هذا طلب السفير الألماني طاطنباخ تعويضا ماليا يساوي 50مليون فرنك فرنسي. حاول السلطان عبد العزيز مهادنة ألمانيا وأحياء الصداقة بينه وبين ألمانيا، إلا أن الهدنة لم تدم سوى ثلاثة أشهر، ففي 03 جانفي1896م غادر أحد الألمان مدينة أسفي متجها إلى مدينة الجديدة، وهذا الألماني المدعو روكستروه تعرض للضرب من قبل مغاربة[4]، ووصل الخبر إلى طاطنباخ الذي حدد رأيه بسرعة، واتخذ موقف التهديد ودفع الغرامات المالية ومعاقبة الفاعلين، وحصلت مساومة أخرى بين المغاربة وطاطنباخ بتاريخ 28أبريل 1896م، فمنذ الأزمة عبر طاطنباخ عن إرادته أربع مرات بشروط مختلفة، وكان من شأن هذه التقلبات في

---

(1) جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص: 249.

(2)نفسه ، ص:251.

(3) عبد الرؤوف سنو، **الدبلوماسية الألمانية ومحاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى1870– 1896**، حوليات بيروت، م:6، بيروت، 1992- 1993، ص، ص: 123، 155.

(4) Serge Briston, Op. cit, p: 49.

السياسة الألمانية أن تربك المغاربة الذين لم يروا فيها سوى الفوضى وانعدام الثقة وبالتالي الخيانة، وبعد مرور سنة واحدة وفي الوقت التي كانت فيه الصداقة الألمانية المغربية تحتضر ظهر أن ألمانيا في ما مضى تقوم بمناورة سيئة، وبهذا ستناور مرة أخرى من جديد[1].

سافر ططنباخ في سنة 1897 سافر إلى مدينة فاس قصد التصالح حاملا إلى السلطان قربانا لم يستطع هذا الأخير رفضه، وبهذا فقد حسنت العلاقة بين البلدين من جديد، وهنا يمكننا القول أن المغرب يعتمد على سياسة ضعيفة في علاقاته الخارجية، فهو يقبل صداقة أي كان حتى لو كان خائنا يريد أن يحقق أهدافه التوسعية والاستغلالية للبلاد المغربية[2].

## 3- العلاقات المغربية الألمانية من 1904م إلى 1911م:

إن بداية القرن العشرين شهد علاقة متينة بين الطرفين، فمنذ أن دشنت فرنسا سياسة التدخل السلمي في المغرب باتفاقيات سنة1901-1904 مع المغرب، وإيطاليا 1901-1902، وانجلترا 1904 واسبانيا سنة 1904، دخلت ألمانيا مسرح السياسة المغربية وبقوة [3]. وانتهجت سياسة جديدة تميزت بالعمل على استغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين لتوسيع النفوذ الألماني الذي تجاهلته فرنسا بعقدها للاتفاقيات دون علمها، إضافة إلى تطوير سياسته من سياسة العزلة إلى سياسة القوة للخوض في التنافس الدولي، وبالتالي ضمان المصالح الألمانية بالبلاد[4].

تباينت هذه السياسة من خلال اتخاذها موقفا مهما خلال الأزمة المغربية الفرنسية 1904-1905م، حين حاولت فرنسا فرض الحماية المبكرة على المغرب، لم يصرح الألمان بوضوح عن موقفهم من هذا، إلا بعد أن شاهدوا معارضة المغاربة القوية للمشروع الفرنسي، فكانت زيارة الإمبراطور الألماني لطنجة في 31 مارس1905م، تعبيرا واضحا عل رغبة ألمانيا

---

(1) Djamel Guenane, **les relations franco-allemandes et les affaires marocaines des 1901 à 1911**, S.N.E.D, Alger, 1975,p29.

(2) حسن صبحي، المرجع السابق، ص:69.

(3) أبو القاسم سعد الله، **شعوب وقوميات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص:20.

(4) Maurice louis, **lapolitique marocaine de l'Allemagne**,paris,1916,p:43.

في التعامل مباشرة مع سلطان المغرب لحماية مصالحها بالبلاد، وبالتالي سلوك سياسة مستقلة تجاه المغرب تهدف إلى تقوية النفوذ الألماني به[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المغاربة تمكنوا بمساعدة ألمانيا من إفشال مشروع الحماية الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب سنة 1905م، وبهذا دعوا إلى مؤتمر جديد يكون دولي حضرته جميع الدول المعنية بالمسألة المغربية (فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا)، ودعا ميثاق الجزيرة الخضراء الذي صدر في شهر افريل سنة 1906 إلى ضرورة احترام سيادة السلطان المغربي واستقلال بلاده، وبهذا منح الميثاق جميع الدول الحاضرة حق المساومة الاقتصادية وحتى السياسية[2].

خيب المؤتمر أمل المغاربة، وخاصة في الموقف الألماني، وأكدوا أن ألمانيا خانتهم وباعتهم بسهولة في هذا المؤتمر، ولم يكفيها هذا بل وضعتهم في حيز التعاون مع الدولتين الطامعتين وبشدة في احتلال بلادهم وتسليمها لهما، وأدرك المغرب حقيقة ألمانيا، وقرر عدم الثقة فيها من جديد، ولن يتعامل معها سوى في الجانب التجاري ومن ناحية التبادل التجاري والصناعي فقط، ويمكن القول أن ألمانيا تميزت بالتردد وبالانقلاب في مواقفها تجاه المسألة المغربية وخاصة بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، فألمانيا هنا حاولت أن تظهر موقف المساند للمغرب وهذا لإجبار السلطان للمصادقة على قرارات المؤتمر، وهكذا لم يبق للألمان سوى هذه المناورة لإرضاء المغاربة، وللحصول على بعض المصالح من الطرفين سواء من الدول الأوروبية أو من الدولة المغربية[3].

ومع احتلال الشاوية سنة 1907م ساءت العلاقات الألمانية المغربية نظرا للموقف الألماني من احتلال فرنسا للشاوية، فقط ساندت ألمانيا فرنسا واتخذت شكل الحياد، وهذا ما أغضب المغاربة من الخطوة الجريئة للألمان، فالألمان لم يعيقوا تقدم الفرنسيين في البلاد المغربية،وهذا لكي لا تمس هذه العرقلة المصالح الألمانية، وهذا ما صرح به المستشار الألماني

---

(1) عزيز عبد الله مظلوم، **سياسة بسمارك الدبلوماسية، والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سانت كليمنس، العراق، 2011-2012، ص: 98.

(2) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص، ص: 405،401.

(3) روبرت فورنو، **عبد الكريم أمير الريف**، تر: فؤاد دياب، الدار القومية للنشر،القاهرة ، د.ت، ص، ص: 10،07.

بالمغرب بيلوف في 24مارس سنة 1908 م بقوله: "إن عمل فرنسا بالمغرب لا ينبغي أن يضر بالمصالح الألمانية الاقتصادية"[1].

اعتبرت ألمانيا أن علاقاتها مع فرنسا هي علاقة عادية ومحببة بين الطرفين، وفي سنة 1908م بدأت هذه العلاقة تتحسن بين الطرفين، وعقد اتفاق بينهما سنة 1909م حول المغرب. ولإرضاء المغرب فإن الحكومة الألمانية التي لا تهتم بالمصالح الاقتصادية بالمغرب، اعترفت بأن المصالح الفرنسية في هاته البلاد تعتبر مسألة خاصة من الناحية السياسية بين فرنسا والمغرب، ولا تتدخل فيها إلا إذا تم المحافظة على الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا وصودق عليه سنة 1910م[2].

مع احتلال فرنسا لفاس سنة 1911م، تغير الموقف الألماني من موقف الحياد إلى موقف التهديد والضغط، وهذا ما اعتبرته البلاد المغربية فرصة سانحة لها لطلب المساعدة من الألمان، فمنذ تأكد للألمان المشروع الفرنسي في البلاد المغربية واحتلالهم لها، فكرت ألمانيا في عرقلة هذا المشروع، ولكن الإمبراطور الألماني أيد الفكرة ولكن بشروط تمثلت في جلاء القوات الفرنسية من مدينة فاس،وأيضا أن تمنح فرنسا الحق لألمانيا في اتخاذ معظم القرارات التي تخص الثورة المغربية[3].

وعندما رست السفينة الألمانية بمدينة أغادير رفض المغاربة هذا التدخل واعتبروه تحديا واضحا من جانب ألمانيا، فالتنافس الألماني الفرنسي في المغرب سويت بموجب هذه الحادثة، وكبدت المغرب خسائر مادية ومعنوية كان يأمل منها الكثير، خاصة بعد أن أثارت ألمانيا في المغرب الكثير من الصراعات الجديدة والتي تمثلت في نظام الحماية المفروض سنة 1912م من جهة، ومن جهة أخرى الجهاد الذي خاضه المغاربة ضد هذا النظام التعسفي الاستغلالي[4].

---

(1) Julien.ch.André, **histoire de l'afrique de nord de la conquête Arabe à 1830**, paris,1952,p:158.

(2) علال الخديمي، المرجع السابق، ص:113.

(3) عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص:11. وأيضا: فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص: 44.

(4) عبد الحميد بطريق، **التيارات السياسية المعاصرة من1815الى1960**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص: 149.

## المبحث الثالث: علاقات المغرب مع انكلترا:

خلق الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م أثرا عميقا وحاسما على مسيرة العلاقات الانجليزية المغربية، وكان على المغرب أن يواجه على حدوده الشمالية الشرقية جارا عدوانيا خطيرا ذو جيش قوي بدلا من داي الجزائر الضعيف (الداي حسين) ـــ ومنذ ذلك الحين بدأ سلاطين المغرب يتوجهون أكثر فأكثر إلى طلب النصيحة والمشورة والعون من بريطانيا،وخاصة سلطان المغرب عبد الرحمان، وكانت بريطانيا تشارك المغرب اهتمامه حول النفوذ الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط وان يبقى في حدود معينة (أي في الجزائر فقط)[1].

أوضحت بريطانيا للسلطان عبد الرحمان أن التدخل الفرنسي في الجزائر هو غزو بحق، ولا تستطيع بريطانيا الاعتراض على هذا الحق، وإذا قرر السلطان أن يناضل الفرنسيين فعليه ألا يعتمد على المساعدة البريطانية، كما حذرته من هذا وأنه سيواجه مشاكل خطيرة إذا ما تحدى فرنسا بسبب تفوقها الساحق في السلاح، وأن سياسة السلام سوف تحقق أفضل المصالح المغربية[2].

حدث وأن ضرب أحد الرعايا الفرنسيين من قبل جندي مغربي، فطالب الفرنسيون إنزال العقاب بالجندي المغربي، وبهذا تطوعت الحكومة البريطانية لنصح السلطان بتلبية مطالب فرنسا، وطلبت في الوقت نفسه من قنصلها دريموندهاي أن يبلغ السلطان عبد الرحمان "أن الحكومة البريطانية شعورا منها بالصداقة المخلصة تجاه السلطان، ورغبة بالإبقاء على السلطان مستقلا وقويا، فإن أفضل قاعدة يمكن أن تسترشد بها علاقاته مع القوة الأخرى (اسبانيا، فرنسا) للإبقاء على استقلاله، والحفاظ على السلام الداخلي لبلده، عليه أن يلتزم بالحرص الشديد على عدم إعطاء أي دولة أجنبية مبررا للشكوى ضده، وعندما تواجه السلطان أية متاعب أو تهدده

---

[1] عبد الكريم غلاب، **قصة المواجهة بين المغرب والغرب**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2003، ص:44.

[2] ب.ج، روجرز، **تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900**، تر وتح و اع: يونان لبيب رزوق، دار الثقافة، ط1، المغرب،1981، ص: 190.

المخاطر من الخارج فله أن يعتمد دائما على صداقة انكلترا وبكامل الثقة، وأن يتأكد بأن الحكومة البريطانية سوف تساعده في كل الأحوال إما بالنصيحة أو بالمساعي الطيبة[1].

بعد معركة ايسلي 1844م تدخلت انكلترا، وأكدت لفرنسا أن احتلالها النهائي لأي نقطة من السلطنة المغربية ستنشأ عنه حالة حرب بين الطرفين (انكلترا، فرنسا)، ومع مجيء سنتي1850-1852م أكد هاي القنصل البريطاني في المغرب أن البريطانيين كانوا يهيمنون على الجزء الأكبر من التجارة المغربية، ولكن التجارة البريطانية تراجعت في عهد المولى عبد الرحمان عاما بعد عام، وهذا بعد أن شهدت تنافسا تجاريا من قبل فرنسا،فقد بدأت فرنسا تنافس التجارة البحرية البريطانية المتفوقة عن طريق التجارة البرية عبر الحدود الجزائرية المغربية [2].

رغبت انكلترا في استغلال وقوفها إلى جانب المغرب بعد معركة ايسلي، وحاجة السلطان إليها لحماية شخصه وبلده من خطر الجيران، في الحصول على معاهدة تحصل فيها على مكاسب اقتصادية وقضائية لصالح رعاياها (أي رعايا بريطانيا)، بحيث تتناسب هذه المكاسب مع التطورات الاقتصادية في أوروبا (الثورة الصناعية)، وكان حجم التجارة وعدد أفراد الجالية الانجليزية في المغرب يشكلان ورقة هامة في لعبتها الدبلوماسية، كما كانت تسعى إلى زيادة تجارتها البحرية موازنة مع نفوذ فرنسا نتيجة احتلالها للجزائر[3].

## 1-المعاهدة المغربية الانجليزية سنة 1956م (انظر الملحق رقم 01 ص 157):

كانت التجارة الانجليزية نشطة بشكل كبير في المغرب، وكانت السوق المغربية مغرية جدا من ناحية الحبوب والصوف، وكانت الصناعة القطنية المغربية في توسع متزايد، ولكن تصريفها في أوروبا اصطدم بسياسة الحماية الاقتصادية، وهذا ما دفع بالسلطان المغربي عبد الرحمان إلى قبول هذه الحماية ، سواء بواسطة التجار أصحاب الامتيازات الذين يتاجرون

---

(1) Darcy Jean, **France et Angleterre cantonnés de rivalité coloniale**, li brairie académique Didier, paris,1904, p :23.

(2) أسعد عطا الله مرفت، المرجع السابق،ص: 148 .

(3) بن الصغير خالد، **الوجود البريطاني في الجنوب المغربي**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت،ص: 202.

باسمه، أو بصورة مباشرة نحو سياسة الاحتكار التي تطورت سنة1850م، ولكن لكي تنجح هذه السياسة(أي الاحتكار) كان لابد من وجود إدارة جديدة في المغرب، وإصلاحات اقتصادية عميقة، وقبول السكان حرية عمل كبيرة[1]، ولكن عشرون عاما من الضغط الأوروبي على المغرب أي (من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م إلى تطور نظام الاحتكار 1850م)، نمت فيها مصالح أجنبية هامة ، وكانت سياسة الاحتكار تعرقل هذه السياسة (أي إصلاح أحوال المغرب الاقتصادية والإدارية)، واتجه التجار الأوروبيين نحو الضغط على الحكومة الانكليزية لتخرج من عدم اكتراثها وتطالب السلطان بمعاهدة تطلق حرية التجارة في المغرب[2].

قرر وزير خارجية انكلترا جورج راسل في أوت سنة 1853م إرسال القنصل البريطاني في المغرب هاي إلى السلطان ليسلمه رسالة ملكة بريطانيا فيكتوريا[3] حول موضوع القيود التجارية، وجاء في تعليمات الوزير البريطاني إلى هاي، "لن تأخذ معك هدايا إلى السلطان، وسوف تبرر ذلك بأن الهدايا يتبادلها الأصدقاء وليس أولئك الذين يختلفون مع بعضهم البعض كما هو الحال في العلاقات القائمة بين المغرب وانكلترا، وبهذا شرع هاي في أواخر سنة1853م في إعداد مشروع معاهدة تجارية اقتصادية مع المغرب، حيث وافقت وزارة الخارجية البريطانية على مشروع هذه المعاهدة التجارية، ولكن هاي مع وصوله إلى مراكش بجو معاد بسبب نظام الاحتكار، اعتمد على تأييد ودعم ممثلي بعض الدول الأجنبية مثل( دولة سردينيا و دولة البرتغال)، ولكن ممثلي الحكومتين الفرنسية والاسبانية تلقيا تعليمات صارمة بعدم المشاركة في مساعي القنصل البريطاني هاي الرامية إلى إعداد مشروع إبرام معاهدة تجارية

---

(1) ب.ج، روجرز، المرجع السابق، ص: 220.

(2) أسعد عطا الله مرفت، المرجع السابق، ص: 150.

(3) الملكة فكتوريا: ملكة بريطانية العظمى وايرلندا ما بين سنة 1837-1901م- وإمبراطورة الهند ما بين 1876-1901م .ورثت الحكم عن عمها غيوم الرابع الذي مات دون وريث، وقد شهد عصرها الكثير من الصراعات والنزاعات مع الوزراء الرئيسيين. ينظر: Grand Larousse Encyclopédique, http://fr.wikipedia,org /wiki/ victoria du royaume- uni, 18-04-2019: ت.د: 11:30 و.خ:14:31.

مع المغرب، ولكن حرب القرم[1] التي اشتركت فيها فرنسا إلى جانب بريطانيا غيرت من موقف فرنسا في معارضة مساعي هاي[2]، و أيد ممثل فرنسا في المغرب القنصل البريطاني هاي، وانضم إليهما على إثر ذلك ممثل اسبانيا أيضا ،ولم يعد بإمكان السلطان مقاومة جبهة من ممثلي الدول جميعهم، و تمكنت الحكومة البريطانية من التوصل إلى اتفاق مع السلطان المغربي عبد الرحمان، ولما رفض السلطان التوقيع لجأ هاي إلى التهديد، وتم إرسال أسطول بريطاني إلى المياه المغربية، فاضطر السلطان إلى التوقيع سنة1863م على المعاهدة مع بريطانيا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 09سبتمبر1857م[3].

تألفت المعاهدة من 38 مادة ألحق بها اتفاق تجارة وملاحة، سجلت المعاهدة جميع ما أعطي للأجانب من امتيازات،(كحق شراء الأراضي الزراعية المغربية، وحرية التجارة في الموانئ المغربية)، وحصلت انكلترا من هذه المعاهدة على حق الحماية، وأعطي ممثلها هاي الحق في تعيين من يشاء من المترجمين والخدم من المغاربة أو غيرهم، وله أن يتخذ نائبا عنه في كل بقعة من بقاع المغرب، حيث يعفى كل هؤلاء (الترجمان، والنائب) من جميع ما تفرضه الحكومة المغربية على رعاياها من تكاليف غير المتفق عليها، كما نصت المعاهدة أيضا على أن لرعايا انكلترا جميعا الحق في التمتع بهذه الامتيازات سواء كانوا مسحيين أو مسلمين أو يهودا[4].

حددت المعاهدة أيضا صلاحيات القناصل القضائية، فشملت القضايا التي تنشب بين الرعايا البريطانيين والرعايا المغربيين على قاعدة واحدة، وهي أن المدعي يتبع محكمة المدعي عليه، "واعترف الاتفاق الملحق بالمعاهدة بحرية التجارية، ونص على إلغاء كل احتكارات

---

(1) حرب القرم: هي حرب وقعت في شبه جزيرة القرم في الفترة ما بين أكتوبر 1853 إلى فبراير سنة1856م، وكانت الأطراف المشاركة فيها روسيا من جانب، تركيا وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، وقد كان سبب الحرب الرئيسي هو عدوان روسيا على تركيا، والأسباب الظاهرية لهذه الحرب ترتبط ارتباطا وثيقا بالدين. ينظر: Définition of «crimeanwar»,www.collinsdictionary - com, Retrieved 24-12-2017 ,ت.د 12-12-2019 ، و.د:17:35 ، و.خ 18:20.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص: 222.

(3) بن منصور عبد الوهاب، قصة المحاولات الانجليزية للاستقرار بصحراء المغرب، **جريدة صحراء المغرب**، ع:03، الرباط، 1957م، ص: 38.

(4) بن منصور عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ص: 40.

وامتيازات البيع والشراء، باستثناء الأسلحة والذخيرة والتبغ، كما أعطت الاتفاقية للرعايا البريطانيين حق الملكية والقيام بعمليات تجارية في كل أنحاء البلاد المغربية، وتم إعفائهم من الضرائب كلها والرسوم عدا رسم الجمارك، وبقبول بلجيكا والأراضي المنخفضة (هولندا)، البرتغال والدول الايطالية هذه المعاهدة سنة 1856م ، أصبحت الوثيقة الأساسية التي تحدد العلاقات بين المغرب وأوروبا[1].

اعتبرت معاهدة 1856م بالنسبة لبريطانيا نجاحا كبيرا كرس تفوق نفوذها في السلطنة المغربية، وأصبحت التجارة البريطانية في المغرب تشكل ثلثي تجارة المغرب، والجدير بالإشارة أيضا أن هذه المعاهدة سببت ضررا كبيرا لسيادة السلطان المغربي عبد الرحمان، فمنذ ذلك الوقت أصبح تسرب الأوروبيين إلى المغرب يخلو من الرقابة المخزنية ، وخسر المغرب أحد أوراقه الأساسية التي كانت تجعله سيد اللعبة في صراعه مع الدول الأوروبية (ونعني بذلك حق التشريع الجمركي)، كما أنه تخلى عن حقوقه القضائية إزاء الأوروبيين، وعلى جزء من رعاياه[2]، ويمكننا القول أيضا أن المزايا التي حصل عليها التجار الأوروبيون، مضافة إلى تفوق منتجاتهم ستسمح باحتكار التجارة المغربية، واقتصر دور المغاربة على دور الوسيط أو السمسار، وبهذا اعتبرت المعاهدة أحد العناصر الأكثر فاعلية في انحلال المغرب القديم[3].

وضعت معاهدة 1856 (انظر الملحق رقم 02 ص 158) بين بريطانيا والمغرب الأسس القانونية للحماية الدبلوماسية ونظام السيطرة على المغرب، وفتحت بذلك عهدا جديدا للمنافسة الشديدة بين فرنسا، اسبانيا، انكلترا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية، سردينيا، والسويد، وهكذا شرعت كل من فرنسا، اسبانيا، بريطانيا في إقامة وسائل التأثير والاستمالة منذ توقيع معاهدة 1856 مع بريطانيا، واتفاقية 1861 مع اسبانيا، وتسوية 1863 بين فرنسا، والمغرب، فانكلترا مثلا أقامت قناصل لها في كل الموانئ المغربية المفتوحة للتجارة[4]،

---

[1] روجرز، المرجع السابق، ص: 228 .

[2] بن الصغير خالد، **المغرب وبريطانيا العظمى، 1885-1905**، أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001، ص ص:102،39.

[3] أفا عمر، و بودميعة محمد بن الحسين، **معلمة المغرب**، م: 05، مطابع سنا، 1992. ص، ص: 10،71.

[4] روجرز، ب.ج، المرجع السابق، ص:229.

كما ازدادت أهمية المغرب، و وخاصة على اثر حفر قناة السويس1859م،وأصبحت بريطانيا حريصة كل الحرص على أمن تجارتها وملاحتها البحرية من وإلى البحر الأبيض المتوسط، لأنه الطريق نحو مستعمراتها بالهند، وهكذا ازداد اهتمامها بالمغرب، وعملت على تأمين الضفة المقابلة لقاعدتها في جبل طارق، فكانت تقف في وجه كل قوة تغامر بالسيطرة على هذه الضفة[1].

عملت بريطانيا على زيادة قناصلها في المغرب، والذين كان لهم الدور الكبير في زيادة عدد المحميين المغاربة خدمة لأغراضها وعملا على التأثير واكتساب ميول وعطف المغاربة، وكان هؤلاء القناصلة يختارون ذوي الثروة لعرض الحماية عليه، ومع مجيء أحداث تطوان سنة 1860م لعبت بريطانيا دور المدافع على المغرب وعلى سيادة سلطانه عبد الرحمان، الأمر الذي جعل المغرب يثق في انكلترا إلى حد كبير ومن ذلك ثقته في دبلوماسيتها الذين رحب السلطان الحسن الأول (1873-1894م) بدورهم الاستشاري[2].

مع ازدياد خطر الحماية القنصلية على المغرب، إلا أنها أصبحت خير وسيلة للوصول إلى الهدف خاصة بعدما حصلت الدول الأوروبية على فوائد تجارية كبيرة دون عناء الحملات العسكرية وعن طريق المواطنين المغاربة أنفسهم، وهذا ما أثار غضب السلطان الحسن الأول، واتجه للاعتماد على المفوض البريطاني (هاي) (وهذا ما سنتطرق إليه في الفصول القادمة)، وأصبحت العلاقات الانجليزية المغربية تقوم على شخص الوزير المفوض هاي في الفترة ما بين 1878-1880م، ونظرا لتأثير انكلترا على المخزن ومكانتها عنده، صارت بمثابة الحامية للمغرب، وأصبح ممثلها هاي بمثابة مستشار السلطان الحسن الأول [3].

## 2-العلاقات المغربية الانجليزية من1881الى1911م:

---

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص: 58.

[2] بن صغير خالد، المغرب وبريطانيا، المرجع السابق، ص: 136.

[3] عبد الكريم محمود غريبة، **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية (1915-1958)**، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960، ص، ص: 79،81.

مع بلوغ سنة 1881-1882م وجد رئيس الدبلوماسية الانكليزية في احتلال فرنسا لتونس 1881م، الفرصة الذهبية لتوطيد العلاقة بين المغرب وبلاده، فقط أكد للسلطان المغربي الحسن الأول أن مثل هذه الظروف (أي فرض الحماية على تونس سنة 1881) ستدفع بالسلطان الحسن الأول نفسه إلى اللجوء إلى انكلترا[1].

وعندما أصبح من الواضح أن احتلال تونس هو النتيجة الطبيعية لاحتلال الجزائر سنة 1830م، وهي النتيجة نفسها التي ستؤول لا محالة إلى احتلال المغرب، لذلك أبدى الحسن الأول رجاءه في أن يبلغ (هاي) الحكومة البريطانية قلقه الشديد ورغبته في أن تتخذ حكومته الخطوات الحاسمة للحيلولة دون إقدام فرنسا على احتلال المغرب[2].

وبالفعل فقد أقدمت انكلترا على تحذير فرنسا من أي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى فرض الحماية على المغرب، ومع وصول المفوض البريطاني الجديد إلى المغرب غرين"Green " ومغادرة هاي للمغرب سنة 1886م ، إذ لم تمض سنة حتى صار رجال الدولة في انكلترا يفكرون في فرض حمايتهم على المغرب، والحقيقة أن سنة1887 سجلت تغيرا بارزا في علاقة انكلترا بالمغرب، إذ حاولت انكلترا الاستقرار التام في المغرب وزيادة تأثيرها في هذه البلاد، وهكذا شهدت العلاقات المغربية الانكليزية أزمة حادة بدأت مع وصول السير شارل أورون سميث (Smith sir charles)إلى طنجة في 03 ديسمبر 1891م، خلفا ل(Green)، وقد شرع في رسم برنامجه بنفسه ، ويتلخص هذا البرنامج في ثلاثة نقاط أساسية ، وهي مضاعفة العلاقات التجارية بين البلدين، وتقديم المساعدة الكافية للمؤسسات الانكليزية في المغرب والتعجيل بتطبيق كل المعاهدات الموقعة بين بريطانيا والمغرب[3].

كل خطط المفوض الجديد (سميث) باءت بالفشل بعدما أدرك السلطان الحسن الأول أن قبول هذه النقاط هو بمثابة قبوله على نصف حماية انكليزية ، لأنها تفتح البلاد أمام الشركات الانكليزية وبلا قيود، ولكي تلين العلاقات أكثر بين البلدين (انكلترا، المغرب) قررت

---

(1)René Girault, **Diplomatie Européenne et Impérialisme**, 1871-1914,la presse universitaire paris , paris, 1979, p, p: 82,90.

(2) عبد الكريم محمود غريبة، المرجع السابق، ص:85.

(3) miége, la maroc , opcit ,p:263.

انكلترا إرسال بعثة إلى المغرب من أجل إصلاح الوضع بين البلدين سنة 1893، وقد كلفت هذه البعثة بإعادة علاقات الصداقة بين (انكلترا، المغرب) وبين الشعب المغربي والشعب الانكليزي[1].

توفي السلطان الحسن الأول في 06 جوان سنة1894 وخلفه ابنه عبد العزيز، وتمثلت أول الأعمال الرسمية التي قام بها السلطان الجديد عبد العزيز إرساله خطابا سياسيا إلى الملكة فيكتوريا في 15 أوت 1894م ،للاستنجاد بالحكومة البريطانية بعدما عينت فرنسا قنصلا جديدا لها في فاس وهو ماكلويد (Macleod)عام1892م ، وهذا الأمر قد اعترض عليه السلطان السابق الحسن الأول بشدة، وهو ما أثار في نفس نجله عبد العزيز الغضب من أجل تنفيذ ما كان يشغل بال والده، ولهذا استنجد ببريطانيا، ونتج عن طابع الرد الملكي على المولى عبد العزيز أن شرع الطرفان في محادثات ودية بينهما للتوصل إلى تسوية مرضية للمسألة، وفعلا وافق السلطان عبد العزيز في سبتمبر 1895 على الاعتراف بماكلويد نائبا للقنصل البريطاني في فاس ، ولكن بشرط ألا يرفع أبدا العلم البريطاني على قنصليته وتحت أية ظروف[2].

يبدو أن المسألة التي كانت أكثر إثارة للنزاع بين بريطانيا والمغرب كانت مسألة المركز التجاري الذي أقامته شركة شمال غرب إفريقيا في رأس جوبي[3]، وكانت التعليمات التي وصلت إلى الوزير البريطاني في يناير1895 تقضي بالسعي للتوصل إلى اتفاق حول مسألة رأس جوبي وإنهاء النزاع بشأنها نهائيا، وتم عقد اتفاق بين بريطانيا والمغرب في13 مارس1895، وينص هذا الاتفاق على أن تشتري الحكومة المغربية منشآت شركة شمال غرب إفريقيا في رأس جوبي، وتعهدت الحكومة المغربية بان لا تؤجر أي جزء من الأراضي التابعة لسلطان المغرب بدون موافقة الحكومة البريطانية ، وفي 5 أكتوبر1895 عين وزير جديد من قبل بريطانيا في المغرب، وهو السير آرثر نيكسون، قام هذا الوزير بزيارة أولى إلى البلاط الملكي في مراكش

---

[1] ب،ج، روجرز، المرجع السابق، ص: 276 .

[2] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص، ص: 50-54.

[3] رأس جوبي: وهي منطقة بحرية تقع على ساحل المغرب المطل على المحيط الأطلسي جنوبي وادي درعة مواجهة لجزر الكناري. ينظر: ب.ج، روجرز، المرجع السابق، ص: 258.

لتقديم أوراق اعتماده في شهر أفريل 1896م، وبوصوله إلى السلطان عبد العزيز بدأ يمدح في شخصه وسلطته، وهذا ما زاد من تحسن العلاقات بين بريطانيا والمغرب[1].

وفي عام 1897 وصلت الأنباء باستعداد بريطانيا العظمى للاحتفال بستينية اعتلاء الملكة فيكتوريا العرش البريطاني، وببلوغ سنة 1898م تعرضت العلاقات الانجليزية المغربية للعديد من الاضطرابات نتيجة لما قام به حاكم مدينة أسفي القائد الشتوي من أعمال ، فقد اعتقل هذا الحاكم ستة أشخاص من بينهم امرأة ممن يتمتعون بالحماية البريطانية، وألقى بهم في زنزانة تحت الأرض وهم مقيدون بالسلاسل[2]، وهذا ما أثار غضب الوزير البريطاني نيكسون، حيث كتب إلى السلطان المغربي عبد العزيز في 29 سبتمبر عام 1898 يطلب الإفراج فورا عن السجناء، وعقاب حاكم أسفي، ودفع تعويض مالي قدره 12.940 ريالا مغربيا قبل شهر أكتوبر 1898، وحين لم يصل أي رد من قبل السلطات المغربية، تحركت سفينتان حربيتان تابعتان لبريطانيا (المسميتان هوك-وسكيلا) نحو المغرب ليتخذا ما يراه نكسون بالخطوة المناسبة، وعجل هذا التهديد بوصول رد السلطان عبد العزيز في 24 أكتوبر1898م، وجاءت فيه الموافقة على المطالب البريطانية، واعتبر الموقف القاسي لبريطانيا بإرسال سفينتين حربيتين موقفا لا يتفق مع علاقات الصداقة التقليدية بين بريطانيا والمغرب[3].

كانت الظروف القائمة في المغرب (الضغط الفرنسي على المغرب من ناحية الحدود الشرقية واحتلالها لواحتي توات وتيدكيلت سنة 1897-1898م) مدعاة لتقوية الروابط الانجليزية المغربية، ذلك أن الدولتين كانتا في خشية من المشروعات الفرنسية في المغرب، وهذه الظرفية وجهت السلطان عبد العزيز في10 سبتمبر عام1900 إلى إرسال برقية إلى الملكة

---

(1) عبد العظيم رمضان، **العزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة**، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص، ص: 162، 182.

(2) عبد العظيم رمضان،المرجع السابق، ص:186.

(3) عبد الواحد الناصر، **التدخل العسكري الأجنبي في المغرب، قراءة في جيواستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة اليت، الرباط، 1994، ص، ص:50،56.

البريطانية فيكتوريا يثير فيها أشد المخاوف لدى الحكومة المغربية من التدخل الفرنسي في المغرب[1].

جاء رد الملكة فيكتوريا ايجابيا،وأكدت للسلطان عبد العزيز أن بريطانيا لن تتخلى عنه، ولن تتخلى عن شعبه وسلطته، وسوف تصدر التعليمات اللازمة حول هذا الموضوع، وبعد ثلاثة أشهر أي (من أكتوبر إلى شهر يناير) فقط من رد الملكة فيكتوريا إلى السلطان عبد العزيز، توفيت الملكة فيكتوريا في 22 يناير 1901م، وأرسل السلطان عبد العزيز تعازيه الخالصة للحكومة البريطانية[2].

استهل القرن العشرين بتطور العلاقات المغربية البريطانية التي عرفت صداقة وتعاونا كبيرا، وقد شهدت سنة 1902م قدوم خبراء عسكريين بريطانيين لتدريب قوات المشاة والفرسان المغاربة ، إضافة إلى انتعاش التجارة، كما شهدت تبادل الرسائل الودية بين السلطان عبد العزيز والملك البريطاني الجديد إدوارد السابع، وفي سنة 1905م أصبح المغرب يدين للعديد من الدول الأوروبية بعد الاتفاقات التي أبرمتها فرنسا مع ايطاليا 1902، و مع بريطانيا 1904،ومع اسبانيا 1904، ومع توقيع العديد من الدول الأوروبية على مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، لم يتم التطرق إلى أي علاقة بين المغرب وبريطانيا إلى أن فرضت الحماية الفرنسية على المغرب في 30 مارس 1912.[3]

## المبحث الرابع : العلاقات المغربية الاسبانية من 1873-1911م:

كانت العلاقات المغربية الاسبانية متوترة باستمرار، وكانت تزداد حدة نتيجة لحوادث كانت تتكرر دوريا على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل: أعمال القرصنة، ومهاجمة قبائل الريف للمراكز الاسبانية،و لم يكن للسلطان عبد الرحمان (1844-1859م) في الواقع سوى سلطة اسمية على الريفيين، وكان يتسامح مع أعمالهم مادام أنه ليس بإمكانه تحرير المناطق التي

(1) روجرز، ب:ج: المرجع السابق، ص: 297.

(2) بن الصغير خالد، مقدمة المرجع السابق ، ص: 83.

(3) أسعد عطا الله مرفت، المرجع السابق، ص: 161.

يحتلها الاسبان (كسبتة[1] ومليلية[2])، وكانت المراكز الاسبانية مصدر المتاعب المستمرة بين البلدين (اسبانيا والمغرب)، و أكثر من مرة فكرت السلطات الاسبانية في التخلي عن هذه المراكز، ولكن احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م أيقظ اهتمام الإسبان بشمالي إفريقيا، وكانت اسبانيا تعد المغرب الأقصى مجالها الحيوي[3].

## 1-الأزمة الاسبانية المغربية من1859م الى1860م:

شهدت اسبانيا خلال القرن التاسع عشر مشاكل داخلية عنيفة، وقد تعرضت لحركات ثورية وانفصالية، وانقلابات عسكرية، وعرفت أنواعا من الحكم المطلق (الدكتاتوريات العسكرية، والجمهوريات البرلمانية)، وفي سنة 1858م تسلم الماريشال أودونيل رئاسة الحكومة الاسبانية، وكانت البلاد قد أرهقها الصراع الداخلي، فعزم أودونيل أن يشغل البلاد عن الصراع بإلهائها بمشكلة خارجية، وكانت الظروف في المغرب جد مواتية لهذا، وفي سنة 1856م أدى حادث صغير إلى تصعيد الموقف، فقد هاجم الريفيون سفينة اسبانية وأسروا تجارها، رفض السلطان طلب اسبانيا الذي يكمن في تعويض اسبانيا بمبلغ مالي باهض جدا، وبهذا أثار أودونيل هذه المشكلة على المستوى الخارجي، واقترح ضرورة معاقبة المغرب على هذا الرفض، بمعاقبة السلطان عبد الرحمان وشعبه إذا لم تحصل اسبانيا على ترضية كبيرة[4].

قرر الماريشال اودونيل إرسال أسطول حربي إلى مدينة طنجة سنة 1858م، أثار هذا التدخل قلق انكلترا، فبذلت جهدها الكامل لتجنب النزاع بين (اسبانيا- المغرب)، وقد نصح

---

(1) سبتة: تقع في أقصى شمال المغرب على البحر الأبيض المتوسط، وهي قائمة على شبه جزيرة مستطيلة، وهي على مقربة من مدينة تطوان..ينظر: محمود صالح الكروي، **أزمة سبتة و مليلية بين المغرب واسبانيا (الدوافع والأهداف)**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، د.ت، ص: 143 .

(2) مليلية: تقع في شمال المغرب على البحر الأبيض المتوسط احتلت من قبل اسبانيا حوالي سنة 1715م . ينظر: محمود صالح الكروي، سبتة ومليلية (دوافع وأهداف التدخل الاسباني)، **المجلة السياسية والدولية**، كلية العلوم الإنسانية والآداب، العراق، د .ت ، ص ، ص: 140.145.

(3) محمد المعزوزي وجعفر بنعجة، **سبتة ومليلية حتى لا ننسى**، شركة الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1976، ص: 28.

(4) الحسن السرات، **العلاقات المغربية- الاسبانية، (تاريخ المد والجزر)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ،2007، ص: 132 .

سفير انكلترا في مدينة مدريد الاسبانية، الحكومة الاسبانية بتوخي الحذر، في حين ضغط المفوض البريطاني في المغرب (هاي) على الحكومة المغربية لتقديم تنازلات مناسبة لإسبانيا، وانحنى السلطان عبد الرحمان لذلك، وبدا يلوح في الأفق استبعاد خطر نشوب حرب بين اسبانيا وبين المغرب[1]. وفي سنة 1859م نشب صدام بين قبائل انجرت وحامية سبتة، وسبب هذا الصدام تمثل في أن الاسبان حولوا مركز حراستهم من بناء خشبي إلى بناء حجري، فطالبت قبائل انجرة المغربية البقاء على الوضع القديم المتعارف عليه لكن اسبانيا رفضت[2].

اتخذ المغاربة موقفا معاديا من هذا الرفض ، وهدموا المركز الاسباني واحرقوا الراية الاسبانية، ووجد أودونيل في هذا الفرصة الملائمة لانشغال الاسبان بحرب خارجية في المغرب، وفي هذه الأثناء أي في سنة 1859م توفي السلطان المغربي عبد الرحمان وخلفه ابنه محمد، فرافق مجيء السلطان الجديد قيام بعض الاضطرابات الداخليةـــ فكانت الحرب مقبولة عند كل الأوساط الاسبانية، وفي أوائل سنة 1859م قدم القائم بالأعمال الاسبانية اودونيل إنذارا للحكومة المغربية أنه إذا لم تتم الاستجابة لكل مطالب اسبانيا خلال عشرة أيام فسوف تعلن اسبانيا الحرب على المغرب[3].

تضمن الإنذار: أن يجلد الرؤساء المغاربة بنواحي مدينة سبتة علنا، وأن تقوم القوات المغربية بتحية العلم الاسباني، تدخلت انكلترا ونصحت السلطان المغربي محمد بالاستجابة لكل المطالب الاسبانية، لأن ذلك في نظرها أفضل من التورط في حرب قد تؤدي إلى ثورة داخلية وإلى تفكك السلطة المغربية، وبسبب التعنت الاسباني وعدم استعداد السلطان المغربي المولى محمد تقبل هذه الشروط المذلة في أول فترة عهده، نشبت الحرب بين المغرب واسبانيا ، خاصة وأن المغاربة لم يكونوا أقل حماسا من الاسبان للحرب[4]، أخذت الحرب طابعا خطيرا نظرا للاستعدادات الاسبانية الضخمة من جهة، وتضمن الجيش الاسباني حوالي 50 ألف جندي،

---

(1) محمد المعزوزي، المرجع السابق، ص: 30 .

(2) الحسن السرات، المرجع السابق، ص: 135.

(3) علي بولربح، الخطاب الاستعماري حول شمال المغرب (1850-1956)، إشكالات أولية، **مجلة المناهل**، ع:89،90، مطبعة دار المناضل، الرباط، 2011، ص: 91.

(4) عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب**، ج:3، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ص: 318.

أعلنت اسبانيا الحرب، وبالرغم من ضراوة المقاومة المغربية، فقط تمكن الجيش الاسباني من احتلال مدينة تطوان سنة 1860م، وجرت المفاوضات عقب ذلك، وطلب الاسبان من المغرب شروطا تعجيزية: تمثلت في دفع غرامة مالية قدرها 25 مليون دوروس اسباني، وإقامة سفارة في فاس، وعقد معاهدة تجارية، وتسليم تطوان وكل المنطقة بينها وبين مدينة سبتة. رفض الوفد المغربي هذه المطالب لأن السلطان لا يمكن أن يقبل تسليم تطوان حتى لو كان يريد ذلك لأنه لو فعل لفقد عرشه، وأعلن الوفد المغربي أن من يطلب تطوان لا يريد الصلح بل الحرب وهذه الحرب تبدوا وكأنها حرب 30 أو40 عاما، وأيد المفوض البريطاني هاي موقف المغاربة، واستأنف الاسبان الحرب، وقصفوا مدينة العرائش وأصيلا ، وتوجه الماريشال أودونيل نحو طنجة، تحركت بريطانيا حينئذ وأعلنت بصورة حاسمة أن احتلال طنجة يعرض سلامة جبل طارق للخطر[1]، وكانت السفن البريطانية الحربية قد توجهت من صقلية إلى جبل طارق، ورغم انتصار أودونيل في تطوان إلا انه كان يدرك أن موقف جيشه كان ضعيفا، فعدا عن خسائر الحرب الكبيرة. بدأت الكوليرا تفتك بالجنود الاسبان، وخسر الجيش الاسباني عشرة آلاف جندي، وتحولت مدينة سبتة إلى مقبرة[2].

وتحت ضغوطات بريطانيا تخلت اسبانيا عن مدينة تطوان، وفي26 أفريل 1860م وقع الطرفان معاهدة تضمنت توسيع مراكز سبتة ومليلة، ومنح اسبانيا منطقة على الشاطئ الصحراوي الجنوبي المغربي تدعى سانتا كروز دولاماربيكينا تحدد مكانها لجنة مشتركة، فيما قررت اسبانيا دفع غرامة حربية تقدر ب20 مليون دوروس اسباني كضمانة لاحتلال تطوان، وإقامة بعثات تبشيرية اسبانية في فاس، وتعهد المغرب بعقد معاهدة تجارية جديدة، وهذا ما

---

(1) جرمان عياش، **أصول حرب الريف**، تر: محمد الأمين البزاز،و عبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992، ص، ص: 122 ، 132.

(2) الوزاني التهامي، **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب**، تح وتع: محمد ابن عزوز حكيم، د.ن، الرباط، 1980، ص: 23 .

أثار الرأي العام الاسباني بخيبة أمل كبيرة بسبب النتيجة، وبعد الحماس الشديد للنجاحات الأولية "حرب عظيمة ونصر تافه"[1].

في سنة 1861م وقع المغرب معاهدة مع اسبانيا، تعهد الاسبان بمقتضاها الجلاء عن تطوان بمجرد تسليم ثلاثة ملايين درهم مغربي، واتفقت على رهن نصف واردات الجمارك المغربية في الموانئ للإسبان كضمانة لدفع بقية الغرامة، ووقع المغرب ايضا معاهدة تجارية احتوت على جميع شروط المعاهدة المغربية الانجليزية سنة 1856م، وزادت هذه المعاهدات من نتائج معاهدة 1856م فمنذ إبرام هذه المعاهدات (بين انكلترا والمغرب 1856م، وبين المغرب واسبانيا 1861) أصبح المغرب مفتوحا أمام النفوذ الأوروبي، لأن إقامة موظفين اسبان وانكليزيين مكلفين بجباية العائدات الجمركية، وإقامة موظفين قنصلين في أغلب الموانئ، وإمكانية مجيء البعثات التبشيرية إلى أي مكان بالمغرب،سمح لأوروبا بالحصول على شبكة من النفوذ داخل المغرب، وبهذا انكسر المغرب انكسارا لم يعهد له مثله، وكثرت الحمايات القنصلية ونشأ عن ذلك ضرر كبير[2].

بين سنتي 1867-1868م غابت اسبانيا عن المسرح المغربي تقريبا، وهذا بسبب الاضطرابات الداخلية الموجودة في البلاط الملكي، ومع فتح قناة السويس سنة 1869م أصبحت المنافسة شديدة على المضيق، كما يتضح من هذا أن حرية المضيق عدت ضرورة ملحة لبريطانيا كما لفرنسا واسبانيا وذلك بسبب الأهمية الإستراتجية الكبيرة لهذا المضيق في حالة قيام الحروب، فسيطرة دولة غير اسبانية على هذا المضيق (أي مضيق جبل طارق)،من شأنها أن تقسم مياه اسبانيا وقوتها البحرية إلى قسمين بين المتوسط والأطلسي[3].

## 2- العلاقات المغربية الاسبانية من1881الى1911م:

---

(1) الحسن السرات، **سبتة ومليلية بين استعمار اسبانيا وأخطاء المغرب 1**، في مقال ألقي في صفحة الجزيرة، نات، بتاريخ:6-11-2007، ص:04.

(2) علي بولربح ، **تطور البحث الجغرافي حول المغرب**، مطبعة إخوان سليكي، ط1، طنجة، 2006، ص،ص: 45.62.

(3) الحسن السرات، المرجع السابق، ص: 10.

ظلت العلاقات الاسبانية المغربية من سنة 1869 إلى 1880 مجرد علاقات تجارية بين الطرفين، وسنة 1881م قررت اسبانيا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم وجودها في المغرب متى سنحت لها الفرصة بذلك، وكان للسياسة الاسبانية الجديدة التي ترغب انتهاجها في المغرب ما يبررها، لأن مشاريع فرنسا بالجزائر، وتدخلها في تونس1881م أيقظت مخاوف اسبانيا[1]، ففي سنة 1882م عقد مؤتمر للجغرافية الاستعمارية والتجارية في مدينة مدريد الاسبانية، وانبثق عن هذا المؤتمر لجنة " la société espagnole des africanistes et des colonisateurs" ، وقد انتهت خطب ونشرات الجمعية إلى نتيجة هي،أي تهديد للمغرب هو تهديد ضد استقلال اسبانيا نفسها، وأوضحت بأنها ضد احتلال فرنسا للمغرب واحتلال انكلترا لمدينة طنجة، كما سعت اللجنة الاسبانية إلى دفع الرأي العام الاسباني للاهتمام بالمسألة المغربية[2].

لم يكن الاتجاه الجديد لسياسة اسبانيا وقع كبير، لأن الواقع الاسباني لم يكن يسمح بمثل هذه السياسة النشيطة، كما لم يكن في صالحها القيام بأي عمل ما في المغرب،و سرعان ما تغير موقف اسبانيا وسياستها التي أصبحت تقوم على أساس واحد ألا وهو المحافظة على المغرب إلى غاية تحسن وضعيتها الدبلوماسية والاقتصادية، وفي سنة1883م دعت الحكومة الاسبانية إلى ضرورة تأييد المفوض البريطاني في المغرب (هاي) في جهوده الرامية إلى المحافظة على الوضع الراهن في المغرب[3].

تميزت سنة 1884م بتقارب وجهات النظر بين الحكومة الانكليزية والحكومة الاسبانية، و سلكت اسبانيا سياسة الموالاة لانكلترا للتعبير عن عدم رضاها عما كانت تقوم به فرنسا من تجاوزات في المغرب، ومع ذلك ظلت اسبانيا متحفظة في آن واحد من اللعبة الأوروبية التي تتمثل في تحالف طرفين لإيقاف مشاريع الطرف الثالث وهكذا[4]، والجدير بالإشارة أن سياسة المحافظة على الوضع الراهن لم تمنع اسبانيا سنة 1885م من فرض حمايتها على مدينة طرفاية

---

(1) miég, op. cit, p:76.

(2) محمد خير فارس، المسألة المغربية، ص: 108.

(3) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 109.

(4) miége, op .cit, p.p : 77- 78.

المغربية، لتقطع على فرنسا طريق التقدم نحو الشاطئ المغربي الجنوبي المواجه لجزر الكناري، ومن هنا استمر القلق الاسباني كبيرا أمام طموحات فرنسا في المغرب إلى سنة 1885م، خاصة وأن التبادل التجاري بين المغرب واسبانيا لم يعرف تطورا بعد الغرامة المالية التي طلبتها اسبانيا من المغرب على اثر حرب تطوان سنة 1860م[1].

ومع بلوغ سنة 1887م انتهجت اسبانيا سياسة التأييد المباشر للحكومة المغربية في إيداعها طلب تعديل اتفاقية مدريد في شهر ديسمبر من نفس السنة، وفي شهر أفريل 1888م اقترحت اسبانيا عقد مؤتمر دولي جديد يهدف إلى مراجعة قرارات مؤتمر مدريد لسنة 1880م، ولكن هذا المشروع باء بالفشل بعد رفض الحكومة المغربية عقد هذا المؤتمر، والجو العدائي الذي استمر يحيط بالحاميات الاسبانية (سبتة، ومليلية) في المغرب ، حال دون تحسين العلاقات بين المغرب واسبانيا ،و ظلت هذه الحاميات تتعرض للعديد من الحوادث، خاصة في منطقة مليلية التي نشبت بها أحداث خطيرة سنة 1893م، بالرغم من توقيع اتفاقيتين فيها بشأن الحدود الاسبانية المغربية سنة 1891م[2].

بدأت الأزمة في العلاقات بين المغرب واسبانيا أثر انتزاع الاسبان الإذن من السلطان الحسن الأول بتوسيع حدودهم الترابية في مليلية، ولما هموا ببناء بعض المنشآت بجوار ضريح أحد السلاطين القدامى للمغرب (سيدي ورياش) عمد السلطان إلى هدمها، فتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية بين الجيش المغربي في مليلية من جهة وبين الجيش الاسباني المدعم بالمدافع والإمدادات من جهة أخرى، وثارت القبائل القاطنة على الحدود لنصرة إخوانهم من رجال الريف[3].

تجنبا للنزاع القائم بين اسبانيا والمغرب دخل السلطان الحسن الأول يوم 29فبراير 1894م مع الماريشال الاسباني "ماري تينير كامبوس" بمراكش في مفاوضات، لكنها لم تسفر

---

(1) عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس، المرجع السابق، ص: 331 .

(2) أحمد سيكرج، **الظل الوريف في محاربة الريف**، درا وتح: رشيد بشوتي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2010، ص، ص :93،95.

(3) عبد العزيز التمسماني خلوق، الحركة الحفيظية والأطماع الاسبانية في شمال المغرب، **مجلة دار النيابة** ، ع:17، الرباط، 1988، ص:141.

عن أي اتفاق نظرا لمطالب اسبانيا المجحفة ، والتي تقضي بقمع حركات التمرد العامة بالقوة ، وتسليم الرهائن إلى اسبانيا، ولكن السلطان لم يستجيب لهذه المطالب لخوفه من أخطار القبائل، ودفع هذا الرفض اسبانيا إلى التلميح بخطر الحرب إذا فشلت بعثة (كامبوس)[1]، و لم يبقى أمام السلطان الحسن الأول غير الرضوخ والقبول بعقد اتفاقية بين الطرفين، وكان ذلك في 05مارس 1894م، وهي الاتفاقية التي وصفها كامبوس بأنها مشرقة لاسبانيا وللسلطان المغربي الحسن الأول، وأصبح المغرب في قبضة اسبانياــ وأتاح الفرصة للدول الأوروبية الأخرى من أجل زيادة نفوذها على حساب الاستقلال الحقيقي للمغرب، ومع تولي المولى عبد العزيز العرش بعد وفاة والده الحسن الأول سنة 1894م، عرفت العلاقات المغربية الاسبانية منعرجا خطيرا نظرا لمطالبة اسبانيا سنة 1900 السلطان الحسن الأول بضم الساقية الحمراء لها، وبقي هذا الأمر معلقا بسبب الظروف[2] التي كانت تعيشها البلاد المغربية[3].

كان عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 بمثابة الريشة التي رسمت الخطط العريضة لتجزئة المغرب بين فرنسا واسبانيا، واعتبر الريفيون أن هذا المؤتمر تخلى عن الريف لأعدائهم الاسبانيين، ومع احتلال وجدة من طرف فرنسا سنة 1907م، اتجهت الحكومة المغربية نحو تحسين العلاقة مع اسبانيا و تنازلت لها عن منجمي الذهب اللذان يقعان في قلب أراضي مدينة القليعية، وهذا ما جعل اسبانيا تتجرأ وتخرج في شهر يناير 1908م من مليلية بقوة كبيرة، الأمر الذي لم يقوموا به طيلة قرون من تواجدهم بالمغرب، وهذا ما أثار سخط المغاربة، وبعد سقوط مدينة فاس سنة1908م، وجه المغاربة غضبهم كله لفرنسا ، ووجدوا في شخص المولى عبد الحفيظ الذي تولى الحكم سنة 1907 المنقذ الوحيد الذي يخلصهم من اسبانيا وفرنسا، ولكن اسبانيا والضغط الفرنسي على المغرب حال دون تحقيق هذا الطلب، و في بداية سنة 1909م

---

(1) جرمان عياش ، أصول حرب الريف، المرجع السابق، ص: 183 .

(2) تمثلت هذه الظروف في الفوضى التي كانت تعم المغرب جراء تولية عبد العزيز سلطانا عليها سنة 1894، وخاصة سنة1900، فكان المغاربة يعرفون عن حياته الطائشة الكثير وكان يقال أن عبد العزيز هو مولى منحاز إلى العدو المسيحي،بل راجت الكثير من الإشاعات التي تقول أن الفرنسيين تمكنوا من أن يحل محلها شخصا يشابهها تماما. ينظر: جرمان عياش، أصول حرب الريف، المرجع السابق، ص،ص:129،128.

(3) بوزويتة سمير، **المغرب في الكتابات الفرنسية 1832-1912م**، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007، ص،ص: 214، 239.

أرسلت اسبانيا رسالة إلى عبد الحفيظ لاستئناف المناجم، ولكن عبد الحفيظ لم يجب عن هذه الرسالة، وهذا ما أثار سخط اسبانيا، وقررت في31 ماي1909 التخلص نهائيا من قضية الأشغال، واستئناف أشغال المناجم حتى ولو اقتضى ذلك حمايتها بجيش اسباني[1].

وهذا ما أثار سخط المغاربة وقروا رفع السلاح على اسبانيا ، وهاجموا عمال هذه الأشغال، في 09 جويلية1904م ولكن اسبانيا لم تسكت ففي 23 جويلية اندفعت الجيوش الاسبانية للهجوم على الريفيين، وما كاد خبر هذه الحادثة يصل إلى اسبانيا، حتى وصل الخبر إلى الرأي العام الاسباني الذي رفض قيام حرب بين المغرب واسبانيا، ومنه المطالبة بوقف هذه الأحداث بأي وسيلة كانت وبقيت العلاقة متوترة بين الطرفين إلى أن وقعت وثيقة الحماية بين المغرب وفرنسا سنة1912م وفرض الحماية المزدوجة الاسبانية الفرنسية على المغرب في30مارس 1912م[2].

ومجمل القول من هذا كله هو أن العلاقات المغربية الاسبانية تميزت بالتوتر الدائم طيلة الفترة ما بين 1873م إلى 1911م ، فاسبانيا أرادت أن تلقي بمشاكلها الداخلية للخارج وكان المغرب هو الفرصة الوحيدة أمامها ، بالإضافة إلى أنها كانت تريد كغيرها من الدول الاستيلاء على المغرب ولوحدها، لكن شدة التنافس بين الدول الأوروبية حال دون هذا الامر فقررت أن تهادن الدول ذات المصلحة في المغرب لتحصل على ولو جزء صغير من المغرب وان لا تخرج خاسرة، وهذا ما حصل بالفعل بفرض الحماية الثنائية على المغرب الأقصى سنة 1912م.

وخلاصة القول من هذا كله هي أن العلاقات المغربية الأوروبية هي علاقات بنيت بالقوة لا بالعطف والتعاون ، وهذا الامر هو معروف في العلاقات الأوروبية مع العالم الثالث، ففرنسا لكي تحقق هدفها كان لا بد لها من أن تتبع سياسة المرونة أحيانا وسياسة الضغط والتهديد أحيانا أخرى، أما ألمانيا فلم تكن صريحة في علاقاتها مع المغرب ، وكانت العلاقات

---

[1] أحمد سيكرج، المرجع السابق: ، ص: 104 .

[2] برادة عبد الرحيم، **اسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية (1931–1956م)**، ج:12، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007، ص،ص: 92،136.

تتميز بالتردد والتوتر، أما العلاقات المغربية الانجليزية فكانت علاقات تتميز بالتقارب ثم تحولت إلى الامر والمطيع، أما اسبانيا كانت علاقاتها عدائية ومتوترة دائما مع المغرب ،وهذا ما يوضح الضعف الذي كان يعاني منه المغرب في هذه الفترة .

# الفصل الثاني: تطور العلاقات الفرنسية الألمانية منذ مؤتمر مدريد سنة 1880 م.

**المبحث الأول: مؤتمر مدريد يدعم التدخل الألماني بالمغرب سنة 1880م**

**المبحث الثاني: موقف ألمانيا من الإتفاقيات الفرنسية السرية من 1902 الى 1904م**

**المبحث الثالث: أزمة أغادير الأولى سنة 1905**

تميزت الفترة مابين 1880م إلى 1904 بالكثير من الأحداث التي وضعت المغرب في كفة والدول الأوروبية في الكفة الأخرى، فسنة 1880م تعرف بالسنة التي حطمت استقرار المغرب وهيبة سلطانه، وهذا بانعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880م الذي فتح المجال كله لاشتداد التنافس الأوروبي على المغرب وخاصة بين ألمانيا وفرنسا ، فألمانيا منذ هذا المؤتمر ستثبت أقدامها في المغرب وهذا مالم توافق علية فرنسا التي ستتجه إلى التسويات السرية مع كل من انجلترا واسبانيا ،لإطلاق يدها في المغرب متجاهلة بذلك ألمانيا التي ستجبر فرنسا على احترام وجودها في المغرب ، وهذا ما سنراه في هذا الفصل.

## المبحث الأول:مؤتمر مدريد يدعم التدخل الألماني بالمغرب سنة 1880م:

### 1- العلاقات الفرنسية الألمانية من1870الى-190م:

تميزت العلاقات الألمانية الفرنسية في الفترة مابين 1870-1904م بالعديد من الأحداث التي صبت كلها في مصلحة الطرفين، وخاصة في مصلحة هذه الأخيرة،وتمثلت هذه الأحداث في تحقيق ألمانيا لوحدتها الترابية بعد خوضها الحرب السبعينية مع فرنسا، فوزير خارجية ألمانيا بسمارك كان يدرك حقا أن فرنسا لن ترتاح حتى تكون لها اتحادا قويا على حدودها مع إسبانيا[1]. ولهذا فإن الحرب معها ستكون لا محالة، واتت الفرصة المناسبة أمام ألمانيا سنة 1869م حين قامت ثورة داخلية في اسبانيا في مارس من نفس السنة، حيث اختير أحد أفراد الأسرة الحاكمة في بروسيا ليتولى العرش الاسباني، وهذا ما أثار مخاوف فرنسا فعلا، ونتج عن هذا تحكم الأسرة الألمانية في الحدود الشرقية والحدود الجنوبية لفرنسا، وكلفت فرنسا سفيرها في بروسيا بأن يحصل من ملك بروسيا على وعد بان لا يغير موقفه اتجاه قبول الأمير البروسي للعرش الاسباني[2].

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر لأوروبا (من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص،ص: 282،289.

[2] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص، ص: 187، 188.

انتهز وزير خارجية ألمانيا بسمارك هذه الفرصة لإثارة مشاعر الفرنسيين، فأذاع خبر السفير الذي توجه إلى ملك بروسيا عن طريق نشر الخبر في الجرائد، وبشكل يوحي إلى أن السفير الفرنسي تلقى ردا مهينا من الملك البروسي، فأسرع الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث[1]إلى إعلان الحرب على بروسيا، وكان هدف بسمارك من إذاعة هذه الأخبار قد تحقق فعلا، وبررت بروسيا هذا الفعل بأن فرنسا هي المبتدئة بالعدوان عليها، لهذا قررت إعلان الحرب عليها من اجل تأديبها، وانتهت الحرب بهزيمة الجيش الفرنسي وعلى رأسه الإمبراطور نابليون نفسه في معركة سيدان (Sedan) سنة 1870م[2]. وفي شهر يناير سنة 1871، اضطرت فرنسا لعقد الصلح مع بروسيا،وهذا عن طريق عقد مؤتمر فرانكفورت في شهر ماي سنة1871،الذي تضمن عدة قرارات نذكر منها:

- يجب أن تأخذ بروسيا مدينة ميتز واستراسبورغ الواقعتين على الحدود الفرنسية الاسبانية، وكذلك أن تحصل ألمانيا على منطقتي الألزاس واللورين من فرنسا (الالزاس واللورين هما:منطقتين واقعتان على الحدود الفرنسية الألمانية، وتسكنها عناصر ذات أصول ألمانية). كما فرضت على فرنسا في هذا المؤتمر غرامة مالية حربية باهظة قيمتها تساوي50مليون فرنك فرنسي[3]. والجدير بالإشارة هو قرار بروسيا حول منح فرنسا منطقتي الألزاس واللورين لألمانيا،والذي جاء نتيجة العلاقات المميزة التي تربط بين بروسيا وألمانيا.نشأت العلاقات بين الطرفين جراء إعلان قيام الدولة الألمانية في 18 يناير سنة 1871م، بإرسالها التاج الإمبراطوري إلى ملك بروسيا، وتقضي هذه الخطوة في:

---

(1) نابليون الثالث: من مواليد 1769 في مدينة أجاكسيو بفرنسا، انضم نايلون الثالث إلى جانب الشعب في الثورة الفرنسية عند قيامها، وفي سنة 1793 تولى قيادة المدفعية في حصار مدينة طولون، تميز بجدارته العسكرية في الحملة الايطالية التي قادها سنة 1795، عرف أيضا بحملته العسكرية على مصر سنة1798م، وكل هذه الأحداث مكنت نابليون من الوصول إلى الحكومة الفرنسية كرئيسا ثم إمبراطور عليها إلى خلع عن الحكم سنة1871م. ينظر:حسن جلال، **الثورة الفرنسية**، مطبعة دار المكتب المصري، القاهرة، 1927، ص، ص:276،284.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص: 377.

(3) فرانسوا شارل موجل، المرجع السابق، ص: 18.

– أوجه الشبه بين بروسيا وألمانيا والتي تتمثل في الشبه الكبير بين زعيمة الوحدة البروسية "بيدمونت"، وبين زعيمة الوحدة الألمانية[1]، ورغم نجاح سياسة ألمانيا في عزل فرنسا وتكبيدها خسائر فادحة، إلا أنها لم تسلم من المشكلات التي ستوجهها بعد إعلانها لوحدتها الترابية[2].

نجح وزير خارجية ألمانيا في جر فرنسا وبروسيا إلى الحرب سنة 1870-1871م. وبهذا النجاح قرر تبني سياسة جديدة تعتمد على السلام، وجاءت هذه السياسة نتيجة إدراكه للأمر الواقع ، و أن ألمانيا بحاجة ماسة إلى هذه السياسة للاحتفاظ بما حققته من نصر، و لم يغفل أيضا فكرة أن فرنسا ليس من السهل عليها نسيان الهزيمة التي منيت بها عند خسارتها للألزاس و اللورين، وحتما ستفكر في الانتقام والثار من ألمانيا ، ولكي يصرف وزير الخارجية الألماني بسمارك أنظار الفرنسيين عن الانتقام بدأ يشجع فرنسا على الانغماس في حروب استعمارية خارج أوروبا، وخاصة في المغرب الأقصى[3]، وهذا لعزل فرنسا سياسيا عن سائر الدول الأوروبية، وحال هذا دون دخولها في تحالفات سياسية مع الدول الأوروبية ،وسعى بسمارك لتكوين عدة تحالفات مع الدول الأوروبية لتأمين وتقوية مركز ألمانيا في أوروبا، نذكر من هذه التحالفات "الحلف الثنائي الألماني البروسي سنة 1879م ، والذي تجدد وأصبح يعرف بتحالف الأباطرة الثلاث ( إمبراطور ألمانيا، إمبراطور النمسا، وإمبراطور روسيا) ، ونص هذا التحالف على انه في حالة اشتباك إحدى الدول الثلاث (ألمانيا، روسيا، النمسا) في حرب مع دولته رابعة ، تعمل الدولتان الآخرتان على حصر النزاع ضمن نطاق ضيق [4].

حقق بسمارك بسياسته الأوروبية هدفه في تقوية مركز ألمانيا وفرض العزلة الدولية على غريمتها فرنسا، وذلك بمساندتها جراء التدخل في شؤون المغرب، ولكن ما لبثت هذه السياسة أن تغيرت وأثرت في العلاقات الألمانية الفرنسية، وأصبحت علاقات تنافسية حول مناطق النفوذ، وخاصة منطقة المغرب الأقصى لأهميتها الإستراتيجية، وأدى هذا التنافس في الأخير إلى

---

(1) شوقي عطا الله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص: 204.

(2) فرانسوا شارل موجل، المرجع السابق، ص: 19.

(3) محمد السليم السيد، **تطور السياسة الدولية في ق 19و20**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص: 32.

(4) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص: 382.

مولد الإمبراطورية الألمانية التي ميزت تاريخ ألمانيا وتاريخ أوروبا في القرنين 19و20م[1].وهذا ما سنوضحه في الفصول المتعاقبة.

## 2- انعقاد مؤتمر مدريد سنة 1880م :

وجدت الدول الأوروبية إسبانيا، فرنسا، انجلترا في مؤسسة الحماية القنصلية خير وسيلة للوصول إلى الهدف ، خاصة بعد حصولهم على فوائد تجارية كبيرة ، ونظرا لتزايد خطر هذه المؤسسة الجائرة في حق المغرب، وأكد السلطان الحسن الأول انه لم يكن غافلا أبدا عن هذه المشكلة الخطيرة أي الحماية القنصلية[2]، فكان كثير الاهتمام والتفكر فيها منذ توليه الحكم سنة1873م، ففي نظرة أن هذه المشكلة هي المصدر الأساسي والوحيد للخلافات القائمة بين المغرب وبين الحكومات الأوروبية(الحكومة الفرنسية، والحكومة الإسبانية والحكومة الانجليزية)، وهي أيضا تعتبر عقبة كبيرة أمام كل إصلاح داخلي في المغرب، وبدأ يفكر في حل يخلصه من الحماية القنصلية والنتائج الناجمة عنها[3].

الحل الوحيد الذي كان أمام السلطان الحسن الأول هو إصلاح نظام الحماية اعتمادا على دولة أو العديد من الدول الأوروبية في هذا، وفعلا اتجه السلطان نحو طلب المساعدة من الوزير الإنجليزي المفوض في طنجة هاي[4] ، و وزير فرنسا المفوض تسيو(Tisso)، فهاي قبل بعرض السلطان المغربي الحسن الأول لأنه يرى في الحماية القنصلية السبيل الوحيد للتجارة غير الإنجليزية، أما (تيسو) فيرى في نظام الحماية الأمر المعرقل للآمال التي يريدها والتي تتمثل في جعل المغرب خالصا لفرنسا دون غيرها من الدول الأخرى المهتمة بالمغرب[5].

---

(1) نجم عبد الأمير الأنباري، مؤتمر برلين 1884-1885 والصراع الأوروبي على القارة الإفريقية، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط**، ع : 95 ، د.ت.

(2) علي سلطان، **تاريخ العرب الحديث**، منشورات طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، د.ت، ص: 613.

(3) **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية ق19-20(ليبيا، السودان، المغرب الأقصى)**، دار كرابس للنشر، بيروت، 1898-1999، ص: 140.

(4) عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص: 19.

(5) عبد الحليم رمضان، **الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة**، دار المعارف، القاهرة، 1985،ص: 162.

دفع تأييد هذين الاثنين (هاي وتيسو) للسلطان المغربي الحسن الأول إلى أن قرر هذا الأخير الاتصال مباشرة بالدول الأوروبية، فأرسل الحسن الأول في شهر ماي سنة1876 سفيره الحاج محمد الزبدي الرباطي إلى انجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا بهدف مناقشة مشكلة الحماية الدبلوماسية والقنصلية[1]، ولقد انطلقت مع البعثة مرحلة من الصراع حول موضوع إصلاح نظام الحماية، و استمرت هذه المرحلة قرابة خمسة سنوات في طنجة[2] أولا، ثم في مؤتمر مدريد سنة 1880، فالسفير المغربي الحاج محمد الزبدي عاد من أوروبا وفي جعبته الكثير من الوعود حول إصلاح نظام الحماية من قبل الدول الأوروبية، واعتمدها السلطان الحسن الأول وقرر طرح القضية (الحماية الدبلوماسية) ومناقشتها مع جميع ممثلي الدول الأجنبية في مدينة طنجة، فأصدر أمره إلى محمد بركاش بتسليم مذكرة إلى هؤلاء الممثلين في يوم 10 مارس سنة1877، تشتمل على 19 نقطة من بينها، إصلاح نظام الحماية القنصلية، ودعاهم السلطان إلى الاجتماع في مؤتمر دولي للنظر في قضية نظام الحماية القنصلية [3].

استغرقت المذكرة التي بعث بها السلطان الحسن الأول إلى ممثلي الدول الأجنبية مدة شهر لمناقشتها، أي من 9 جوان إلى 10 جويلية سنة 1877م،وطيلة سنة 1878م نوقشت المذكرة بين الممثلين الأجانب وحدهم أحيانا، وبينهم وبين وزير الخارجية المغربي السيد محمد بركاش أحيانا أخرى، وهذا الوقت المستغرق في مناقشة المذكرة ساعد من تفاقم نظام الحماية بانتشار وازدياد نشاط البعثات التبشيرية المسيحية في المغرب من قبل دولتي فرنسا وانجلترا[4].

تمكن مبعوث فرنسا تيسو (tissu )من إقناع السلطان المغربي الحسن الأول ببعث فرقة فرنسية مكلفة بتدريب وتنظيم فرق الجيش السلطاني المغربي، وبالفعل تم إرسال هذه البعثة إلى المغرب سنة 1879م. وكانت مهمتها الحقيقية هي التجسس والإخبار عن المغرب ونفوذ

---

(1) على سلطان، المرجع السابق، ص: 614.

(2) أبو العباس الناصري، المصدر السابق، ص، ص: 165،164.

(3) عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، المصدر السابق، ص ، ص: 279، 313.

(4) miege, le Maroc, op cit, p :272.

- وأيضا: حسن صبحي، المرجع السابق، ص: 07.

الدول الأوروبية الأخرى فيه، وليس تنظيم وتدريب الجيش المغربي [1].وكانت هذه البعثة سابقة خطيرة في تاريخ المغرب، إذ أصبحت كل دولة تطالب السلطان المغربي الحسن الأول بأن تكون لها بعثة مثل البعثة الفرنسية في المغرب[2].

أدى تفاقم نظام الحماية إلى ازدياد مراسلات السلطان الحسن الأول إلى الدول الأوروبية للنظر في شأن هذا النظام الذي أرهق الشعب المغربي وسلطانه، وهذه المراسلات لم تصل بعد إلى مبتغاها، وقد نفذ صبر الحسن الأول من هذا وأدرك أن الدول الأجنبية تراوغه ولا تعطي للأمر أهمية وتتجاهله وتغفل هيبته، فقرر أن يراسلهم مرة أخرى مع سفيره محمد بركاش في شهر مارس سنة 1879م، وطلب منهم في هذه الرسائل أن يطلعوه على أهم النتائج المتوصل إليها في شأن نظام الحماية، ودعاهم أيضا إلى الاجتماع في أقرب الآجال للاتفاق على الرأي نهائي فيما يخص هذه القضية (الحماية القنصلية)[3].

أبدى ممثلو الدول الأوروبية استجاباتهم لهذه الدعوة من قبل السلطان المغربي الحسن الأول، وهذه الاستجابة دفعت المفوض البريطاني هاي لتوجيه الدعوة إلى زملائه الآخرين، مثل مفوض فرنسا بالمغرب تيسو إلى عقد اجتماع طال مدة 05أشهر (من 21فبراير و 29جويلية 1879)[4]. وانتقد هاي بعنف الحماية القنصلية وهذا بهدف تطوير تجارة انجلترا مع المغرب، والتي كانت أكبر بكثير من تجارة كل الأقطار الأخرى مجتمعة أي مع فرنسا، واسبانيا، وبلجيكا، وحتى ايطاليا، إن الانتقاد الذي قدمه هاي جعل من المواقف المغربية تؤيد بالفعل تدخلاته، فالمجاعة والأوبئة والصعاب التي يواجهها المخزن بسبب نظام الحماية، أعجزت السلطان الحسن الأول عن الإمساك بمقاليد حكمه، وهو الأمر الذي دفع به إلى اللجوء

---

(1) Henri Terrasse, **Histoire du Maroc ses origines àl'établissement de protectorat francais**,t2, universitaireCasablanca, Casablanca , 1950,p :337.

(2) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 81.

(3) عبد الصمد المنصوري، المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (1880-1888م)، **مجلة كان التاريخية**، كلية العلوم الإنسانية والآداب بالدار البيضاء، المغرب، ع:35،2017،ص: 17.

(4) مصطفى الرحيوي، مؤتمر مدريد 1880 ومستقبل المغرب، **مجلة هربس**،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: ع:12، 2018، ص : 26.

بالأجانب ردعا للمتمردين المغاربة، وكذلك لإثبات حقوقه وتأكيدا لسلطته في المناطق التي مد إليها الأجانب أعينهم (طنجة، الدار البيضاء، توات، وفاس)[1].

في 12أفريل 1879م أسرع محمد بركاش بالكتابة للأجانب، لكي يرجو منهم عقد اجتماع عنده، لسماع آراء المخزن وملاحظاته قبل أن يقرروا بشأن هذه القضية (نظام الحماية القنصلية)،واستجاب ممثلو الأجانب لدعوة محمد بركاش، وعقدوا في مترله الاجتماع الأخير القراري، وتوصلوا إلى نقاط قليلة لم تكن في الواقع سوى تمنيات أو توصيات لابد أن توافق عليها أيضا دولهم، وهذه النقاط تتمثل في: إعطاء الحماية لمن يريد دون الضغط عليه، و تعطى الحماية فقط للعائلات أو الأشخاص ذوي النفوذ القوى(كرجال الزوايا، رجال الأعمال، والأغنياء)[2]، والجدير بالإشارة أن مفوض بريطانيا في المغرب هاي أصبح مقتنعا بشكل كبير إلى ضرورة انعقاد مؤتمر خارج المغرب، بعد أن تأكد أن المداولات التي تجرى فوق تراب المغرب وبين نواب يعينهم من أمور الحماية ما يعينهم لن تؤدي إلى حلول مناسبة للمشاكل القائمة، وبهذا اقتنع السلطان المغربي بضرورة تأييد هاي، وهذا بناءا على ما قدمه هذا الأخير من تأكيدات واضحة لنجاح هذا الاجتماع[3].

سنحت الفرصة لألمانيا التي كانت راغبة بإقامة أفضل العلاقات مع السلطان المغربي الحسن الأول، وإظهار مساندتها له، وكانت حرة بدعم وجهة النظر المغربية، لأنها لم تكن مهتمة بمشكلة الحماية القنصلية، لان عدد محمييها كان ضئيلا، و لم تبدي أي معارضة في بداية إثارة المشكلة (الحماية القنصلية) من قبل السلطان الحسن الأول، إلا بعد أن تأكدت من ضرورة عقد اجتماع دولي حول هذه القضية، و أظهرت المفوضية الألمانية التي وجدت سنة1879م حذرا شديدا في منح بطاقات الحماية للمغاربة، وحرصت على تجنب إساءة استخدامها، وقد كان المفوض الألماني جوليسن (Jeulisene) قد رفض منذ وصوله إلى مدينة طنجة عدة طلبات تتعلق بالحماية، وأعلن أنه لن يحمي إنسانا عدا ترجمان المفوضية، (وهم من

---

(1) محمد العربي معريش، المرجع السابق،ص: 208.

(2) Cambon, op. cit, p :90.

(3) محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص: 436.

المغاربة الذين يعلمون في المفوضية الألمانية بصفة مترجمين للألمانيين)[1]، وفيما بعد اقترح جوليسن إعطاء الحماية لمجموعة من اليهود المغاربة، للحصول على نفوذ هام لألمانيا في إفريقيا، وبهذا ستكسب حليفا قويا من اليهود في المغرب[2]، لكن وزير خارجية ألمانيا بسمارك رفض هذا الاقتراح واعتبره تدخلا واضحا في شؤون المغرب الداخلية، والذي سيثير ضد ألمانيا كره المسلمين، وهذا ما ستفقد ألمانيا حريتها في العمل[3].

قرر السلطان الحسن الأول في شهر فبراير 1880 رفض شهادات التجنيس التي تمنحها الدول الأجنبية إلى الرعايا المغاربة الذين يقيمون في هذه الدول إلى أن يحصوا على الحماية منهم، وبمجرد بلوغ هذا القرار إلى ممثلي الدول الأوروبية، غضب البعض"ممثل فرنسا تيسو"tisso"، وممثل انجلترا هاي"hay"، وممثل ايطاليا (لم يتم ذكر اسمع في المراجع والمصادر)"، وأرسلوا برقيات إلى حكوماتهم، فثارت ثائرة فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا القرار، وقاموا بتحريض المحميين لإثارة أعمال الشغب في مدينة طنجة سنة 1880، وهذا لكي تحقق فرنسا وإيطاليا دوافعها الاستعمارية، الاقتصادية وحتى الدينية (النصرانية، اليهودية)[4].

نتج عن هذا أيضا تشدد كل فرنسا وإيطاليا لعقد مؤتمر دولي يناقش نظام الحماية القنصلية، ونتيجة لهذا التشدد أبدت ألمانيا موقفا معارضا لفرنسا وإيطاليا، وأرسلت مفوضا جديدا للمغرب سنة1880م، يحمل معه عدة تعليمات تسترشد بها المفوضية الألمانية لمدة طويلة، وتنص هذه التعليمات على:

---

(1) مؤنس حسين، **تاريخ المغرب وحضاراته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي**، م: 2، ج: 03، العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 1993، ص: 349.

(2) وهذا بعد أن تحركت الطائفة اليهودية التي يعينها أمر الحماية ما يعينها بغية تعكير الأجواء، من خلال مضاعفة اليهود المحميين استفزازهم للمسلمين، وخلقهم الأحداث لكي يلفتوا بها أنظار الأوروبيين نحوهم، وبالفعل لفتوا أنظار ألمانيا وخاصة المفوض الألماني جوليس، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع . ينظر: الزعفراني حايم، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب**، تر: أحمد شحلان، وعبد الغني أبو العزم، د. ن، ط1، الدار البيضاء، 1987، ص: 206.

(3) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 109.

(4) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص211.

– وأيضا: نجيب زبيب، **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس**، دار الأمير، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص:210.

- تجنب كل ما من شأنه أن يثير النزاعات مع السلطات المغربية، ولا تمنح الحماية القنصلية إلا في حدود ضيقة، وأيد المفوض الألماني الجديد " ويبر" جهود المفوض الإنجليزي هاي الذي كان يندد بشدة مفاسد الحماية، كما انضم المفوض الألماني " ويبر" إلى جانب مفوضي انجلترا وحتى إسبانيا لدعم السلطان الحسن الأول ضد تشدد فرنسا وإيطاليا، وبهذا توجب عقد مؤتمر دولي بموافقة السلطان الحسن الأول، وتم اقتراح عقد المؤتمر في مدينة مدريد الإسبانية، وكان هذا الاقتراح من طرف اللورد " سولسبري " المفوض الإسباني في المغرب[1].

سعت اسبانيا من جهتها نحو التحرك بسرعة بعد تشدد فرنسا وإيطاليا من أجل عقد المؤتمر، وكان ذلك يوم10أفريل سنة1880 حينما وجهت الدعوة إلى الحكومات الأجنبية المعنية بأمر عقد اجتماع دولي من أجل إصلاح نظام الحماية، وهذه الحكومات هي: البرتغال، فرنسا، انجلترا، بلجيكا، هولندا، الدنمارك ومملكة السويد والنرويج، ألمانيا وإيطاليا، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى البرازيل[2].

تم عقد المؤتمر في 19 ماي سنة1880م في مدينة مدريد الاسبانية، ووافقت فرنسا على عقد هذا المؤتمر بشرط واحد، وهو جعل اتفاقية أو تسوية 1863م[3] جزءا من ميثاق مدريد، و نجح هذا الشرط بفعل مساندة ألمانيا لفرنسا[4]، في جعل هذه التسوية جزءا لا يتجزأ من ميثاق مدريد، وافتتح مؤتمر مدريد أشغاله يوم السبت 16ماي1880م، وعقدت في ستة عشر

---

(1) مؤلف مجهول، **المغرب الأقصى (مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية)** ، مطبعة دار الطباعة الحديثة، د.ط، مصر، د.ت، ص: 219 .

(2) نفسه، ص: 222.

(3) الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب الكبير**، ج: 4، شركة فاس للطباعة، ط1، القاهرة، 2006، ص: 529.

(4) كانت تعليمات بسمارك تتخلص في : أن تساير ألمانيا وجهة النظر الفرنسية، فبسمارك لم يتردد بالتضحية بجهود السياسية الألمانية، وحسن تفاهمه مع الحكومة الفرنسية وذلك لصالح السياسة القارية، لأنه لم يكن يعتبر المغرب أكثر من كرة في لعبته الدبلوماسية، فالمغرب مهم لألمانيا حين تكون خائفة من حرب انتقامية تشنها فرنسا، ولكن احتمال تقارب ألماني فرنسي بدأ يلوح منذ 1879م حول المغرب، كما في أماكن أخرى توجها جديدا لسياسة بسمارك. ينظر: صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث، المعاصر، المرجع السابق، ص: 228.

(16) جلسة، أخرها كانت يوم 03 جويلية 1880م، و قدم محمد بركاش السفير المغربي مطالب مستعجلة تمثلت في :

- تقوم الحماية القنصلية على أساس واحد وهو موافقة السلطان المغربي عليها.

- لا يدفع مترجمي الممثلين الأجانب وخدامهم من العرب أي ضريبة.

- إذا عينت دولة أجنبية أحد رعايا السلطان وكيلا قنصليا لها فإن حمايتها تشمله وأسرته.

- لا يمكن اختيار مستخدمي الممثلين الأجانب من بين موظفي الحكومة ولا من المتابعين قضائيا.

- ترسل قائمة المحميين كل سنة إلى وزير خارجية السلطان.

- ليست الحماية وراثية.

- يؤدي السماسرة الضرائب سواء كانت على الأنفس أو على الأموال، ولايمكن اعتقالهم إلا بعد إعلام القنصل.

- يخضع المغاربة المجنسين بجنسية دولة أجنبية لحكم السلطان عند عودتهم إلى المغرب[1].

دار النقاش في القاعة التي عقد بها المؤتمر فقط بين متصارعين اثنين، وهما ممثل المغرب السيد محمد بركاش، وممثل فرنسا ألفيس أميرال جوريس(Alviss Amiral Jorisse)، وقرر محمد بركاش وضع حد لإخراج السماسرة من فئة المحميين، وأن تكون حرية التجار الأجانب في اختيار سماسرتهم محدودة[2]، أما ممثل فرنسا جوريس فكان يسعى بدوره إلى عدم التنازل عن فكرة إخراج السماسرة من فئة المحميين، وبالتالي التحكم في التجارة المغربية، وانتهى الصراع برجحان الكفة الفرنسية[3]، بسبب عجز الوفد المغربي للغة المشاركين، وهكذا أنهى

---

(1) جلال يحي، المرجع السابق، ص: 412.

(2) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص:213.

(3) Julien charles André,**les Africaine « hassan1er et la crise marocaine au XIX siécle** », édit, Jeune afrique, sl,1977-1978,p,p :33, 34.

المؤتمر أشغاله يوم 05جويلية1880م بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية والتجنس في 18 فصلا[1].

## 3-نتائج مؤتمر مدريد 1880م:

حدد المؤتمر عدد المحميين، ومنع حماية المشايخ أو غيرهم من مستخدمي الحكومة المغربية، وقد دفع المغرب ثمن هذه المكاسب بمنح الأوروبيين كل الحقوق حتى الملكية العقارية، ووسع المؤتمر أيضا نطاق الامتيازات التي كانت ممنوحة لبعض الدول، لتشمل كل الدول المشاركة في المؤتمر، كحق الأمة الأكثر رعاية مثل فرنسا انجلترا، إسبانيا، الأمر الذي فتح الطريق أمام ألمانيا لتصبح منافسا اقتصاديا خطيرا لفرنسا[2].

وخلق هذا المؤتمر سابقة خطيرة في تاريخ المغرب، فمنذ الآن لم يعد بإمكان المغرب إجراء أي تغيير في شؤونه الداخلية أو الخارجية دون موافقة الدول الأوروبية عليه، ويشهد الكثيرون أن مؤتمر مدريد سجل نهاية الاستقلال المغربي وسيادة سلطانه [3].

شعر السيد محمد بركاش بثقل نتائج المؤتمر،الأمر الذي جعله يعجل في نقلها شخصيا إلى السلطان الحسن الأول، وطلب بركاش من المفوض الانجليزي هاي أن يكتب إلى الحسن

---

(1) تتمثل اتفاقية مؤتمر مدريد في 18 فصلا نذكر خمسا منها:

- مشكل الحماية قد تم تعزيزه لمنح حصول المغاربة على الحماية بصورة قانونية أو رسمية.
- الإقرار بملكية الأفراد الأجانب للأرض المغربية، والتي تكون بشرط الحصول على إذن من الحكومة المغربية، وقد ذكر هذا الفصل أيضا في الفصل الحادي عشر.
- قام مؤتمر مدريد 1880م بتحديد إقامة المتجنسين، والذين هم من أصل مغربي، والذين يقومون بالعودة إلى دولة المغرب باستخدام جوازات السفر الخاصة بهم، وذلك هي نفس المدة التي تم قضائها في البلاد التي قد حصلوا منها على جنسيتهم الجديدة، وبعد ذلك لم الحق في الاختيار، وقد ذكرت في الفصل الخامس عشر.
- قد أقر مؤتمر مدريد على حرية العبادة بشكل كبير.
- أقر المؤتمر على أن الأجانب والسماسرة يجب عليهم دفع الضرائب، وذلك على الفلاحة والأرض وغيرها، ينظر: أمين الريحاني، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الاسبانية، ج: 1، دار المعارف، مصر، د.ت، ص، ص: 31، 36.

(2) شحادة الناضوري، المرجع السابق، ص: 86.

(3) Bringon, op cit, p :298.

الأول بأن نائبة بركاش قد عمل كل مافي وسعه في المؤتمر لكنه فشل[1].ولكن هاي لم يقبل بهذا نظرا لخيبة أمله هو أيضا لأنه فشل أيضا في مهمته، التي تتمثل في سيطرة انجلترا وحدها على هذا الموضوع أي نظام الحماية القنصلية، ونجاح فرنسا في التحكم بالموضوع(أي عدد المحميين، وحق الملكية والعقارات وبالتالي السيطرة على التجارة والاقتصاد المغربيين[2].

أما ألمانيا فقد خرجت من المؤتمر وهي أكثر الدول استفادة بحصولها على حقوق مماثلة لبقية الدول الأوروبية، كحق الملكية والعقارات، وحرية التجارة في الموانئ المغربية، فلم تمضي سنة 1885 حتى قفزت ألمانيا إلى مرتبة ثالث دولة مستعمرة في قارة إفريقيا، وتبنت فكرة عقد مؤتمر برلين من1884 م إلى فبراير1885م[3]لتسوية مسائل الكونغو.

و لم تعد ألمانيا ابتداء من سنة1885تساند فرنسا في سياستها التوسعية إلا شكليا[4].وما أن حلت سنة 1886 حتى حلت بالموانئ المغربية ست شركات ألمانية هي فروع لشركات "هامبورغ"و "بريم"و "ستيتن"، هذا في الوقت الذي كان فيه الرحالة "وولفس" "ويناخ""ولتر" يمدحون للشعب الألماني فوائد الاستيلاء على المغرب[5]، ولقد لفتت تقاريرهم السرية انتباه الحكومة الألمانية إلى أهمية المغرب استراتيجيا واقتصاديا [6].

---

(1) كريدية ابراهيم، **الحماية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1880**، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء ،د.ت ،ص ،ص: 66 ،68.

(2) محمد نجيدي، المكس أو أزمة الجباية المغربية في القرن التاسع عشر، **مجلة أمل ( التاريخ، الثقافة، المجتمع)**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ع:03 ، 1993م، ص: 29.

(3) مؤتمر برلين1884-1885م جمع هذا المؤتمر بين الدول الأوروبية بهدف تسوية الخلافات حول مناطق النفوذ بإفريقيا، وتقييم القارة الإفريقية وتنظيم العلاقة بحوض الكونغو، ينظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا، المرجع السابق، ص: 221.

(4) وهذا يعني: أن سياسة ألمانيا تجاه فرنسا ومساندتها لم تعد سوى مساندة ظاهرة فقط، وهذا الأمر كان متعمدا من طرق ألمانيا اعتقادا منها أنها إذا استطاعت فرنسا احكم سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط بسياستها،فإن هذا كفيل بتحويل أنظارها عن المطالبة باسترجاع كل من الالزاس و لوورين، وهذا هو الأمر الذي يريح ألمانيا كثيرا، ينظر: miége, op. cit,p283.

(5) **البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقييم (سلسلة ندوات ومناظرات رقم16)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1970، ص: 178.

(6) حسن صبحي، المرجع السابق، ص: 44.

بدأت السياسة الألمانية تتغير تدريجيا و انتقلت من مساندة فرنسا إلى معارضتها بظهورها كمنافس قوي لها في المغرب ، وهذا بعد انعقاد الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا سنة 1904، والاتفاق الفرنسي الاسباني سنة1904[1].

## المبحث الثاني: موقف ألمانيا من الاتفاقيات السرية الفرنسية من1902 الى1904م:

بعدما تولى ديلكاسيه وزارة الخارجية الفرنسية سنة 1899م، حاول توظيف جميع الظروف لصالح بلاده فرنسا، وذلك لتمهيد الطريق أمامها بواسطة الاتفاقات الدولية الثنائية التي لا بد أن تعقد مع الدول ذات المصلحة في المغرب الأقصى، وهي (انجلترا، إسبانيا، وإيطاليا)، وإهمال ألمانيا التي تقف عقبة في تحقيق فرنسا لأهدافها التوسعية، ونتج هذا الإهمال عن إدراك فرنسا أن ألمانيا سترفض حتما الاتفاق معها، لأنها تريد أن يكون المغرب خالصا لها وحدها فقط، ولن تشارك هذا الحق مع احد، لهذا ارتأت فرنسا ضرورة تجاهلها و البحث عن البديل في دول أخرى تكون حليفة لأهدافها، الأمر الذي سيثير غضب ألمانيا باتخاذها موقفا معارضا لهذه الاتفاقيات ،المعارضة التي ستجبر فرنسا في الأخير إلى الاتفاق مع ألمانيا حول مصالحها في البلاد المغربية[2].

- وأهم هذه الاتفاقيات:

### 1 – الاتفاق الفرنسي الايطالي سنة1902 م:

كانت لإيطاليا أطماع توسعية كبيرة في دول المغرب الثلاث "الجزائر، تونس، المغرب الأقصى"، التي كانت في وقت من الأوقات محتلة من قبل الإمبراطورية الرومانية، حيث وقفت ايطاليا موقف عدم الرضا والقبول للاحتلال الفرنسي في الجزائر سنة 1830م، وفرض الحماية

---

[1] البحث في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص:179.

[2] محمود علي عامر،ومحمد خير فارس، **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، وليبيا)**، ج: 3، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص: 135.

الفرنسية على تونس سنة1881م، وبهذا الموقف المعارض حاولت فرنسا الاتفاق مع ايطاليا، لتتراجع هذه الأخيرة عن سياستها المعارضة في مضايقة ومنع فرنسا[1].

عقد الاتفاق بين الطرفين سنة 1902م، اتفق فيه على عدم تجاوز فرنسا لحدود نفوذها في المغرب العربي، وان يقتصر هذا النفوذ على احتلالها للجزائر وتونس فقط دون أن يشمل المغرب الأقصى وأيضا إطلاق فرنسا يد ايطاليا في طرابلس (ليبيا) مقابل اعتراف ايطاليا بحقوق فرنسا التي تدعيها بالمغرب وأعمالها التوسعية هناك[2]. و تم الاتفاق حول هذه المطالب، وأوضحت ايطاليا لفرنسا بأنها لا تعترض على عمل فرنسا الهادف على ممارسة الحقوق الفرنسية الناتجة عن مجاورة أراضيها، ففرنسا أوضحت أكثر من مرة لجميع الدول الأوروبية أن الجزائر أصبحت جزء لا يتجزأ منها، وأي مشكلة تثار بشان مجاورة الجزائر لابد من مناقشتها مع السلطة المعنية بالأمر، وهي الحكومة الفرنسية، وأكدت فرنسا لإيطاليا انه في حالة عدم اعتراض هذه الأخيرة على التدخل الفرنسي في المغرب، فلن تتدخل فرنسا في احتفاظ ايطاليا بحق تنمية نفوذها في ليبيا[3].

أصبحت ايطاليا بقبولها لهذه القرارات، أول دولة أوروبية أبرمت اتفاقا دبلوماسيا مع فرنسا على المغرب الأقصى، وساهم هذا التقارب الفرنسي الايطالي سنة 1902 في انتقال فرنسا للخطوة التالية المتمثلة في الاتفاق مع الدول الأوروبية الأخرى (انجلترا، اسبانيا) من جهة، ومن جهة ثانية أدى هذا الاتفاق إلى انسحاب ايطاليا من التنافس الاستعماري حول المغرب[4].

## 2- الاتفاق الفرنسي البريطاني1904:

---

(1) محمد مخطاري، **مغرب نهاية القرن19م في عيون ايطالية**، دراسة مقارنة لكتاب المغرب "ل: دي اميتشيس " وكتاب "في المغرب" لـــــ: لينا مادلينا فرارا"، الرحلة والغيرية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2008، ص ،ص: 115،116.

(2) هنري وسلينغ، المرجع السابق، ص: 426.

(3) جمال هشام الذويب، **التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى**، مركز جهاد الليبيين، طرابلس،2003، ص:143.

(4) محمد مخطاري، المرجع السابق، ص: 117.

بعد إبرام الاتفاق الفرنسي الايطالي سنة 1902م، تهيأت جميع الظروف أمام المفاوضات الفرنسية الانجليزية حول عدة مسائل نذكر منها:

- احتدام الصراع بين انكلترا وفرنسا حول المغرب الأقصى، ففرنسا انتهت من مسألة تونس بفرض الحماية عليها سنة1881، أما انجلترا فانتهت من مسألة احتلال مصر سنة 1882م، و أشتد التنافس بينهما إلى مستويات خطيرة كادت أن تنتهي بحرب بينهما، وخاصة في أزمة فاشودة سنة 1898م[1]، والتي من ورائها كلف وزير خارجية فرنسا ديلكاسيه بمعالجتها ، فأمر بإخلاء مدينة فاشودة أملا في فتح الطريق أمام العلاقات الفرنسية الانجليزية، و سلكت فرنسا طريق المهادنة وانتهاج أسلوب الترويض ضد بريطانيا ، وهذا ناتج عن فشل فرنسا الذريع في أزمة فاشودة، إضافة إلى تأكدها من أن بريطانيا لها كل القدرة على الاستمرار في التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى، وبالتأكيد ستخرج من هذا التنافس منتصرة ، والأمر الذي فتح الطريق أمام فرنسا في بناء علاقات جديدة مع بريطانيا هو وفاة الملكة المتحالفة مع الألمان فيكتوريا[2].

ومع تولي إدوارد السابع الملك في بريطانيا سنة 1901سنحت الفرصة المناسبة للاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة1904. فقد كان لإدوارد السابع دور كبير في إنجاح السياسة الجديدة لبريطانيا، وتجلى ذلك من خلال زيارته الناجحة لفرنسا سنة 1903 م، وكان لهذه الزيارة وقع كبير في نفوس الفرنسيين، بسبب أهمية بريطانيا وتميزها عالميا باعتبارها قوة عظمى، وان زيارة ملكها لفرنسا يعتبر حدثا تاريخيا، وان العلاقات بين الدولتين ستتطور وتتميز مع مرور الوقت، وكسب ثقة هذه الدولة العظمى سيفتح لها كل الأبواب في بناء إمبراطورية

---

[1] أزمة فاشودة: وهي أزمة وقعت بين الدولتين الأوروبيتين بريطانيا وفرنسا سنة1898م، وكادت هذه الأزمة أن تؤدي إلى نشوب حرب بينهما، لكنها انتهت بانتصار انجلترا ، ونتج عنها ظهور التأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني، حيث تسابق الجيشان البريطاني والفرنسي لتأكيد ادعاء كل من الدولتين ملكيتها لبلاد السودان والساحل، وسويت هذه المشكلة بمعاهدة السودان1899، وبعد عقد الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا سنة1904 بين فرنسا وبريطانيا تغير اسم البلدة من فاشودة إلى كادوك ، التي تقع عند التقاء النيل بالرباط، فهذا التغير حصل نتيجة محاولة محو ذكرى هذه الأزمة من ذاكرة فرنسا وبريطانيا. ينظر: نور الدين حاطوم، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم** ،د.ن ، د.ب ، د.ت، ص:352.

[2] نفسه، ص: 402. وأيضا Grand Larousse Encyclopédique ,op. cit , p02.

تكون قوية داخليا وخارجيا، وكانت هذه الزيارة الدافع الوحيد و القوي لفكرة الوفاق بين الدولتين (فرنسا، بريطانيا)[1].

بعد مفاوضات طويلة بين فرنسا وبريطانيا حول المسألة المغربية، وبعد اقتناع الطرفين بالدخول في مفاوضات جادة لتسوية المسائل الخلافية بينهما، شعرت بريطانيا أنه بالرغم من تحسن مركزها الدولي فإن فرنسا تتمتع بوضع ممتاز بالمغرب، ولذلك فمن الأحسن لبريطانيا أن تتفق على المسألة المغربية، وهذا لكي يحقق لها فوائد عديدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا تحددت مصالح الطرفين (فرنسا، وبريطانيا) في المغرب الأقصى، واتجهت نحو تسوية سنة 1904م[2].

نصت هذه التسوية على:

– وعدت فرنسا بالتخلي عن مصر لبريطانيا، مقابل إطلاق يدها في المغرب، والاعتراف بالحقوق البريطانية والتي منها حرية التجارة البريطانية، وتخصيص بعض المناطق المغربية لإسبانيا، واتفق الطرفان على عدة مسائل هي كالآتي:

– بمقتضى هذا الاتفاق أعلنت فرنسا بأنها لا ترغب في تغيير الوضعية السياسية للمغرب، والحكومة البريطانية هي الأخرى أعلنت أنها تعترف بأن فرنسا لها مصالح خاصة بالمغرب بفعل عامل المجاورة، كما أعلنت بريطانيا أنها ستسهر على الاستقرار في المغرب، وأن تقدم مساعدتها الكاملة فيما يخص الشؤون الداخلية للمغرب والمغاربة[3].

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج:1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ص:116.

(2) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص:317.

(3) منتدى نزهة الفكر والخاطر، "**الاتفاق الودي سنة 1904 لتسوية الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول كل من مصر والمغرب**" foums.Arabsboo.com28/04/2019.، و.د،10:35، و.خ : 14:39، ص: 01.

– أعلنت بريطانيا أيضا أنها لن تعرقل عمل فرنسا في المغرب، ولكن بشرط أن لا يخل هذا العمل بالحقوق التي تتمتع بها بريطانيا في المغرب، مثل حق الملاحة البريطانية في السواحل المغربية[1].

تضمنت بنود الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا سنة 1904 تسعة مواد علنية وخمسة مواد سرية[2] نذكر منها:

– **المادة الأولى:** لابد أن تعلن الحكومة البريطانية لفرنسا بأنها لن تعرقل عملها في المغرب الأقصى.

– **المادة الرابعة:** تضمنت مبدأ الحرية التجارية لمدة ثلاثين سنة.

– **المادة الخامسة:** تضمنت التمييز في الرسوم الجمركية، وتعريفات النقل في السكك الحديدية في كل من المغرب ومصر.

– **المادة السادسة:** عدم جواز تحصين المنطقة الواقعة بين مليلية وحوض البحر الأبيض المتوسط لضمان حرية المرور[3].

أما إذا تطرقنا إلى الاتفاق السري فقد نص على:

– إذا اضطرت إحدى الدولتين بحكم الظروف إلى تغيير سيادتها إزاء مصر أو المغرب، فان بنود هذا الاتفاق الودي لسنة 1904م من المواد العلنية تظل سارية المفعول، ونص هذا الاتفاق أيضا على منح اسبانيا منطقة نفوذ حول ممتلكاتها في المغرب، وبهذا يوكل إليها إدارة المنطقة الساحلية (طنجة)[4]،و الملاحظ من هذا كله أن توقيع هذا الاتفاق كان بمثابة الباب المفتوح الذي ستمر منه فرنسا للسيطرة على المغرب، حيث تمكنت كل من الدولتين الموقعتين

(1) إسماعيل أحمد باغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص: 146-148.

(2) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص: 319.

(3) عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص: 118.

(4) منتدى نزهة الفكر والخاطر، المرجع السابق، ص: 02.

على هذا الاتفاق (فرنسا، بريطانيا) من وضع حد لمنافستهما وصراعاتها الاستعمارية التي ميزت القرن التاسع عشر[1].

## 3- الاتفاق الفرنسي الاسباني سنة 1904 م:

تعتبر اسبانيا من الدول الهامة التي شاركت في تقرير مصير المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة بعد الحرب التي قامت بينها وبين المغرب سنة 1860م،حيث ألحقت بالجيش المغربي هزيمة نكراء في حرب تطوان[2]. ففرنسا كما كانت تتفاوض مع بريطانيا كانت قد بدأت التفاوض مع اسبانيا بخصوص المسألة المغربية. وتم إبرام معاهدة بين الطرفين (فرنسا، واسبانيا) منذ شهر سبتمبر سنة1902،منحت من خلالها اسبانيا منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال وتشمل كل من منطقة الريف، ومدن تطوان وأصيلا والعرائش والقصر الكبير وتازة وفاس، والثانية تشمل الجنوب وتضم رأس جوبي، ميناء أغادير وخليج أيفني وأحواض وادي درعة ووادي نوف ووادي سوس، واتفق الطرفان أيضا على تبادل المساعدات الدبلوماسية في المسائل التي يثيرها هذا الاتفاق، وإبقاء هذا الاتفاق سريا بينهما (أي بين فرنسا واسبانيا)[3].

انتهت المفاوضات الفرنسية الاسبانية بالاتفاق التام بينها، وتم توقيع الاتفاق يوم 03 أكتوبر سنة1904م، ونص هذا الاتفاق على:

- موافقة إسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، بشكل علني.

---

(1) محمد عابد الجابري،"**مواقف إضاءات وشهادات**"، **المطرب لنظام حكومة المغرب (المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارات)**، د.ن، الدار البيضاء، 1995، ص:11.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص: 227.

(3) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط2، الرياض، السعودية، 2002، ص: 283.

– أما البنود السرية فتتألف من 16مادة،تطرقت كلها إلى تحديد الأراضي المغربية التي تدخل في منطقة النفوذ الإسبانية على البحر الأبيض المتوسط وفي جنوب المغرب، ولابد أن تلتزم كل من فرنسا واسبانيا بالعمليات العسكرية الموجهة ضد المغرب الأقصى [1].

ويمكن القول أن فرنسا بنجاحها في إبرام الاتفاقيات السرية مع كل من ايطاليا سنة1902، وانجلترا سنة1904 واسبانيا من نفس السنة، تكون قد قطعت شوطا كبيرا في إطار عملها في تنفيذ سياستها الاستعمارية بالمغرب،وهذا بعد أن أزاحت أكبر العقبات في طريقها، وبهذا تكون قد قطعت شوطا كبيرا في إبعاد منافسيها عن المنطقة المغربية، ولكن هذا النجاح رهن بتجاهلها لأهم طرف منافس في المغرب،ألا وهو ألمانيا التي ستتخذ موقفا جريئا اتجاه هذه الاتفاقيات،خاصة بعد تزايد المصالح الألمانية بالمغرب الأقصى[2].

## 4– موقف ألمانيا من الاتفاقيات الفرنسية السرية 1904:

في الوقت الذي اعتقدت فيه الدول الكبرى أنها حسمت مسألة المغرب الأقصى، أعيد طرح هذه المسألة من جديد على الساحة الدولية بعد تفطن الحكومة الألمانية لوضع المغرب الأقصى، فأصبحت تتوقع سقوط المغرب في يد أي دولة أو أكثر، خاصة بعد عقد الاتفاقيات الفرنسية السرية لسنة1902 مع ايطاليا، ومع انجلترا واسبانيا سنة1904م، وهذا ما سيؤدي حتما إلى القضاء على مبدأ الحرية التجارية القائمة في البلاد المغربية[3].

وجدت الحكومة الألمانية نفسها بعد توقيع الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا سنة1904، ثم دخول اسبانيا في نفس المسار أمام الأمر الواقع، حيث اعتبرت ألمانيا أنها وضعت جانبا، كما اعتبرت أن إبرام فرنسا للاتفاقيات السرية وتجاهل مصالح ألمانيا تعتبر صفعة

---

[1] lazrak rachid , **lecontentietix territorial entre le maroc et l'Espagne** ,universitie casablanco, casa blaanca,1974,p ،p: 410 ،415.

[2] محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية على المغرب، المرجع السابق، ص12.

[3] بولريح علي، **الكتابات الاسبانية حول مدينة تطوان من خلال أرشيف المكتبة الوطنية بمدريد، مقاربة ببليوغرافية من1912الى1956** ، ضمن أعمال ندوة: تطوان في الوثائق الاسبانية على عهد الحماية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان ، 1998، ص:42.

قوية للدبلوماسية الألمانية، بل وحتى صفعة قوية للإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني[1] الذي أحس وبشدة مرارة فشله الدبلوماسي، وهذا الفشل الدبلوماسي دفع بغلهيوم الثاني نحو التفكير في بناء علاقات جدية مع السلطان المغربي عبد العزيز وهذا لمساندته، وبالتالي الحصول على مناطق النفوذ الجديدة في المغرب. ونزل الإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني بمدينة طنجة المغربية يوم 31مارس1905 ( انظر الملحق رقم 04 ص 160 ) وألقى خطابا هناك، واعتبرت هذه الزيارة منعرجا هاما في تغير السياسة الألمانية، فهذا الإمبراطور (غلهيوم الثاني) كان في مهمة دبلوماسية بالبحر الأبيض المتوسط، واغتنم بهذا فرصة رفضه للاتفاقيات السرية بإعلانه عن السياسة الألمانية الجديدة قائلا: "إن هذه الزيارة موجهة إلى السلطان المغربي عبد العزيز صاحب السيادة والاستقلال التام في بلاده، واني آمل أن تفتح مراكش في ظل سياسته (أي السلطان المغربي عبد العزيز) وسيادته الكاملة للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء"[2].

أعلن الإمبراطور غليوم الثاني أن بلاده ألمانيا مصممة على أن تحمي مصالحها في البلاد المغربية مهما كلفها هذا من ثمن[3]، و هذه الخطوة التي أقدم عليها غلهيوم الثاني ما هي إلا تعبيرا واضحا عن المخاوف التي انتابت الحكومة الألمانية من التقارب الفرنسي الايطالي والانجليزي وحتى الاسباني[4].

وتعد زيارة الإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني رسالة سياسية تهديدية موجهة إلى فرنسا، حيث أدركت ألمانيا خطورة هذا الوضع ولابد أن تتصرف لتوقف توسع فرنسا في المغرب، والجدير بالذكر هو أن هذه الزيارة اعتبرت رد فعل معارض واضح على احتكار الفرنسيين للاقتصاد المغربي، ويمكن القول أيضا أن زيارة غلهيوم الثاني لمدينة طنجة المغربية سنة 1905 م

---

(1) غليوم الثاني: 1859-1941م: إمبراطور ألمانيا في الفترة1888 حتى 1918، كان يؤمن بالإنفراد بالحكم خاضت ألمانيا الحرب العالمية الأولى وبعد الهزيمة عزم على التخلي عن العرش، ينظر، منير البعلبكي ، **معجم أعلام المورد( موسوعة ترام لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين)**، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، 1992، ص:497 .

(2) شوقي أبو خليل، **الإسلام وحركات التحرر العربية**، دار الرشيد، ط1،د.ب، 1976، ص: 189.

(3) صلاح العقاد، المرجع السباق، ص: 231.

(4) Djamel Guennan, op cite, p :123.

هي أزمة جديدة في العلاقات الألمانية الفرنسية، وهذا ما فتح الطريق أمام السلطان المغربي عبد العزيز إلى رفض الإصلاحات التي عرضها عليه سان رين تايلانديه "saint reneTaullandie"[1]. واعتبرت هذه المعارضة المقدمة من طرف السلطان المغربي عبد العزيز أزمة حادة في تاريخ المغرب سنة 1905م ، والتي ستكلفه فقدان سيادته واستقلال بلاده المغربية[2].

## المبحث الثالث: أزمة أغادير الأولى سنة1905م:

ظنت فرنسا أن الطريق أمامها إلى المغرب أصبح سهلا،وأنه لم يبق عليها إلا أن تحصل على موافقة السلطان عبد العزيز على الاتفاق الانجليزي الفرنسي، وعلى مشروع الإصلاحات التي كلفت وزيرها المفوض في طنجة تايلانديه بعرضها عليه، وبهذا اعتقدت أن السلطان المغربي عبد العزيز لن يقاوم طويلا بعد تخلي انجلترا عنه[3].

بسبب الخزينة الفارغة وحاجت السلطان عبد العزيز الشديدة إلى المال، سعت فرنسا إلى إجباره على قبول الاتفاق الودي 1904، ولكنها فشلت بسبب الصعوبات التي ظهرت أمام فرنسا فجأة، وتتمثل هذه الصعوبات في مقاومتين أساسيتين:

أولهما المقاومة المغربية، وثانيهما المقاومة الألمانية[4]، وعرفت هذه الفترة أزمة حادة كادت ترهن استقلال المغرب، وتؤدي به إلى فرض الحماية الفرنسية المبكرة عليه سنة1905 م، هذه الأزمة هي أزمة أغاير الأولى سنة1905[5].

وبالعودة إلى الصعوبات التي أفشلت سياسة فرنسا في فرض الحماية على المغرب الأقصى نذكر منها:

---

(1) محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص: 435.

(2) سعيد أمين، **الدولة العربية المتحدة، تاريخ الاستعماريين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب**، ج:2، مطبعة عيسى بابي الحلبي وشركائه، د.ب، د .ت ، ص، ص: 266، 269.

(3) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص ،ص: 42،43.

(4) عبد الله عزيز مظلوم، المرجع السابق، ص73.

(5) البرنس فون بيلون، مذكرات سياسية ألمانية، تر: نجيب زينب، دار الأمير، بيروت ،1930،ص: 249 .

## 1- المقاومة المغربية والتي تمثلت في:

- مخاوف المخزن المغربي من الاتفاقات الفرنسية الانكليزية الاسبانية.

- التأثر من ازدياد النفوذ والنشاط الفرنسي في المغرب، وخاصة أثر عدوان الجنرال ليوتي[1] على الحدود المغربية الجزائرية،واحتلاله رأس العين سنة1904م.

- ظهور معارضة داخلية قوية تزعمها عدد كبير من العلماء والأشراف المغربيين،أمثال وزير الحربية السابق المهدي المنبهي[2].

- كانت المقاومة المغربة تهدف إلى مقاومة التدخل الأجنبي في شؤون المغرب الداخلية والخارجية، و طلبت من السلطان المغربي عبد العزيز رفض أي مساعدة مالية من فرنسا ، فهذه المساعدة تهدف في نظر المقاومة المغربية إلى التسلط على المغرب، لم تكن المقاومة المغربية تعارض سياسة الإصلاح ، بشرط أن يتم هذا عن طريق الاستعانة بخبراء مسلمين من تركيا ومصر[3]، وقد نجحت هذه المعارضة في التأثير على السلطان عبد العزيز، وحققت نصرا كبيرا بإقناعه عن طريق تكوين مجلس الأعيان المغربي، وإشراكه إشراكا فعالا في مفاوضات البعثة الفرنسية التي بعثت من أجل تدريب وتنظيم الجيش المغربي سنة1879م، وقد لعب هذا المجلس دورا هاما وفعالا في إحباط مهمة البعثة الفرنسية، التي تتمثل في التجسس والإخبار عن المغرب الأقصى وأدركوا أنها بعثت للتجسس وليس لتدريب وتنظيم الجيش المغربي[4].

مرت **المقاومة المغربية** بثلاث مراحل:

---

[1] الجنرال ليوتي: هو أول مقيم عام عينته فرنسا كجنرال في المغرب من سنة 1912- 1925، فهذا الجنرال لم يتردد في الدعوة إلى تحديد مفهوم الحماية والتي أعطى لها العديد من المفاهيم، ويعتبر هذا الجنرال من أهم جنرالات فرنسا في المغرب باعتباره الجدير بتطبيق سياسة فرنسا والتي ترمي إلى فرض الهيمنة والسيطرة على المغرب. ينظر: احمد مالكي، المرجع السابق،ص، ص: 130،131.

[2] محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص، ص: 220،225.

[3] جلال يحي، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار المرجع السابق، ص:627.

[4] manger,J-B, **motessurla crise marocaine de 1905 revue d'histoire de la guerre mandiale**, (Extrait de numéro14 d'octobre 1937), p :16.

-**المرحلة الأولى**:تميزت بالميل الكبير إلى رفض الاتفاق الانجليزي الفرنسي الذي عقد سنة 1904م والاحتجاج عليه، وقد نجحت فرنسا في التغلب على هذه المقاومة باستغلالها حاجات المخزن المالية وبتوجيهه للقرض من فرنسا.

- **المرحلة الثانية**: تميزت بالتشجيع الألماني الخفي للسلطان عبد العزيز، وتحريضه للاستغناء عن المدربين الأجانب الذين بعثوا لتدريب وتنظيم الجيش المغربي[1].

- **المرحلة الثالثة**:تميزت بتصلب المخزن المغربي بسبب التشجيع الألماني الذي اتخذ طابعا واضحا وقويا، خاصة بعد زيارة الإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني لمدينة طنجة المغربية، وبعد أن لقي السلطان المغربي عبد العزيز تأكيدا قويا من المبعوث الألماني في فاس بأن ألمانيا ستتدخل عسكريا ضد أي تهديد أو تدخل فرنسي في المغرب، و شجعت ألمانيا أيضا السلطان عبد العزيز على رفض المقترحات الفرنسية، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة موضوع الإصلاحات التي يتطلبها المغرب[2].

وفي يوم28ماي1905م سلم سلطان المغرب عبد العزيز مذكرة سياسية للوزير الفرنسي المفوض بالمغرب، يوضح له فيها أن مجلس الأعيان رفض أي إصلاح يتم بواسطة دولة أجنبية واحدة ، إلا بعد عقد مؤتمر دولي يشترك فيه وزراء الدول الموقعة على ميثاق مؤتمر مدريد سنة1880، مع مندوبو المخزن المغرب للتفاوض بشان الشكل الذي ستكون عليه الإصلاحات التي تخص الشؤون المغربية، وأن يتفقوا بصورة ترضي الرأي العام المغربي والرأي العام الأوروبي[3]، وفي 30ماي1905 سلم السلطان المغربي عبد العزيز في مدينة طنجة ممثلي

---

(1) وكان هذا القرار كما فهمه المبعوث الفرنسي تايلاندييه يعني أن السلطان يرفض مساعدة فرنسا التي كانت من أهم أغراض بعثه، وكان الرد الفرنسي قويا، فقد أدعت فرنسا أنها قد أخذت على عاتقها أمام العالم بموجب اتفاق بلغ للمخزن سنة1905، مساعدة المخزن على تحسين الأوضاع في المغرب، وأنها في حال رفض السلطان عبد العزيز التعاون معها ففرنسا مستعدة لانجاز هذه المهمة وحدها، فالسلطان عبد العزيز تراجع لأنه لم يكن واثقا تماما من مساعدة ألمانيا الجدية له: ينظر :. manger j-b, op. cit ,p18

(2) علال الخديمي، المرجع السابق، ص، ص:85،86.

(3) :Guennane Djamel, op. cit, p:142.

الدول الأوروبية دعوة عقد المؤتمر، ناقلا بذلك مسألة الإصلاحات من مسألة خاصة بين فرنسا والمغرب إلى مسالة مطروحة على النطاق الدولي[1].

أما إذا تحدثنا عن الصعوبة الثانية التي أفشلت مخططات فرنسا في فرض الحماية المبكرة على المغرب سنة 1905م هي:

**المقاومة الألمانية**:فالمصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب الأقصى عرفت تطورا كبيرا منذ مؤتمر مدريد سنة 1880م،وخرجت ألمانيا من هذا المؤتمر (أي مؤتمر مدريد) بحقوق مماثلة لباقي الدول الأخرى ذات المصلحة في المغرب والتي منها :

-حرية التجارة في الموانئ المغربية،وحق الملكية الأرضية،إضافة إلى إعطاء حقوق سياسية واقتصادية كبيرة للرعايا الألمان،ومنذ ذلك الحين بدأت الجهود الألمانية للاستفادة من هذه الحقوق[2].

في سنة 1890 ووقعت ألمانيا مع المغرب معاهدة تجارية حصلت بموجبها ألمانيا على امتيازات تجارية هامة، وبين سنتي 1890-1900 نمت التجارة الألمانية نموا كبيرا بحيث صارت ألمانيا سنة 1900-1902 تنافس فرنسا تنافسا كبيرا على المركز الثاني بعد انكلترا من حيث حجم التجارة[3].

رأت ألمانيا أن الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا سنة1904 يتعارض مع ميثاق مؤتمر مدريد، ومع معاهدة التجارة الألمانية المغربيةلسنة1890م، كما رأت ألمانيا أيضا أن هذا الاتفاق ضمن حرية التجارة لإنجلترا فقط وليس لألمانيا[4]، وكانت هذه الأخيرة تطمع بأخذ نصيب من المغرب في حالة تقسيمه، ولو بمحطة بحرية واحدة على المحيط الأطلسي يستخدمها

---

(1) هنري ويسلينغ، المرجع السابق، ص: 436.

- أيضا: عبد الحميد بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب الأقصى**، مطبعة الأمنية العربية، الرباط ،1951، ص: 136.

(2) علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، المرجع السابق، ص: 60 .

(3) علال الخديمي، **ندوات علمية حول موضوع مدينة أكادير1905-1911**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء الدار، 1986، 1990، ص: 03.

(4) علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء ، المرجع السابق ، ص: 62.

الأسطول الألماني كقاعدة تموين في مواصلاته مع إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وقد لمست ألمانيا في بادئ الأمر استعدادا لدى انجلترا وفرنسا لإرضائها في هذا المجال (أي حصولها على محطة تجارية في المحيط الأطلسي)، وتلقت عروضا كبيرة من انجلترا سنة 1899م بإعطائها تنازلات على شاطئ المحيط الأطلسي، وعندما بدأت فرنسا بإعداد الخطط لتصفية المسألة المغربية لم يكن في نيتها إهمال ألمانيا، وقد أشارت إلى هذا مذكرة شهر جويلية سنة1902، حيث جرت محادثات بين فرنسا وألمانيا حول المطالب الألمانية في المغرب، لكن وزير خارجية فرنسا ديكاسيه كان ضد هذا الاتجاه، فقد كان يرغب في إهمال ألمانيا واستبعادها عن المسائل المغربية ، لأن هذه المسائل تهم دول البحر الأبيض المتوسط فقط أي فرنسا، انكلترا واسبانيا[1].

إن أساس سياسة الاتفاقيات التي باشرتها فرنسا هو العمل على عزل ألمانيا وتطويقها، و لم تكن ألمانيا مستعدة لقبول تصفية المسألة المغربية بدون اشتراكها في تعزيز هذه التصفية وبدون إعطائها نصيبا فيها. وكانت ألمانيا ترغب في القضاء على فرنسا وإبعادها نهائيا عن التدخل في شؤون المغرب وشؤون أوروبا[2]،حيث وقفت ألمانيا في بادئ الأمر موقف المترقب المتحفظ الحذر،وبدأت تعمل في الخفاء لعرقلة السياسة الفرنسية بين سنتي1905-1906م[3].

أعلنت الحكومة الألمانية أنها تجهل كل الاتفاقات التي عقدت بخصوص المغرب (الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902، والاتفاق الفرنسي الانجليزي1904، الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904)، وأنها لا تعترف بأنها مرتبطة بأية صورة فيما يتعلق بهذه المسألة (أي مسألة الاتفاقيات)، وكانت حجة ألمانيا الرئيسية أن الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا سنة1904 ليس مسألة خاصة بين فرنسا وانجلترا، وإنما هو خاص ببلد مستقل ألا وهو المغرب، باعتراف الدول الموقعة على ميثاق مدريد ، و ليس لفرنسا وانكلترا وحدهما مصالح في المغرب، بل هذه

---

(1) rouard de card, **Dacument diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine**, universitaire paris ,paris, 1961,p,p:80, 83.

(2) جلال يحي: المرجع السابق، ص:545.

(3):benramdan abdalkhalek, **le maroc et l'occident**, **1860-1947**. Ed Karthala, paris, 1987, p:22.

المصالح توجد للكثير من الدول ، فكيف يجوز لهاتين الدولتين أن تتجاهلا الدول الأخرى بعقد اتفاقات خاصة بينهما، وهذا ما عقد الأمور بين فرنسا وألمانيا وحتى بين ألمانيا وانجلترا[1].

قامت **أزمة أغادير الأولى سنة 1905م**على عدة أسس تتمثل في:

- زيارة الإمبراطور الألماني غلهيوم الثاني لمدينة طنجة في31 مارس سنة1905.
- التدخل الألماني في المغرب سنة1905م عن طريق تشدد ألمانيا في الضغط على فرنسا.

وشنت حملة قوية عليها، حيث هددت ألمانيا باستخدام القوة لمنع فرنسا من السيطرة على المغرب، ونجح الضغط الألماني الشديد بالإطاحة بوزير خارجية فرنسا ديلكاسيه، وكانت هذه الإطاحة انتصارا لألمانيا، وكان رئيس الحكومة الذي استلم وزارة الخارجية الفرنسية بعد إزاحة ديلكاسيه ميالا للتفاهم مع ألمانيا، ولكنه كان ينفر من فكرة المؤتمر لأنه يرى في قبوله إذلالا لفرنسا، واقترح فكرة أخرى بدل المؤتمر، أعلن من خلالها استعداده ليسوي المسألة المغربية مع ألمانيا باتفاق خاص[2]، فمسألة انعقاد مؤتمر دولي تعد في نظر فرنسا مسألة كرامة، ولكي لا تفشل فرنسا كانت مستعدة للتساهل والمساومة ، وأدركت أن من مصلحتها عدم التشدد مع ألمانيا وكان السبب الرئيسي في تراجعها عن التشدد ، خوفها من خطر نشوب الحرب مع أي دولة أوروبية فيما يخص المسألة المغربية ، لأن الرأي العام الفرنسي لن يفهم كيف أن الحرب لم تقم لاسترجاع الألزاس و اللورين بينما ستقوم حول دولة غريبة ومسالة غير واضحة هي المسالة المغربية [3].

ومجمل القول من أزمة أغادير الأولى سنة 1905م، أن هذه الأزمة هي أزمة نتجت عن التدخل الفرنسي المباشر في شؤون المغرب، الأمر الذي أثار غضب ألمانيا التي سعت بكل ما أوتيت من قوة للقضاء على السيطرة الفرنسية في البلاد المغربية، ومحاولة تنفيذ مخططاتها التوسعية فيه، فكان رد فعل فرنسا حول تدخل ألمانيا في شؤونها هو عدم التشدد من إبرام اتفاق

---

(1) ألبير عياش، **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر: عبد القادر الشاوي، ونور الدين السعودي، مراوتق: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، المغرب، 1985، ص:82.

(2) هنري ويسلينغ، المرجع السابق، ص: 436.

(3) ألبير عياش، المرجع السابق، ص: 83.

مع ألمانيا،يقضي بقبول عقد مؤتمر دولي يناقش المسالة المغربية، واتجهت الأمور إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي سيقرر مصير المغرب والمغاربة، ومصير ألمانيا وحتى مصير فرنسا[1].

ويمكن القول من هذا كله أن مؤتمر مدريد هو مؤتمر حدد المسيطر والراضخ له ، وخاصة بعد دخول ألمانيا مسرح التنافس مع فرنسا ،فألمانيا منذ انعقاد مؤتمر مدريد أصبحت تولي نفسها أهمية خاصة بالمغرب ، بعدما حصلت على العديد من الامتيازات الاقتصادية التي سمحت لها بالتدخل في المسالة المغربية، الامر الذي اعتبرته فرنسا خارج عن طاقتها ، ولجعل المغرب خالصا لهذه الأخيرة كان لابد لها أن تعقد العديد من المساومات التي ظنت أنها ستطلق يدها بالمغرب ولكن تجاهلها لألمانيا كلفها الثمن غاليا.

[1] أمين سعيد، المرجع السابق، ص: 269.

# الفصل الثالث: تسوية الخلافات الفرنسية الألمانية حول المسألة المغربية من 1906 الى 1911م

المبحث الأول: مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 م ونتائجه

المبحث الثاني: المفاوضات الألمانية الفرنسية حول المغرب الأقصى من 1907 الى 1909 م

المبحث الثالث: أزمة أغادير الثانية 1911 م وردود الفعل إزائها

نظرا للتهميش الذي طال ألمانيا في إطار الاتفاقيات السرية التي عقدتها فرنسا مع كل من ايطاليا وانكلترا واسبانيا، انصب الجهد الألماني كله على محاولة إقناع السلطان المغربي عبد العزيز بفكرة عقد مؤتمر دولي، يضمن استقلال المغرب،غير أن الدول القوية التي كان لها مصالح بالمغرب (فرنسا، اسبانيا، انكلترا) رفضت العرض الذي قدمه لها السلطان عبد العزيز فيما يخص عقد الاجتماع، ولكن بعد أخذ ورد وعمل في الخفاء خاصة بين الطرفين الفرنسي والألماني، دارت مفاوضات طويلة بين حكومات البلدين نتجت عنها عقد اتفاقين اثنتين:

الأولى كانت في 08 جويلية 1905م، والثانية يوم 08 سبتمبر1905م، وقد اعترفت فيهما فرنسا بدولية المسألة المغربية[1].

بدا لفرنسا وانكلترا وحتى اسبانيا سنة 1905م أن المغرب الأقصى قد وجد حليفا أوروبيا قويا (أي ألمانيا)، لمقاومة النفوذ الفرنسي في المغرب، وتأكد هذا من خلال دعوة ألمانيا والسلطان المغربي عبد العزيز لانعقاد المؤتمر الدولي، للنظر في مصلحة الإصلاحات التي ينبغي إدخالها للمغرب والبحث في وسائل تحقيقها، وهكذا سار المغرب باتجاه مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، ومن ثم نحو محطة جديدة للصراع والمناورات بين فرنسا وألمانيا، تنتهي بانتهاء التنافس بينهما حول المغرب الأقصى سنة 1911م، وبهذا يصبح استقلال المغرب وسيادة السلطان المغربي عبد العزيز ، وحتى عبد الحفيظ الذي تولى السلطة سنة 1907م مهددان بفرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى يوم 30 مارس سنة 1912[2].

## المبحث الأول: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م ونتائجه:

انتهزت الحكومة المغربية فرصة مساعدة ألمانيا وإعلانها عن أنها ستدافع عن سيادة السلطان عبد العزيز واستقلاله، وعن الحرية الاقتصادية في المغرب، وأنها ستقف في وجه تسلط أي دولة بنفوذ خاص في المغرب، فاتجهت لتوجيه الدعوة في30 ماي 1905 للدول الموقعة على اتفاق مدريد سنة 1880،إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب الداخلية وحتى

---

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص: 95.

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص: 321.

الخارجية[1]، وهذه الدول هي: فرنسا، انكلترا، ألمانيا، ايطاليا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، البرتغال، بلجيكا. وقبلت ألمانيا الدعوة فورا، لكن فرنسا اضطرت لحضور هذا المؤتمر بعد أن بذلت جهودا كبيرة في مؤتمر مدريد سنة1880، وفي عقدها للاتفاقيات السرية الثنائية [2].

## 1-انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 14 يناير 1906م:

عقد المؤتمر (مؤتمر الجزيرة الخضراء) في 14 يناير سنة 1906م في مدينة الجزيرة الخضراء (Algie ciras) الاسبانية[3]،واستمرت أعمال المؤتمر حتى شهر أفريل من نفس السنة، وكان طبيعيا أن يحتدم الصراع في المؤتمر، بسبب الخلافات القائمة حول أطماع الدول المجتمعة فيه وخاصة بين فرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى ما كان يؤمله السلطان عبد العزيز من أن يتمخض المؤتمر وبجهود ألمانيا ومساندتها للمخزن عن إقرار سيادة المغرب واستقلاله، وهذا لم يمنع السلطان عبد العزيز من الاستعانة بالخبرة والمال الأجنبي، فالمغرب كان في أمس الحاجة لهذه الخبرة والأموال، ولكن الدول المشتركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء تمكنت في نهاية المطاف من الوصول إلى قرارات مهمة بشأن المسائل الرئيسية التي نوقشت حول المغرب الأقصى والمصالح المشتركة فيه [4].

أهم المسائل الرئيسية التي نوقشت في **مؤتمر الجزيرة الخضراء** هي:

- سيادة السلطان المغربي واستقلاله ووحدة مملكته، والحرية التجارية في موانئه.
- حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية، ومكافحة مشكل تهريب الأسلحة للبلاد.

---

(1) محمد القبلي، تاريخ المغرب "تحيين وتركيب"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص: 508.

(2) Guennane Djamal, op. cit , p,p:222,225.

(3) فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص: 43.

- وأيضا: أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، مصر، د.ت، ص: 90.

(4) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص،ص: 401،405.

- دراسة المسائل المالية المغربية، والبحث عن سبل تأسيس مصرف دولي بالمغرب، ومنه مناقشة مسائل الضرائب والجمارك وحتى الجيش المغربي.
- الموافقة على المشروعات الإنشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها، لكن بموافقة الدول الأوروبية ذات المصلحة في المغرب [1].

إذا كانت مقدمة القرارات التي اتخذها المؤتمر أكدت احترام الدول لسيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته، والحرية التجارية في موانئه دون تفرقة، فإن القرارات الأخرى التي اتخذت بدعوى حفظ الأمن وتنظيم شؤون المغرب المالية، كانت بمثابة رقابة أجنبية على المغرب الأقصى. فكانت تلك المسائل التي نوقشت لصالح المغرب عديمة القيمة[2]. ولا شك في أن النتيجة التي وصل إليها المؤتمر كانت نصرا لفرنسا وحلفائها (انكلترا، اسبانيا)، فقد جاءت قراراته مدعمة للنفوذ الفرنسي والاسباني في المغرب[3].

وتنص قرارات المؤتمر( انظر الملحق رقم 05 ص 161) على:

- يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات البوليس المغربي في المدن الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطي، مثل مدينة الرباط، الجديدة، آسفي، الصويرة، وأكادير.

- يشرف الاسبان على بوليس مدينة تطوان و العرائش.

- يوضع بوليس مدينة طنجة والدار البيضاء تحت إشراف كل من فرنسا واسبانيا[4].

- أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية التي نوقشت في مؤتمر الجزيرة الخضراء، فقد أخذ بفكرة تدويل المسألة المغربية، وهذا لتكون هناك رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم وممتلكاتهم

---

(1) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص: 35.

(2) محمد بن عزوز حكيم، **بطل جبالة ولد أحميد والسكان**، مطبوعات على الاوفسيت، تطوان، 1982، ص: 38.

(3) محمد علي داهش، **المغرب في مواجهة اسبانيا، (صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار، 1903-1927)**، د.ن، الرباط، 2010، ص:45.

(4) شاذلي عبد اللطيف، **نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية**، م: 03، المطبعة الملكية، الدار البيضاء، 2007، ص: 153.

في البلاد المغربية، وتقرر في المؤتمر أيضا من الناحية الاقتصادية مبدأ تكافئ الفرص للجميع (أي سياسة الباب المفتوح)، وضعت هذه السياسة لكي تكون لكل دولة أجنبية فرصة لتكون حرة تجاريا، وتحصل على ممتلكات عقارية واقتصادية كبيرة في المغرب، مع ضمان الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها الدول الأوروبية من سلاطين المغرب السابقين مثل السلطان الحسن الأول [1].

قرر المؤتمر أيضا منع دخول السلاح إلى المغرب، وكانت الحجة وراء هذا القرار هي:

– منع المغاربة من التسلح حتى لا تحدث أعمال الشعب، وتعبث بالأمن في البلاد المغربية، ولكن الحجة الحقيقية لهذا المنع كانت تعجيز المغرب من الدفاع عن نفسها أمام الدول الأجنبية، وبالطبع أخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المغربي في الموانئ الهامة على المحيط الأطلنطي فرصة لتقوية نفوذها في هذه الموانئ، في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة المغربية عاجزة عن تقوية وتسليح جيشها بموجب قرارا منع شراء الأسلحة إلا بموافقة الدول الموقعة على مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906[2].

كان موقف المغرب في المؤتمر صعبا جدا، فقط وجد نفسه في عزلة تامة، بسبب وضع الدول الأوروبية المشاركة في المؤتمر مصالحها قبل كل شيء، وكان على المغرب أن يجابه وحده المساومات والمناورات التي كانت تجري من وراء ظهره بين الكواليس،للتوفيق بين وجهات النظر الألمانية والفرنسية دون أي اعتبار لوجود الوفد المغربي أو لوجهات نظره[3].

والأمر الواضح من هذا كله هو أن مؤتمر الجزيرة الخضراء، كان يحاول أن يجعل من الوفد المغربي لعبة جامدة يقتصر دورها على المشاهدة وعلى تلقي القرارات فقط، وعلى الموافقة

---

(1) السعيد بورقباح، **دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية**، م: 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1996، ص،ص: 38،40.

(2) كريدية إبراهيم، **معركة أنوال ونتائجها**، د.ن، الرباط ، 1986، ص: 35.

(3) بن عبد الله عبد العزيز، **سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، الخزانة العلمية الصبيحية**، الدار البيضاء، 1989، ص،ص: 24،26.

عليها فقط، وكانت تعليمات الوفد المغربي تقوم على التمسك بسيادة السلطان واستقلال المغرب وعدم معارضة أي إصلاح، بشرط أن يكون تحت إشراف السلطان المغربي نفسه [1].

كانت خطة ألمانيا في المؤتمر جزءا من خطتها العامة التي سارت عليها خلال أزمة أغادير الأولى سنة 1905، وإذا كانت قد أبدت شيئا من التساهل سنة 1905م بعد طرد ديلكاسيه وزير خارجية فرنسا، فقد كان هذا بسبب الآمال التي علقتها بعد فشل فرنسا من فرض الحماية المبكرة على المغرب الأقصى سنة 1905م، ولكن خطة ألمانيا هذه فشلت، فعاد موقفها إلى التشدد مع فرنسا مرة أخرى[2].

وكانت سياستها في مؤتمر الجزيرة الخضراء تهدف إلى:

- تدويل المسألة المغربية ومنع فرنسا من الحصول على مركز متفوق في المغرب.

- عدم اتخاذ أي موقف معارض قد يؤدي إلى عزلها تماما في المؤتمر، ويلقي على عاتقها مسؤولية فشل المؤتمر[3].

لم تتقدم ألمانيا بمطالب خاصة في المؤتمر بل كانت تدافع وتنادي بمبادئ عامة لمصلحة الدول كلها، وقدمت حلولا عديدة لهذه الدول (الو.م.أ، اسبانيا، انكلترا، البرتغال، بلجيكا)، لها طابع المصلحة الدولية عامة، وأظهرت ألمانيا مرونة كبيرة مع الدول المذكورة، وهذه المرونة أحرجت في بعض الأحيان موقف فرنسا الذي كان يعارض مسألة تدويل المغرب، و الذي يسعى أيضا للحصول في المؤتمر على اعتراف دولي بمركزها الخاص، وعلى ضرورة توكيلها في

---

[1] كريدية إبراهيم، المرجع السابق، ص:38.

[2] محمد حسن الوزاني، **خطب من 1933 حتى 1957**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1988، ص،ص:89،123.

[3] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص: 121 .

المؤتمر للقيام بالإصلاحات المطلوبة في المغرب والتي تشمل الجانب السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي [1].

ونظرا لما تلقته فرنسا من تقارير عن تشدد ألمانيا وعدم استبعادها نهائيا فكرة الحرب، سعت بدورها للتأكد من موقف انكلترا واسبانيا، وأن تحصل منهما على وعد دعمها في حالة نشوب الحرب بينها وبين ألمانيا، و سارت الأمور في بادئ الأمر لصالح فرنسا نتيجة لتأييد أغلب الدول لها وخاصة انكلترا واسبانيا، لكن الأمور بدأت تتغير فجأة بعدما قدمت ألمانيا تنازلات كبيرة، اعتبرتها كل الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء مقبولة ومرضية باستثناء فرنسا، واضطرت هذه الأخيرة وبمساعدة انكلترا واسبانيا التنازل وإظهار شيء من الاعتدال: وقبلت تقديم بعض التنازلات تمثلت في :

- تدويل المسألة المغربية.
- حرية التجارة لكل المشاركين في مؤتمر الجزيرة الخضراء[2].

وفي أوائل شهر أوت سنة1906م توصل مؤتمر الجزيرة الخضراء إلى إقرار ميثاق الجزيرة الذي أكد في مقدمته على:

- سيادة السلطان المغربي واستقلال المغرب.
- الحرية التجارية والاقتصادية لجميع الدول دون تمييز أو احتكار.
- بقاء المعاهدات والاتفاقيات السابقة المعقودة بين المغرب والدول الأجنبية نافذة وغير ملغية، وإذا تم إلغائها من طرف أي دولة لا بد لها أن تدفع التعويضات اللازمة للطرف الآخر [3].

## 2- نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء1906م:

---

[1] عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب "من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء"**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011، ص:77.

[2] **ملتقى جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، السلطان مولاي عبد الحفيظ**، المملكة المغربية وزارة الثقافة، الرباط، 2001، ص،ص:204، 206.

[3] ملتقى جامعة مولاي علي الشريف الخريفية،المرجع السابق،ص، ص:207،209.

اعتبر هذا الميثاق حلا مؤقتا مسكنا للخلاف الألماني الفرنسي، وقد اعتبرت جميع الدول باستثناء المغرب، أن المؤتمر قد انتهى إلى نتائج مرضية، وكان الخاسر الوحيد في هذا المؤتمر هو المغرب الذي كان شعاره في المؤتمر «أعطونا المعونة الفنية والمالية ودعونا نعمل»،فأعطاه المؤتمر قليلا من المال والخبرة وكثيرا من التدخل والتسلط والاستغلال [1].

وهكذا خيب المؤتمر آمال المغاربة في الموقف الألماني خاصة، وفي موقف الدول الأوروبية الأخرى بصفة عامة، فقد اهتم مؤتمر الجزيرة الخضراء بحل الخلاف الفرنسي الألماني فقط، و لم يبحث هذا المؤتمر في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب والمغاربة، بل أكثر من هذا، دفع المغرب إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلاله (فرنسا-اسبانيا)[2] .

ويمكن القول أن مؤتمر الجزيرة الخضراء لم يساعد المغرب و لم يستفد المغاربة منه شيء، سوى تزايد النفوذ الفرنسي خاصة والأوروبي عامة في المغرب، وبهذا يعتبر مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م بداية التدخل الفعلي والمباشر لفرنسا وجميع الدول الأوروبية في شؤونه الداخلية والخارجية، والخطوة الأولى لطريق الحماية الفرنسية على المغرب سنة1912م[3].

تطورت الأحداث كثيرا بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، وكانت فرنسا تترقب الفرص المناسبة لتحقق أطماعها كاملة في المغرب، ولتنفيذ مخططاتها الاستعمارية في المغرب العربي عامة والمغرب الأقصى خاصة، و أرسلت برقية للسلطان المغربي عبد العزيز تحتوي على تقديم المساعدة له في تعضيد حكومته وتثبيت سلطانه و هيبته، وذلك عن طريق إقراضه مبالغ مالية ضخمة لن تقدمها فرنسا حتى للدول الأوروبية الصديقة، وشجعته في الأخير على تبذيرها وإهدارها في أمور تافهة، ترتبط اغلبها في أمور المجون والترفيه، وفي يوم 22مارس1907م قتل

---

[1] **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، أيام دراسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001، ص:292.

[2] شاذلي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص،ص: 154،156.

[3] محمد الشيخ الطالب أخيار الشيخ، **الشيخ ماء العينين**، مؤسسة الشيخ مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، د.ب، 2005، ص: 239.

أحد المبشرين الفرنسيين في مراكش الدكتور موشان فاحتلت الحكومة الفرنسية مدينة وجدة في 31 ماي1907[1]،كما سلف الذكر.

وفي 30 جوان 1907 وقعت إصطدامات عنيفة في الدار البيضاء، قتل فيها بضعة عمال فرنسيين واسبان الذين كانوا يعملون في الميناء، فما كان بيد فرنسا إلا أن ترسل سفنها العسكرية لتقذف الميناء طيلة يوم 05-06 أورت 1907، وأعقب هذا إنزال الجنود الفرنسيين إلى البر وبالتالي احتلال الدار البيضاء في 06 أوت 1907م[2].

أدت هذه الأحداث المتوالية إلى ثورة المغاربة واتهامهم السلطان المغربي عبد العزيز بالتعاون مع فرنسا خاصة والأجانب عامة، فنهض المولى عبد الحفيظ أخو السلطان عبد العزيز على مراكش، ونزع طاعة أخيه وأعلن نفسه في سنة 1907م سلطانا على المغرب وتحدى الأجانب في الدفاع عن البلاد المغربية، وأعلن نفسه سلطان الجهاد ومولى المجاهدين، فبويع له بمراكش سنة1907م، ولكن لم يعلن عبد الحفيظ عن موقفه من التدخل الفرنسي في المغرب،حتى نزلت الجيوش الفرنسية إلى الدار البيضاء واحتلتها سنة 1907، فأعلن عبد الحفيظ حينئذ مسؤولية الجهاد لإنقاذ البلاد من الأجانب[3].

ومع حلول سنة 1907م بدأت ألمانيا تدرك أن الزمن يعمل لصالح فرنسا في المغرب وليس لصالحا، ويشكل العقبات الكثيرة أمام تحقيق أهدافها ومصالحا في المغرب، وأن سياسة التشدد التي تطبقها في علاقاتها مع فرنسا لم تتوصل لأي نتيجة، و لم تعطي ألمانيا أي شيء، وفي سنة 1907 واجهت الحكومة الألمانية متاعبا داخلية واقتصادية ومالية جعلتها في حاجة ماسة

---

[1]: السويري أحمد ابن عبد الله وابن عبد محمد السلام، **معلمة المغرب**، مطابع سلا للنشر، المغرب، 1989، ص: 5908.

[2] جورج أوفيد، **اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية "1905-1955"**، ج:1، تر: محمد التركي وآخرون، دار توبقال للنشر، د.ب، 1987، ص،ص: 59، 60.

[3] **ندوة المقاومة المسلحة المغربية**، دار السمياح للمقاومين، المغرب، 1993، ص:184.

إلى مساعدة الرأسمال الفرنسي، وهذا كله دفع الحكومة الألمانية إلى تغيير سياستها التشددية والمعارضة لفرنسا[1].

بدأت ألمانيا منذ أواخر سنة 1907 سياسة الملاينة والمرونة إزاء عمل فرنسا في المغرب،فوقفت الحكومة الألمانية من العدوان الفرنسي على وجدة والدار البيضاء موقفا متحفظا لا يعرقل العمل الفرنسي ولا يلزمها بشيء في المغرب، وقررت الاتجاه نحو طريق التفاوض مع فرنسا بشأن المسألة المغربية بين سنتي1907 و1909م[2].

ويمكن القول من هذا كله، هو أن مؤتمر الجزيرة الخضراء كشف النوايا الحقيقية لألمانيا ولكل الدول الأوروبية، وأوضح للمغرب أنه لا توجد مساندة ولا صداقة مع الأوروبيين سوى علاقة القوي والضعيف، والجدير بالملاحظة أيضا هو أن المواقف الألمانية تجاه المغرب منذ سنة 1870 إلى 1906 تميزت بالتردد والانقلاب بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء[3]، وهناك عدة عوامل يمكن أن تفسر لنا هذا الانقلاب والتردد نذكر منها:

- الضغوط المتباينة التي كانت الحكومة الألمانية تتعرض لها من جهة، فهناك تيار الألمانيين ودعاة الاستعمار، وبعض كبار رجال الأعمال الألمانيين الذين كانوا يضغطون باستمرار على ألمانيا لمنع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها، وخاصة بانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة1906م،ومن جهة ثانية كان بعض رجال المال والصناعة الألمان يعملون لصالح تجسيد سياسة تصالحية ووفاقية مع فرنسا حول المسالة المغربية [4].

وبعد إعلان ميثاق الجزيرة الخضراء الذي خيب آمال المغاربة، وخدم المصالح والأهداف التوسعية لفرنسا، حاول الألمان أن يظهروا بمظهر المؤيد للموقف المغربي،وهذا يبرز من خلال:

---

(1) علال الفاسي، **نداء القاهرة**، المطبعة الاقتصادية، الدار البيضاء، 1959، ص،ص:140،138.

(2) علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص: 96 .

(3) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 400.

(4) السويري ابن عبد الله وابن عبد السلام، المرجع السابق، ص، ص: 5909، 5913.

- اتصال الوزير الألماني بمدينة طنجة "روزن" (rozen) بالنائب المغربي محمد الطريس، وأخباره بأن الحكومة الإسبانية طلبت من الحكومة الألمانية سنة 1907 م الشروع في تنفيذ قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء لكنها رفضت، وقررت ألمانيا أن لا تصادق على أي إجراء إلا بعد مصادقة السلطان عبد العزيز، وهذا لكي تحافظ على ثقة المغرب بها[1]، والجدير بالإشارة هو أن ألمانيا خطت نفس الخطوة مع فرنسا لكي تهادنها في المغرب، ويتجلى ذلك من خلال الاتصال بها أيضا، وإخبارها أن الحكومة المغربية طلبت من الحكومة الألمانية مساعدتها في التخلص من هيمنة فرنسا على المغرب، لكنها رفضت، ولكسب ثقة فرنسا لها قررت ألمانيا أن تخطو خطوة التقارب مع فرنسا حول المصالح المشروطة في المغرب، و تظهر هذه الخطوة من خلال التقارب الألماني الفرنسي منذ سنة1907، والذي سينتهي بالتفاوض بين الطرفين لضمان مصلحة كل واحد منهما في المغرب[2].

## المبحث الثاني: المفاوضات الفرنسية الألمانية حول المغرب الأقصى من1907 إلى سنة1909م:

منذ أواخر سنة 1906 بدأت العلاقات الألمانية الفرنسية تعرف بعض الانفراج، إذ حاولت الأولى أن تهادن الثانية في المغرب، أملا في إحداث تقارب ألماني فرنسي حول المغرب، أما فرنسا فمنذ ذهاب وزير خارجيتها دلكاسيه سنة 1905م وهي تسلك سياسة حذرة نحو ألمانيا،تعتمد على المرونة خاصة على أثر كل قرار يرمي إلى التدخل في الشؤون المغربية[3].

على الرغم من شكوى الفرنسيين من كون ألمانيا تتبع سياسة عدوانية تجاه فرنسا في المغرب، وتعمل على كسب المزيد من الامتيازات دون الاهتمام بميثاق الجزيرة الخضراء، واتهامهم لألمانيا بكونها تظهر نفسها في المحافل الدولية كحامية للمغرب، لذلك فالمغاربة يتبعون

(1) علال الخديمي، المرجع السابق، ص: 98.

(2) جلال يحي، المغرب العربي في العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، المرجع السابق، ص: 569.

(3) Guennan Djamal, op. cit , p:232.

نصائحها ويسلكون سياسة معارضة لفرنسا[1]، إلا أن فرنسا حرصت كل الحرص على الوفاق مع ألمانيا خاصة بعد احتلال الدار البيضاء ووجدة والشاوية سنة1907م[2].

الحكومة الألمانية لم تعارض التدخل الفرنسي في المغرب، إذ عبر المسؤولون الألمان عن حيادهم، وبهذا أثبتوا أن ألمانيا لا تعترض على ما تنوي فرنسا القيام به، في المغرب، وأن الخارجية الألمانية أخبرت فرنسا أن الحكومة الألمانية تقف موقف الحياد[3]، وهذا يظهر من خلال تشجيع ألمانيا لفرنسا في إطار السياسة التقليدية لفرنسا، ومن هنا جرت مفاوضات بين ألمانيا وفرنسا بين سنة 1907-و1909م[4]، انتهت باتفاق 9 فبراير سنة 1909م الذي نص على:

- إعلان ألمانيا تخليها السياسي عن المغرب، وأنه ليس لها إلا مصالح اقتصادية في هذه البلاد.

- اعتراف ألمانيا أن السياسة الفرنسية في المغرب مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوطيد النظام والسلام الداخليين في المغرب[5].

- تعهد ألمانيا لفرنسا بأن لا تعرقل هذه المصالح الاقتصادية في المغرب، وألا تعرقل عمل فرنسا في المغرب، وتعهدت فرنسا أيضا بأن لا تعرقل المصالح التجارية والصناعية الألمانية، واتفقت الدولتان على السعي لاشتراك مواطنيها في الأعمال التي يمكنهم الحصول عليها في

---

(1) علال الخديمي، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، المرجع السابق، ص:101

(2) علال الخديمي، **مقاومة الأطماع الفرنسية بدكالة**، ندوة دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، المغرب ، 1994، ص:209.

(3) علال الخديمي، **حاضرة المغرب الشرقي مدينة وجدة**، ندوة وجدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 1988، ص: 36.

(4) وكان بسبب إقدام ألمانيا على خطوة التفاوض مع فرنسا في مسألة المغرب عائدا إلى عدة أسباب أهمها: التشبث بالحقوق التي أقرها ميثاق الجزيرة الخضراء 1906م ولا تريد رهن مستقبلها في المغرب، وإذا رغبت فرنسا في انتحار سياسي ألماني بالمغرب ففي نظر ألمانيا على فرنسا أن تدفع الثمن. ينظر: علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص: 113.

(5) Rouard de card, op. cit, p.p: 87.88.

المغرب، وبهذا اعترفت ألمانيا بتفوق النفوذ الفرنسي في المغرب من خلال هذا الاتفاق، ولكنها لم تعترف لها بحرية العمل المباشر بالمغرب، أي لم تعطيها إمكانية الاستيلاء على المغرب بأي شكل كان[1].

كان الاتفاق بين فرنسا وألمانيا يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التعاون الاقتصادي بين الرعايا الألمان والفرنسيين، و قوبل اتفاق 09 فبراير1909 م بترحاب كبير في الدولتين ، واعتبر نجاحا لهما في إزالة موضوع التشدد الدائم بينهما، كان هذا التشدد يسبب لهما مضايقات مزعجة قد تصل إلى الحرب بينهما أحيانا [2]، وما نلاحظه أيضا أن اتفاق 1909م لم يعط أي شيء فوري لألمانيا لكنه ضمن المصالح الاقتصادية لها في المغرب ، وجعلها تأمل في الاستغلال المشترك لخيرات المغرب مع فرنسا، دون أن تبذل أي تضحيات سواء للمغرب أو لفرنسا ، والملاحظ أيضا أن هذا الاتفاق (اتفاق1909) لم يمنح فرنسا أيضا إمكانية الاستيلاء على المغرب وحدها لأنه لم يلغ ميثاق الجزيرة الخضراء[3].

تكمن أهمية اتفاق09 فبراير1909م بالنسبة لفرنسا،في أنه أبعد كل مضايقة سياسية من جانب ألمانيا، وبقدر ما أساء الاتفاق إلى المغاربة، فإنه شجع فرنسا على تثبيت احتلالها للمغرب، وببلوغ شهر أوت سنة 1909م بدأ تطبيق اتفاق 09 فبراير 1909،حيث بادرت ألمانيا إلى دعوة فرنسا للشروع في تطبيق المبادئ التي دعا إليها اتفاق 1909[4]، وقد جرت بين الدولتين محادثات طويلة دامت شهرين ونصف (من أوت إلى أكتوبر) لإيجاد أسس متفق عليها تكون موضوعا لتطبيق هذا الاتفاق، وقد بدأت المحادثات في برلين، وتناولت المسائل الآتية:

- مسألة الديون المغربية، وضرورة تبني مشروع جديد لتصفيتها.

---

[1] محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص:516.

[2] Guennane, op. cit , p,p:274,276

[3] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية،المرجع السابق، ص:112.

[4] جلال يحي، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص: 563.

- الاهتمام بالأشغال العامة للمغرب سواء أشغال السكك الحديدية، أو أشغال المصانع المنجمية [1].

بعد شهر من المحادثات اتفق الطرفان على أن يصوغ كل جانب وجهة نظره في مذكرة تسلم للطرف الآخر، وتكون أساسا للتفاهم بين الدوليتين (فرنسا- ألمانيا) حول المسائل المغربية[2]، وفي 2 أكتوبر 1909م قدمت ألمانيا وجهة نظرها لفرنسا، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

بالنسبة للديون المغربية رتبتها ألمانيا في أربعة أصناف:

- الديون المبنية على أسس لا يمكن إنكارها.
- تعويضات للأشخاص المتضررين من احتلال وجدة والشاوية والدار البيضاء.
- المطالبة بالتعويضات المتفق عليها بين المخزن ومختلف البعثات الدبلوماسية الأوروبية.

- المطالبة بالتعويضات والديون غير المتفق عليها سابقا [3].

اقترحت ألمانيا حول مسألة الديون أن تصفي هذه الديون بواسطة الاقتراض، ووافقت على أن تطلب جميع الدول من المخزن أن يعمل على تصفية ديونه، والمقصود من هذا أن ألمانيا توافق فرنسا على أن يتحمل المخزن الحفيضي مسؤولية أداء جميع الديون السابقة على المخزن السابق(أي في عهد المولى عبد العزيز)، ومن هنا حددت ألمانيا القرض المقترح الذي ستمنحه للمغرب وقيمه تساوي 70 إلى 80 مليون فرنك فرنسي، وأكدت ألمانيا من هذا أنها لا

---

[1] محمد علي داهش، **الدولة العثمانية والمغرب، (إشكالية الصراع والتحالف)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت، ص:192.

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص،ص: 45،47.

[3] جمال هشام أحمدالذويب، **التطورات الداخلية في المغرب الأقصى**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص،ص: 98،112.

تعارض ضمان فرنسا للقرض الجديد، ولكنها لا تحب مراقبة فرنسية جديدة على القروض السابقة، وإذا كان لا بد من المراقبة فيجب أن تكون دولية مع إشراف فرنسي[1].

وافقت ألمانيا أيضا على تحميل المغرب مسؤولية أداء تعويضات الدار البيضاء التي نتجت عن الاحتلال الفرنسي لها سنة 1907م، وأكدت أن المغرب تجاهل التعويضات الحربية التي طالبت بها فرنسا سابقا، وحددت هذه التعويضات بقيمة تساوي 70 مليون فرنك فرنسي، أما مسألة الأشغال العامة في المغرب اقترحت ألمانيا إشراك رجال الأعمال الألمان والفرنسيين في استغلال المشاريع الكبرى بالمغرب، حيث طالبت ألمانيا بامتياز تمويل أشغال ميناء العرائش لوحدها، ورغم هذه الاقتراحات التي أوضحت وجهة النظر الحقيقية لألمانيا في علاقاتها مع فرنسا ومحاولة حل الخلاف بينهما، إلا أنها لم تلق الترحاب المناسب من طرف فرنسا، وهذا عن طريق تأخر جواب الحكومة الفرنسية عن هذه المقترحات الألمانية إلى نهاية شهر نوفمبر 1909م، وحينما أتى الجواب لم تتعهد الخارجية الفرنسية بأي شيء لألمانيا، و لم تعدها بشيء و لم تعط للمقترحات الألمانية أي اهتمام أو التفات،واعتبرت أن ألمانيا تشغل بالها بأمور هي غير معنية بها، لان مصالحها في البلاد المغربية هي مصالح اقتصادية فقط، ورغم التجاهل الذي طال المقترحات الألمانية، إلا أن فرنسا أبدت بعض الملاحظات العامة حول وجهة النظر الألمانية[2].

هذه الملاحظات تمثلت في:

- إن وجهة النظر الألمانية لا تخدم الحكومة الفرنسية أبدا، وإنما هي مقترحات تصبكلها في مصلحة ألمانيا أولا، والمغرب ثانيا وخصوصا في مسألة منح القروض المالية [3].

سعت ألمانيا من جهتها إلى أن تكون هي الشريك الأول والوحيد لفرنسا في المغرب، لكن الجواب الفرنسي كان غامضا وحذرا، إذ أكدت الحكومة الفرنسية لألمانيابأنها سترى في

---

[1] ابن عزوز حكيم، المرجع السابق، ص،ص: 46،53.

[2] Guennane, op. cit , p:270.

[3] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، إفريقيا الشرق، طبعة منقحة، الدار البيضاء، 1911، ص،ص: 363،369.

المقترحات الألمانية فيما يخص الأشغال العامة وستعيره اهتمامها، ولمعرفة نوايا كل من الحكومتين الألمانية والفرنسية يجب استعراض أهم المجالات التي اقترحت للتعاون بينهما وهي:

- المناجم المغربية، الأشغال العامة، السكك الحديدية [1].

## 1: التعاون الألماني الفرنسي فيما يخص مجال المناجم المغربية:

مارست الثروة المنجمية المغربية إغراء كبير على المؤسسات الرأسمالية، فتنافست هذه الدول فيما بينها لاكتشافها، وللحصول على امتياز استغلالها، وما يجدر بنا ذكره أن المنافسة كانت حادة بين المؤسسات الفرنسية والمؤسسات الألمانية على الخصوص. ولكن السلطان المغربي عبد العزيز كان يمانع منعا باتا في منح امتياز الثروة المنجمية للدول الأوروبية، وخاصة لفرنسا وألمانيا وكان الهدف وراء ذلك الحد من التهافت الأجنبي على المغرب والخوف من إمكانية استغلال خيراتها من طرف الأجانب[2].

تمكنت الدول الأوروبية بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء1906م من الاتفاق على مطالبة السلطان الجديد عبد الحفيظ بإصدار قرارات مهمة يحدد فيها شروط امتياز واستغلال المناجم، و منذ سنة 1909م قررت ثلاث مؤسسات منافسة على استغلال المناجم المغربية، وتركزت المنافسة الحادة بين مجموعتين كبيرتين (اتحاد المناجم) المغربية ذو الأغلبية الفرنسية، ونقابة المناجم المغربية، ومؤسسة الإخوة مانيسمان ذات الأغلبية الألمانية[3]، ورغم المحاولات العديدة التي بذلت من قبل ألمانيا وفرنسا على تحديد مناطق الامتياز بالنسبة للمناجم المغربية، إلا أن الطرفان فشلا في إبرام اتفاق بينهما، والشروع في الاستغلال المشترك، ومن خلال المفاوضات المطولة بين ألمانيا وفرنسا ، يظهر أن الفرنسيين كانوا متشبثين بضرورة إبقاء سيطرتهم على كل المصالح

---

[1] علال الخديمي، الاتفاق الفرنسي الألماني ونتائجه على المغرب الأقصى، **مجلة تاريخ المغرب**، ع:2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، د.ت، ص: 144.

[2] علال الخديمي، المرجع السابق، ص: 145.

[3] Guennane, op. cit,p, p:274,276.

الاقتصادية بالمغرب تعزيزا لسيطرتهم السياسية، وحتى لا تتعرض هذه السيطرة في المستقبل للخطر، إذا هم سمحوا للمصالح الألمانية بالنمو كثيرا في البلاد المغربية في شتى المجالات [1].

## 2:التعاون الألماني الفرنسي في مجال الأشغال العامة والسكك الحديدية:

بعد مفاوضات طويلة وشاقة، توصل الطرفان (فرنسا، ألمانيا) إلى تأسيس شركة مشتركة في المغرب سميت "بشركة المغرب للأشغال العامة والسكك الحديدية" في شهر فبراير سنة 1910م، لكنها لم تدم طويلا بسبب الخلافات القائمة حول المصالح والأطماع الاستعمارية بين ألمانيا وفرنسا، وهذا الأمر شل عمل الشركة التي لم تستطع بدورها انجاز أي مشروع منذ بداية تأسيسها سنة 1910 إلى غاية سنة 1911م تاريخ بداية أزمة أغادير الثانية[2].

كانت المواجهة قوية وخطيرة بين المصالح الألمانية والمصالح الفرنسية حول مسألة الأشغال العامة، والسكك الحديدية، ولمن ستنسب إليه مهمة القيام بهذه الأشغال من بين الدولتين خاصة فيما يخص بناء خطوط السكك الحديدية في المغرب[3].

وألحت ألمانيا وبشدة على إشراك المؤسسات الألمانية في بناء خطوط السكك الحديدية في كل من وجدة، تاوريرت والدار البيضاء، وألحت أيضا على مسألة إعطاء الأسبقية لخط السكة الحديدية بين طنجة وفاس، "وهذا ما جعل فرنسا تعارض هذه الفكرة"، ونتيجة لهذا المعارضة الشديدة فشلت كل من ألمانيا وفرنسا في التوصل إلى أي اتفاق بينهما حول مسألة بناء السكك الحديدية[4].

يعود فشل ألمانيا وفرنسا في تطبيق اتفاق 9 فبراير سنة1909م إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

---

(1) علال الخديمي، الاتفاق الفرنسي الألماني ونتائجه، المرجع السابق، ص:149.

(2) يوسف أكمير، **مقاربة تاريخية لازمة أكادير 1911م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أغادير، 2011، ص: 106.

(3) روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر: نكولا زيادة، دار العلم للملايين، بيروت ، 1963، ص: 32.

(4) الشيخ المكي الناصري، **مساهمة طنجة في الحركة الوطنية المغربية، ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية**، ضمن طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط، 1991، ص: 12.

– سوء نية فرنسا تجاه ألمانيا،فقد أصر الفرنسيون على إبقاء هيمنتهم على المغرب، وبالتالي السيطرة الوحيدة عليه دون إشراك أي دولة أخرى معها، وعدم تعريض تلك الهيمنة للتهديد في المستقبل.

– معارضة فرنسا لمسألة نمو المصالح الألمانية في المغرب،إضافة إلى تراجعها عن تطبيق تعهداتها مع الألمان،والتي تتمثل في مسألة تدويل المغرب وحرية الجارة في المغرب لجميع الدول دون استثناء ومنها ألمانيا[1].

مع تولي جون كروبي (J.cruppi) شؤون الخارجية الفرنسية في أفريل 1911م أخذت فرنسا تتجه اتجاها جديدا فيما يخص المسالة المغربية ، وسعت كل الأوساط الاستعمارية الفرنسية على توجيه السياسة الخارجية الفرنسية كلها نحو السيطرة على المغرب، وأصبحت هذه السيطرة تتجه نحو وسيلة واحدة مهمة هي :

– توسيع الاحتلال الفرنسي لبلاد المغرب عن طريق تشجيع العسكريين الفرنسيين في المغرب بمزاولة جميع أشغالهم دون تأخير، ففي نظر فرنسا أن أي تأخير في تطبيق مخططاتها الاستعمارية سيؤدي حتما إلى الفشل وسيطرة دولة أخرى على المغرب، وبالتالي عدم التنازل لألمانيا عما تطالب به امتيازات اقتصادية بالمغرب[2].

وردا على هذا التوجه الجديد للسياسة الفرنسية وزارة تجاه المغرب، صرحت خارجية ألمانيا يوم 28أفريل 1911 (أي في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يستعدون للتدخل في فاس واحتلالها) ، بان أي اتفاق بين البلدين (أي بين فرنسا وألمانيا) لن يتم أبدا مادامت فرنسا تبدي رغبتها في القيام بنشاط أكبر في المغرب، ومعنى هذا أن فرنسا تريد أن تتدخل تدخلا مباشرا في المغرب وذلك باحتلال المناطق المهمة فيه مثل وجدة والدار البيضاء، والشاوية والتحضير لحملة فاس سنة 1911م[3]، وبالفعل فمنذ شروع الفرنسيين في تنفيذ حملة فاس، غيرت ألمانيا موقفها

---

(1) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة، المرجع السابق، ط منقحة،ص: 372.

(2) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ط2، المرجع السابق، ص:118.

(3) ج، آ، س غرينفيل، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، م: 1، تر ومرا: علي مقلد، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2012، ص،ص:41،53.

تماما ، وطالبت ببحث شامل للمسألة المغربية على النطاق الدولي، وهكذا وضعت القضية المغربية من جديد على طاولة البحث و الخلافات وهذا ما سنتطرق إليه في أزمة أكادير الثانية سنة 1911م [1].

أما إذا تطرقنا إلى موقف المغرب من المفاوضات الألمانية الفرنسية سنة 1907-1909م والتي انتهت باتفاق 09 فبراير 1909، نستطيع القول أن السلطان المغربي عبد الحفيظ أعلن عن رغبته الكبيرة بالدخول في المفاوضة أيضا إلى جانب ألمانيا وفرنسا لتصفية المشاكل المعلقة بين الدول الثلاث (ألمانيا وفرنسا والمغرب) ،وتتمثل هذه الرغبة في:

- محاولة التوصل إلى نتائج معقولة تخدم المصالح المغربية وتبعد إمكانية احتلالها.

- تسوية المشاكل المالية الناجمة عن الديون السابقة والتي استحق دفع قسم كبير منها، والغرامات الناجمة عن حوادث الدار البيضاء، ونفقات الاحتلال الفرنسي لمدينة وجدة 1907 والشاوية سنة 1908م[2].

كان موقف السلطان عبد الحفيظ ضعيفا في هذه المفاوضات، فقد كانت أحواله المالية جد سيئة، وكان بحاجة ماسة إلى تساهل فرنسا مع المغرب في مسألة دفع الديون والغرامات، ومساعدتها في منحه قرضا كبيرا، وهذا بعد فشل إمكانية استغلال التنافس الألماني الفرنسي بعد اتفاق سنة 1909م، وأدرك عبد الحفيظ أيضا خطورة الاتفاقيات التي جرت بين ألمانيا وفرنسا، وبهذا تأخر عن البوح بموقفه الصريح اتجاه القرارات التي انبثقت عن اتفاق 09 فبراير 1909م[3].

ويمكن القول أن هذا التأخر في البوح بموقفه كان بسبب ميل السلطان المغربي عبد الحفيظ إلى المقاومة المغربية بمحاولة الحصول على الأسلحة من الدول الأخرى، وبدأ يثير مشاعر المغاربة وهممهم ليجمعوا له ما يستطيعون من المال والرجال لاستئناف الجهاد ضد التغلغل

---

[1] نفسه، ص: 54.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص:83.

[3] محمد خير فارس، المغرب العربي الحديث، المرجع السابق، ص:531.

الأوروبي في المغرب،وهذا بعد تأكد عبد الحفيظ من النية المباشرة للتدخل الفرنسي في مدينة فاس سنة 1911م، و أقدم السلطان عبد الحفيظ على خطوة استدعاء الضباط الأتراك لتدريب الجيش المغربي[1].

علمت فرنسا بالخطوة التي أقدم عليها السلطان المغربي عبد الحفيظ، فاشترطت فرنسا عليه أن يقتصر في تدريب جيشه على المدربين الفرنسيين، وسعى السلطان من جهته إلى الحصول من جديد على تأييد ألمانيا، ولكن فرنسا وجهت إنذارا خطيرا للسلطان تدعوه فيه بالتخلي عن فكرة تدريب الجيش عن طريق الاستعانة بضباط أتراك أو مصريين،ورغم هذا الإنذار الموجه لعبد الحفيظ إلا انه ظل مصرا على هذه الخطوة، الامر الذي أثار غضب فرنسا وإقدامها على خطوة جريئة وخطيرة في حق المغاربة وهي:

- سحب الجاليات الفرنسية من مدينة فاس، والاستيلاء على جمرك الدار البيضاء والرباط ووجدة وغيرها[2].

طلبت فرنسا من الدول الأخرى (انكلترا، اسبانيا، ألمانيا) أن تحذو حذوها في سحب جالياتها من مدينة فاس، ولقيت هذه الخطوة الكثير من التأييد بما فيها ألمانيا، وهذا ما أسقط يد السلطان عبد الحفيظ على مدينة فاس، فاضطر السلطان عبد الحفيظ إلى الاستسلام والرضوخ لفرنسا في شهر ماي سنة 1910م، وقد أفقده ذلك هيبته في المغرب باعتباره سلطان الجهاد ضد كل خطر أجنبي، وتوتر الرأي العام المغربي، وانفجر الوضع الداخلي في المغرب سنة 1911م[3]، وانفجرت الثورة في كل ربوع البلاد، وتركزت حول العاصمة فاس ويمكن أن تلخيص أسباب اندلاع الثورة المغربية في :

1. خضوع السلطان عبد الحفيظ للنفوذ الفرنسي إثر استسلامه لفرنسا في شهر أوت سنة 1910م.

---

(1) ج، آ، س، غرينفيل ، المرجع السابق، ص: 54.

(2) محمد بن الحسن الحجوي، **تقاييد تاريخية**، د.ن، الرباط، د.ت، ص: 40.

(3) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالغرب، ط2، المرجع السابق، ص:121.

2. سيطرة البعثة العسكرية الفرنسية على الجيش المغربي عن طريق عملها على احتكار تدريب الجيش المغربي، وزيادة عدد المدربين الفرنسيين وإعطائهم صلاحيات واسعة، وبحجة تنظيم الجيش المغربي أيضا عملت البعثة الفرنسية على تسريح القوات المغربية المتواجدة في فاس لتعيد تشكيلها على نحو جديد وشروط جديدة، وبالتالي استغنت عن عدد من هؤلاء الجنود المغاربة[1].
3. فرض السلطان عبد الحفيظ ضرائب جديدة، وجبايتها بالقوة مستخدما بذلك القوات الجديدة التي يديرها ويقودها الضباط الفرنسيين[2].

بدأت ثورة المغاربة منذ أواخر شهر سبتمبر 1910، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة بدأت القبائل الثائرة تشرع في فرض الحصار على العاصمة فاس، وفي أواخر شهر نوفمبر 1910 أحكم الثوار المغاربة حصار فاس، ونادوا بالمولى الزين سلطانا جديدا للمغرب، و وجدت فرنسا في هذه الحوادث ذريعة مناسبة للتدخل واحتلال العاصمة فاس بحجة حماية رعاياها والرعايا الأجانب، ولكي لا يثير تدخلها أزمة دولية جديدة حاولت أن يكون هذا التدخل بناءا على طلب السلطان عبد الحفيظ، وأن تحصل على موافقة الدول الأوروبية الكبرى على هذا التدخل بما فيها ألمانيا[3].

اكتفى المولى عبد الحفيظ في بادئ الأمر يطلب تسهيل إرسال القوات المغربية التي كان الفرنسيون يشرفون عليها وعلى تدريبها، ولكن هذا لم يكن كافيا بالنسبة لفرنسا التي كانت مصممة على التدخل، وأصدرت فرنسا الأوامر لقائد الاحتلال الفرنسي في منطقة الشاوية موانييه(moinie) ليهيئ قوة التدخل السريع في مدينة فاس، وشرعت هذه القوة بالتحرك، ووجهت نداءا استفزازيا للقبائل بموجب وقف القتال وتقديم خضوعها لقائد القوة المغربية المرافقة للقوات الفرنسية وللضباط الفرنسيين[4].

---

(1) Guennane, op .cit ,p,p:314,315.

(2) I bid, p: 316.

(3) محمد بن الحسن الحجوي، المرجع السابق، ص:45.

(4) جورج أوفيد، المرجع السابق، ص: 69.

اشتد الضغط الفرنسي على السلطان عبد الحفيظ للتدخل في فاس، وتبين للسلطان أنه لن يستطيع الحصول على أي نجدة مغربية مالم تسمح فرنسا بذلك، كما أن القوات الفرنسية شرعت فعلا بالزحف نحو مدينة فاس، فاضطر عبد الحفيظ إلى أن يطلب من فرنسا عدم التدخل الفعلي في المغرب، وان يكتفوا بالتدخل فقط في مدينة فاس، وفي 24 ماي دخل الفرنسيون مدينة فاس واحتلوها [1].

في هذا الوقت كان عداء الرأي العام الألماني لفرنسا في تزايد مستمر إثر إشراك ديلكاسيه في حكومة فرنسية جديدة تأسست في أوائل مارس سنة 1911م كوزير للحربية الفرنسية، وقد تبين للحكومة الألمانية أن تطور الأوضاع السريع في المغرب والتدخل الفرنسي في مدينة فاس سينهي المسألة المغربية لصالح فرنسا دون أن تنال ألمانيا ما تطمع فيه من تعويض، وعلى هذا الأساس بدأت ألمانيا تحذو حذو خلق العراقيل أمام العمل الفرنسي في المغرب، وبدأت تحرض اسبانيا للاشتراك مع فرنسا في حملة فاس أو القيام بعمل مماثل في منطقة نفوذها[2].

بدأت المحادثات الفرنسية الألمانية في مدينة برلين في أوائل شهر أفريل 1911م، وأعلنت فرنسا أنها ستدخل العاصمة المغربية فاس لإنقاذ الرعايا الأوروبيين من خطر الاحتلال، وان فكرة الاستيلاء على المغرب بعيدة كل البعد عن أذهان الفرنسيين، وأن احتلال مدينة فاس سيكون احتلالا مؤقتا لا أكثر، وأجاب وزير الخارجية الألمانية كيدرلن ويختر ( kidrlen wikter) قائلا: "إذا تكلمتم عن احتلال مؤقت للمغرب أي للعاصمة فاس فلن يصدقكم الألمان، فمتى رأيتم احتلالا من هذا النوع سينتهي"[3]، ومع هذا التصريح الجريء من قبل ألمانيا إلا أنها لم تعترض على مبدأ تدخل فرنسا في فاس، وإنما طلبت أن يكون هذا تحت ضغط الضرورة وأن يؤخذ برأيها في هذا التدخل، فألمانيا لم تبد اعتراضا حاسما لهذا التدخل لأنها كانت تنتظر أن يتورط الفرنسيون في المشاكل المغربية إلى الدرجة التي يصعب عليها الخروج،

---

(1) علال الخديمي، التدخل الأجنبي بدكالة، المرجع السابق، ص،ص: 212،216.

(2) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 312.

(3) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ط1، المرجع السابق، ص: 393.

وحينئذ توجه ألمانيا ضربتها القاسية في السيطرة على المغرب، لكن فرنسا لم تتردد في التدخل في مدينة فاس وفي المغرب عامة معتمدة على تأييد كل من انكلترا واسبانيا لها[1].

غيرت ألمانيا سياستها تجاه فرنسا لكيلا تخرج خالية الوفاض من المغرب،ولكي تضغط على فرنسا لتقدم تعويضات مناسبة لها،فقررت إرسال سفينة حربية إلى ميناء أغادير المغربي،وهذا ما سيتمخض عنه أحداث أغادير الثانية سنة 1911م التي اعتبرت أزمة خطيرة وضعت كل أوروبا سنة 1911 م على حافة نشوب حرب عالمية [2].

## المبحث الثالث: أزمة أغادير الثانية سنة 1911م وردود الأفعال المغربية اتجاهها:

بدأت ألمانيا منذ أحداث فاس 1911م تكيف سياستها على أساس واحد هو أن فرنسا ستضع يدها على المغرب، وان دخولها مدينة فاس يعني نهاية استقلال المغرب، ولا بد لها أن تضع الترتيبات اللازمة كي لا يتم ذلك دون حصول ألمانيا على تعويضات مناسبة في المغرب أو خارجه مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب، وفرنسا لم ترفض طلب ألمانيا وأكدت بأنها مستعدة لتعويض ألمانيا ولكن خارج المغرب، وكانت ألمانيا بدورها أيضا مستعدة لقبول مثل هذا التعويض، ولكنها قررت إرسال سفينة حربية إلى ميناء أغادير المغربي كوسيلة للضغط والتهديد على فرنسا لتقدم تعويضات مناسبة[3].

### 1- حادثة أغادير الثانية 1911م:

في شهر جويلية 1911م قررت ألمانيا إرسال مذكرة ألمانية إلى باريس ولندن ومدريد أي (إلى الحكومة الفرنسية في باريس، والحكومة الانكليزية في لندن والحكومة الاسبانية في مدريد) تعلن فيها ألمانيا أنها سترسل سفينة حربية (تسمى هذه السفينة البانثر الحربية) (أنظر

---

(1) :Guenane, op. cit ,p,p:318,320.

(2) يوسف أكمير، المرجع السابق، ص:136.

(3) R.antroygues, **le passé commercial d'Agadir**, **in**: **reveue maritime**, paris, 1930,p:816.

الملحق رقم 07ص 163) إلى أغادير لحماية الرعايا الألمان والمصالح الألمانية في المغرب،وستغادر هذه السفينة ميناء أغادير بمجرد عودة الأمور إلى حالتها الهادئة السابقة في المغرب [1].

أثارت ألمانيا أزمة جد خطيرة بهذه الخطوة وضعت قارة أوروبا كلها في شهر سبتمبر سنة 1911م على حافة نشوب حرب دولية، وتردد حديث الحرب أكثر من مرة، وكان أي خطا من أحد الجانبين (ألمانيا، فرنسا) كفيلة بإشعال نار الحرب، فألمانيا بخطوتها هذه أرادت أن تحمي مصالحها في منطقة أغادير، وبالفعل فقد كانت أغادير بالنسبة للألمان المنفذ الطبيعي لمنطقة غنية استطاعت المؤسسات الألمانية العاملة بالمغرب، أن تكون لها فيها مصالح معتبرة، وقد تمكن عملاء تلك المؤسسات من توسيع معاملاتهم بالمنطقة (أغادير) خاصة[2].

كان عملاء مؤسسة الإخوان مانسمان (mannesmann)، وشركة ويربورغ (werburg) الألمانيتين أكثر نشاطا في هذه المنطقة أي في منطقة أغادير،وكان اهتمام المؤسستين المذكورتين منصبا على اكتشاف المراكز المنجمية وشراء الأراضي، وعقد الصلات مع السكان ومنح بطاقات الحماية الألمانية للمغاربة، والجدير بالإشارة أن النفوذ الألماني بمنطقة أغادير بدأ انطلاقا من بناء علاقات الصداقة بين سكان أغادير والرعايا الألمان المقيمين بالمغرب، وهذا ما سهل مهمة ألمانيا في فرض نفوذها على هذه المنطقة (أي أغادير)[3]. وهذا هو الأمر الذي من ورائه أقدمت ألمانيا على خطوة إرسال سفينة حربية إلى ميناء أغادير بحجة حماية رعاياها ومحمييها،وكذلك لحماية المصالح الاقتصادية الألمانية المعتبرة في أغادير[4].

فوجئت فرنسا بحادث التدخل العسكري الألماني في المغرب، خاصة وأن الحادث وقع في ظرف حساس عرفت فيه البلاد المغربية تغييرا سياسيا واضحا برضوخ السلطان عبد الحفيظ للتدخل الفرنسي في عاصمة المغرب فاس سنة 1911 م، وهذا الحادث أثار في نفس الوزير الفرنسي الأول الجديد كايلوكس (caillaux) عدة تساؤلات حول ما الذي يريده الألمان

---

(1) يوسف أكمير، المرجع السابق، ص: 138.

(2) جموعي مشري، المرجع السابق، ص: 242.

(3) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص: 328.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي، المرجع السابق، ص،ص: 244،245.

بخطوتهم هذه (أي إرسال السفينة الحربية بانثر إلى ميناء أغادير)، وقد رفض كايلوكس فكرة إرسال سفن حربية فرنسية إلى الصويرة لما في الاقتراح من خطورة، لأنه يمكن أن يسبب نشوب حرب بين الدولتين (أي بين ألمانيا وفرنسا)، ولهذا أعطت الأوامر للحربية الفرنسية في مدينة الصويرة بعدم إرسال أي سفينة إلى هذه المدينة[1].

حاولت فرنسا أن تحصل على تأييد عملي من بريطانيا واسبانيا حول التصدي لخطوة ألمانيا، لكن الحكومة البريطانية اكتفت بالتأييد الدبلوماسي، ونصحت فرنسا بالتفاوض مع ألمانيا، كما اقترحت بريطانيا أيضا إجراء مفاوضات رباعية(فرنسا وألمانيا واسبانيا وانكلترا)حول ضرورة رؤية الأمور تعود إلى سابق عهدها، وذلك بانسحاب كل من فرنسا وألمانيا من التدخل في المغرب دون التخلي عن أي شيء، أي الامتيازات التي حصلوا عليها سابقا [2].

دخلت ألمانيا وفرنسا في مفاوضات لمدة طويلة، ففي البداية حاولت فرنسا معرفة النوايا الحقيقية للحكومة الألمانية، كما وقعت بعض الخلافات بين ألمانيا وفرنسا حول مكان المفاوضات، وأصر كل جانب على أن تجري في عاصمته، ويبدوا أن وجهة النظر الألمانية هي التي تغلبت في الأخير، إذ دارت المفاوضات في برلين عاصمة ألمانيا، وجرت هذه المفاوضات بين السفير الفرنسي في ألمانيا كامبون (Cambon) وكاتب الدولة الألماني في الخارجية الألمانية كيدرلن (kiderlen)[3]، ويمكن تقسيم هذه المفاوضات إلى مرحلتين هامتين هما:

### -المرحلة الأولى من جويلية إلى أوت 1911م:

كانت هذه المرحلة صعبة جدا، ولكن ألمانيا وفرنسا تمكنتا من تحديد أهدافهما ومواقفهما، إذ طالبت ألمانيا بتعويض مناسب مقابل انسحابها من المغرب، وأشارت ألمانيا أيضا

---

(1) محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص،ص: 594، 597.

(2) بوعسريةبوشتة وشريف محمد، **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بمكناس وأحوازها، (1911-1956)، الجذور والمظاهر**، منشورات وزارة الثقافة المغربية،المغرب، 2005، ص: 39.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 126.

إلى إمكانية قبولها تعويضات مناسبة بمنطقة الكونغو[1]، وعندما اقترحت فرنسا منح ألمانيا امتيازات اقتصادية مقابل اعترافها بالحماية الفرنسية على المغرب، رفض الجانب الألماني الاقتراح وجدد مطالبته بالكونغو الفرنسي كله كثمن للتخلي النهائي عن المغرب، مع المحافظة على امتيازات الألمان بالمغرب، كما نبه كاتب الدولة الألماني كيدرلن إلى أن الرأي العام الألماني يعقد آمالا كبيرة من المغرب، وأن جانبا من الشعب الألماني يفكر في الحرب مع فرنسا كوسيلة لمنع فرنسا من الاستحواذ على المغرب وحدها[2].

أما الطرف الفرنسي فبين بأن الرأي العام الفرنسي لن يقبل التضحيات التي تطالب بها ألمانيا (أي منح ألمانيا الكونغو الفرنسي كله)، وأوضحت فرنسا استحالة التخلي عن الكونغو كله، وفي شهر أوت 1911 تحسن جو المفاوضات الفرنسية الألمانية، وأظهر الجانب الألماني بعض المرونة والليونة، حيث حدد أجزاء معينة من الكونغو، وطالب بضمانات لنشاط المؤسسات الألمانية بمنطقة أغادير المغربية[3].

- **المرحلة الثانية: من سبتمبر إلى نوفمبر1911 م:**

تدخلت في هذه المرحلة عدة عوامل دفعت بألمانيا وفرنسا إلى الإسراع باتفاقهما حول المسألة المغربية، ومن بين هذه العوامل:

- ضغط الرأي العام في كلا الدولتين (فرنسا وألمانيا)، وظهور دعوات إلى الحرب سواء بفرنسا أو ألمانيا.

---

(1) الكونغو: سمي الكونغو البلجيكي نسبة للدولة التي استعمرته وهي بلجيكا، تبلغ مساحته تقريبا الملونين من الكيلومترات المربعة، ويطل الكونغو على المحيط الأطلسي بساحل يمتد عشرين ميلا يقع غالبه شمال نهر الكونغو، الذي يعتبر أطول نهر في إفريقيا كله. ينظر: عبد القادر مصطفى المحيشي، وعبد العباس فضيخ وآخرون، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، د.ت، ص،ص: 110،113.

(2) جوزيف كي زيربو، **تاريخ إفريقيا السوداء**، تر: مختار سويفي، دار الكتاب المصري، مصر، 1984، ص: 822.

(3) عمر عبد العزيز عمر، وجمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، دار المعرفة الجامعية، د.ب، 2009، ص:369.

- الضغط البريطاني على الدولتين (فرنسا وألمانيا) معا للتفاهم، والتلميح إلى أن البديل لهذا الخلاف بين الدولتين هو انعقاد مؤتمر دولي.

- الأزمة الليبية التي أثارها التدخل الايطالي في طرابلس سنة 1911م.

- حدوث أزمة مالية بألمانيا نتيجة لسحب رؤوس الأموال من طرف الفرنسيين المقيمين بألمانيا.

في 14 أكتوبر سنة 1911 حصل الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا حول المغرب الأقصى، وقد تشبثت ألمانيا بامتيازات الحماية القنصلية، ومبدأ السمسرة العمومية للمشاريع الاقتصادية بالمغرب[1]، أما بالنسبة للكونغو فقد استمرت المفاوضات بين ألمانيا وفرنسا حول تحديد التنازلات الفرنسية بالكونغو إلى 04 نوفمبر سنة 1911م، وقد جاء الاتفاق بين الطرفين حلا وسطا تعهدت فيه ألمانيا بعدم عرقلة الاحتلال الفرنسي للمغرب، وفرض الحماية الفرنسية عليه، وفرنسا بدورها أيضا تعهدت بالمحافظة على المساواة الاقتصادية، ومبدأ السمسرة العمومية لمشروعات الأشغال العامة، ومنح امتيازات للمؤسسات الألمانية سواء في مسألة المناجم أو في مسألة السكك الحديدية[2].

أما الاتفاق حول الكونغو، فقط حصلت فيه ألمانيا على حوالي 250.000كلم$^2$ تقريبا من الكونغو الأوسط، وامتيازات أخرى للمؤسسات الألمانية بالمنطقة ، مثل حرية التجارة والصناعة المنجمية في الكونغو، فهذا الاتفاق الذي حصل بين ألمانيا وفرنسا سنة 1911 لم يلق الترحاب في أوساط الشعب الألماني ولا الشعب الفرنسي، وحتى في أوساط المغاربة[3]، فقد هوجم الاتفاق من طرف الدول الثلاث (فرنسا، ألمانيا، المغرب)، حيث اعتبر الألمان أن التفريط في المغرب خسارة كبرى لن تعوض، واعتبر الفرنسيون أن الاتفاق منح ألمانيا تعويضات كبيرة

---

[1] السوسي محمد المختار، **المعسول**، ج:15، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ت ،ص: 233.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ط2، المرجع السابق، ص: 130.

[3] محمد خير فارس، المسألة المغربية، المرجع السابق، ص: 612.

دون أن تفقد شيئا في المغرب ما عدا اعترافها بالحماية الفرنسية على المغرب، ولكن هذه النظرة كانت نظرة عامة،فالنظرة الخاصة تبرر أن ألمانيا كانت هي الخاسرة الوحيدة في المغرب [1].

إن اتفاق 04 نوفمبر سنة 1911م،يعتبر اتفاقا أنهى الأزمة الألمانية الفرنسية،لكنه أوضح أهم شيء هو، الهفوات الموجودة في السياسة الألمانية ،والتي تمثلت في التوتر والتردد، الامر الذي فتح الطريق أمام الإصرار الفرنسي على احتلال المغرب ، فالمساندة الواضحة من طرف ألمانيا للاحتلال الفرنسي للمناطق المغربية أفادها أكثر مما كانت ستكسبه لو وقفت بجانب المغاربة موقفا واضحا ، والمغاربة بدورهم لم يسكتوا على التدخل الألماني في ميناء أغادير وكان موقفهم واضحا تجاه كل مؤامرة كانت تحاك ضدهم وضد أمنهم واستقرارهم [2].

## 2- موقف الشعب المغربي من التدخل الألماني العسكري بأغادير:

عندما رست السفينة الألمانية الحربية بميناء أغادير سنة 1911م، وانعقاد الاتفاق الفرنسي الألماني في 04 نوفمبر سنة 1911م، جاء الرد المغربي الرسمي مغايرا تماما لما هو معروف عنه ،ففي البداية أثار التدخل الألماني بميناء أغادير آمال السلطان المغربي عبد الحفيظ ورعيته ، في أن يكون هذا التدخل من قبل ألمانيا بداية جديدة لتدويل المسالة المغربية، وعرقلة مشروع الاحتلال الفرنسي الذي شرعت فرنسا في تنفيذه بخطوات واسعة،ومن هنا تأمل عبد الحفيظ كثيرا من هذا التدخل ووجد أن تدخل ألمانيا في أغادير لا يخرج عن ثلاثة احتمالات هي:

- **الاحتمال الأول**: إن الدول المعنية بالقضية المغربية لم تستطع المحافظة على مبادئ ميثاق الجزيرة الخضراء سنة 1906م، فاتفقت هذه الدول خاصة فرنسا وألمانيا على تقسيم المغرب، وهذا الاحتمال خطير جدا في رأي السلطان المغربي عبد الحفيظ.

---

[1] محمد المختار السوسي، المرجع السابق، ص: 246 .

[2] علال الخديمي، **ندوة تاريخية حول ألمانيا والمغرب في بداية القرن العشرين**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ،1991 ص: 33.

- **الاحتمال الثاني**: ألمانيا لم تجد أي اعتراض للتدخل الفرنسي في المغرب، وباحتلال العاصمة فاس سنة 1911م حصل الاعتراض الفعلي، وبالتالي كان لابد من التدخل العسكري لألمانيا في ميناء أغادير.

- **الاحتمال الثالث**: هذا التدخل العسكري من قبل ألمانيا ارتكب قصدا ليضطر الفرنسيون إلى إرضاء الألمانيين[1].

- كان **الاحتمال الثالث** الذي فكر فيه السلطان عبد الحفيظ هو السبيل الوحيد الذي جعل عبد الحفيظ يخطو خطوة عدم التشدد مع الفرنسيين، وبالفعل فكل آمال السلطان عبد الحفيظ خابت باتفاق فرنسا مع ألمانيا في 04 نوفمبر 1911، فقرر أن المصير الذي وعد به المغاربة يوم أعلن الجهاد لا يمكن أن يتحقق، فقد أصبح المغرب في يد فرنسا بإزاحة الخلاف بينها وبين ألمانيا، وبهذا فضل عبد الحفيظ التنازل عن الحكم سنة 1911م[2].

أما إذا تحدثنا عن موقف المغاربة من التدخل العسكري الألماني بأغادير فيمكننا أن نقول، أن المغاربة رفضوا هذا التدخل واعتبروه تعديا واضح الأهداف من جانب الألمان على المغرب، والأمر الذي زاد من معارضة المغاربة لهذا التدخل الألماني، هو اتفاق فرنسا وألمانيا في نوفمبر 1911، وانطلقت الدعوة للجهاد في أوساط قبائل الجنوب المغربي كـــــ: (قبيلة كوسيمة وهشتوكة واداوتنان)، حيث اهمت هذه القبائل الثلاث قائدهم عبد الرحمان بن سعيد الكلولي بمساعدة الألمان[3].

هذا الحادث أي التدخل الألماني في أغادير كان مناسبة جد مهمة لسعي بعض أهل الفضل في الإصلاح بين الناس، وإلى توحيد صفوفهم لمواجهة الخطر الأجنبي، ورفع راية الدفاع عن الوطن ضد الغزاة الأجانب[4]، أما قائد قوات الجنوب المغربي عبد الرحمان بن سعيد الكلولي اعتبر أن موقف المغاربة المعارض للتدخل الألماني في أغادير هو موقف ناشئ عن الجهل بأحوال

---

(1) محمد المختار السوسي، المرجع السابق، ص: 246.

(2) علال الخديمي، المرجع السابق، ص: 132.

(3) غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، المرجع السابق، ص: 313.

(4) بن عبد الله عبد العزيز، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، المرجع السابق، ص: 212.

الأجانب، وطلب من المخزن أن يبعث برسائل لأعيان منطقة الجنوب (سوس، وإدواتنان) يدعوهم فيها إلى الهدوء والسكينة، فهذا القائد (أي الكلولي) لم يكن يعارض الوجود الألماني بأغادير[1].

ويمكن القول من هذا كله (أي حادثة أغادير 1911 والاتفاق الألماني الفرنسي 04 نوفمبر 1911)، أن حادثة أغادير سنة1911 م كانت نهاية للمشاكل الألمانية الفرنسية، لكن التفاهم الفرنسي الألماني بعد الحادث آثار في المغرب صراعا جديدا، بين نظام الحماية المفروض سنة 1912م، وبين الشعب المغربي الذي أعلن الجهاد ورفع راية المقاومة وتحقيق استقلال المغرب من الغزاة الأجانب[2].

وخلاصة القول هي أن العلاقات الألمانية الفرنسية عرفت بعض الانفراج بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء، فهذا الانفراج كان نتيجة إدراك ألمانيا في الأخير أن فرنسا انتصرت بفضل حلفائها، واستطاعت أن تحكم قبضتها على المغرب، فالوسيلة الوحيدة أمام ألمانيا هي التقرب من فرنسا للخروج ولو بجزء قليل من المغرب، فكان الضغط والتهديد هو الوسيلة التي أتت بعد التقرب من فرنسا ، لكن هذه الأخيرة أفشلت كل مخططات ألمانيا واستطاعت أن تفاوضها ولكن خارج المغرب، الامر الذي سمح لفرنسا السير نحو فرض الحماية على المغرب، وبهذا سويت جميع الخلافات القائمة بين ألمانيا وفرنسا وبالمقابل فقدان المغرب لسيادته واستقراره .

---

(1) يوسف أكمير، المرجع السابق، ص: 201.

(2) محمد القبلي، المرجع السابق، ص،ص: 525،528.

# الخـــاتـــمة

بعد دراسة موضوع التنافس الفرنسي الألماني حول المغرب الأقصى في الفترة مابين 1880م إلى 1911م يمكن أن نلخص إلى أهم النتائج التي تؤكد هذا التنافس والتي تتمثل في:

بعد أن تم لفرنسا إخضاع الجزائر سنة 1830 بدأت تسعى لمد هذه السيطرة إلى المغرب، وهذا الأمر وضع المغرب أمام الأمر الواقع، فقد تطورت أوضاعه الداخلية السياسية والاقتصادية من السيئ إلى الأسوأ، خاصة بعد العلاقات التي ربطت المغرب بالدول الأوروبية.

مارست الدول الأوروبية عدة ضغوط سياسية وعسكرية وحتى اقتصادية عن طريق اعتمادها على عقد الاتفاقيات التجارية مع المغرب، مثل الاتفاقية المغربية البريطانية سنة 1856، الاتفاقية الاسبانية المغربية لسنة 1861، وأخيرا تسوية 1863 بين المغرب وفرنسا .

فتحت الدول الأوروبية المغرب تجاريا أمام تنافسها عليه ،و ذلك لتكريس التغلغل الأوروبي بشكل أكبر نتيجة هذه الاتفاقيات.

عرفت العلاقات المغربية الأوروبية تطورا واضحا منذ اعتلاء السلطان الحسن الأول العرش سنة 1873، فمنذ هذا التاريخ أصبحت العلاقات الأوروبية تفرض على المغرب، فكانت هذه العلاقات هي علاقات تجارية بالدرجة الأولى.

أرادت الدول الأوروبية استغلال المغرب اقتصاديا وامتلاكه تجاريا، الأمر الذي من ورائه عمل السلطان الحسن الأول جاهدا لتوطيد نفوذ حكمه في الداخل، واسترجاع هيبة المغرب في نظر الدول الأخرى.

انتشرت ظاهرة الحمايات القنصلية في المغرب، الأمر الذي لفت انتباه السلطان الحسن الأول فاتجه نحو المطالبة بعقد مؤتمر دولي سنة 1880م للنظر في هذه المشكلة، إلا أن نتائج هذا المؤتمر زادت من تعميق الأزمة.

بدل وضع حد لمشكلة الحمايات القنصلية صادق المتآمرون الأوروبيون على تكريسها وتعزيزها أكثر، حيث أعطيت بموجب هذا المؤتمر حق الملكية للأجانب بالمغرب، الأمر الذي رحبت به ألمانيا، واستطاعت أن تدخل مجال التنافس الأوروبي على المغرب من عدة أبواب،

وهذا لتدعيم وجودها في المغرب خاصة بعد دخولها المتأخر لساحة الصراعات الدولية حول هذا البلد.

أرادت فرنسا أن تتخلص من قيود التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى، وهذا بجعل المغرب خالصا لها لوحدها، فاتجهت إلى عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول ذات المصلحة، هذه الاتفاقيات أطلقت يد فرنسا في المغرب.

لم تسلم فرنسا من تجاهلها لألمانيا التي قررت إعلان العداء ضدها، فاتجهت نحو سياسة إفشال كل المخططات الفرنسية في البلاد المغربية، الأمر الذي نشأ عنه أزمة خطيرة في تاريخ المغرب وأوروبا على حد سواء، فكادت أزمة 1905 أن تشن حرب عالمية تكون نتائجها وخيمة على المستوى الداخلي وحتى الخارجي.

أكد مؤتمر الجزيرة الخضراء المنعقد سنة 1906م استمرار التوغل الأوروبي على المغرب الأقصى ، حيث وضع هذا المؤتمر مصالح الدول الأوروبية فوق مصلحة المغرب، وجاءت قرارات المؤتمر خدمة لوجهة النظر الاستعمارية على حساب استقلال المغرب، الأمر الذي خيب أمال المغاربة، وأفشل مخططات ألمانيا، التي تهدف إلى فرض الهيمنة على المغرب الأقصى والتخلص من قيود المنافسات الدولية حول المنطقة.

أدت نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 إلى إدراك ألمانيا خطورة مخططات فرنسا وحلفائها، فقررت الاتجاه نحو التفاوض مع فرنسا، والمغرب، وفرنسا بدورها قررت أن لا تخاطر بإعلان العداء ضد ألمانيا، وهذا لكي تجعل المغرب كله خالصا لها دون غيرها من الدول، انتهت المفاوضات الألمانية الفرنسية باتفاق 09 فبراير 1909م، الذي حدد مصالح الطرفين في المغرب.

أدت التطورات الداخلية للمغرب إلى استمرار الاحتلال الجزئي له، وذلك باحتلال العديد من المدن المغربية الهامة والإستراتيجية، الأمر الذي أثار غضب ألمانيا، فقررت التدخل لمنع مخططات فرنسا بإرسالها سفينة حربية لحماية رعاياها في مدينة أغادير المغربية.

حدثت أزمة خطيرة في تاريخ المغرب، هذه الأزمة هي أزمة أغادير الثانية، التي اعتبرت خطوة مباشرة للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب الداخلية.

أثار التدخل الألماني في المغرب مخاوف فرنسا، فقررت إحباط محاولة ألمانيا التي ترمي إلى إفشال مخططات فرنسا، فمنحت هذه الأخيرة ألمانيا مساحات من أراضي الكونغو الفرنسية.

تمكنت فرنسا من إزاحة العقبة الكبرى التي كانت تمنع احتلالها للمغرب، وتمكنت فرنسا من الانفراد بالمغرب وفرض الحماية عليه سنة1912.

كان رد فعل المغاربة من التدخل الألماني في المغرب واضحا، فأدركوا أن هذا التدخل مراده فرض الهيمنة الأجنبية المسيحية على بلاد إسلامية، فاندلعت الثورات الرافضة لأي تدخل أجنبي في المغرب.

ومجمل القول أن طبيعة العلاقات الألمانية الفرنسية حول المسالة المغربية كانت متوترة باستمرار وتنافسية بامتياز، الامر الذي لفت انتباه المؤرخين سواء المتخصصين أو غير المتخصصين لإثارة هذه الدراسة، إلا أن هذه الإثارة تميزت بالانعدام والقلة في إبراز مختلف الأسباب والدوافع والمظاهر التي كانت أهم أركان التنافس الألماني الفرنسي حول المغرب الأقصى.

التنافس الفرنسي الألماني حول المغرب الأقصى لم يكن المحطة الوحيدة في تاريخ المغرب ، فالتنافس الأوروبي عليه كان كبيرا جدا تارة بين ألمانيا وانجلترا ، وتارة أخرى بين فرنسا وانجلترا وتارة بين ألمانيا وفرنسا وانجلترا واسبانيا .

وما يتضح من دراسة هذا الموضوع أن فرنسا كانت مصرة جدا لضم المغرب الأقصى ضمن سيطرتها، إذ استطاعت أن تنوع من أساليب مناوراتها لتحقيق أهدافها بالمغرب، وبذلك أصبح المغرب العربي برمته تحت الهيمنة الاستعمارية الأوروبية.

ويبرز البحث من خلال جوانبه المتعددة، الضعف الذي كان المغرب يعاني منه في ظل ظاهرة التنافس الأوروبي عليه، وخاصة بين ألمانيا وفرنسا، وبالذات في هذه الفترة المدروسة والتي امتاز المغرب فيها بصراع مع نفسه ومع عالمه الخارجي في آن واحد.

مع ذلك فإن الاستنتاجات والدراسة التي توصلنا إليها لا تعدو أن تكون إلا مساهمة متواضعة في بحث لا يزال يحتاج إلى مجهودات كبيرة من طرفنا قصد إعطائه حقه من الدراسة والتحليل.

# الملاحق

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مقتطف من المعاهدة المبرمة بين المغرب وإنجلترا سنة 1856 م | 157 |
| 02 | مصادقة السلطان المغربي عبد الرحمان على المعاهدة الإنجليزية المغربية 1856 م | 158 |
| 03 | سفير الفرنسي المفوض في المغرب بتطبيق الإصلاحات تاياندیه 1905 م | 159 |
| 04 | مراسم إستقبال الإمبراطور الألماني غيليوم الثاني سنة 1905 م | 160 |
| 05 | الظهير وافق بمقتضاه المولى عبد العزيز على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 م | 161 |
| 06 | التغلغل الأوروبي بالمغرب الأقصى من سنة 1884 الى 1911 م | 162 |
| 07 | البارجة ( إس.إم.إس بانثر ) التي أرسلتها ألمانيا لتهديد فرنسا بقصف مدينة أغادير سنة 1911 | 163 |

**الملحق رقم 01:**[1]

مقتطف من المعاهدة المبرمة بين المغرب وإنجلترا سنة 1856 م

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص: 467

**الملحق رقم 02:** [1]

مصادقة السلطان المغربي عبد الرحمان على المعاهدة الإنجليزية المغربية 1856 م

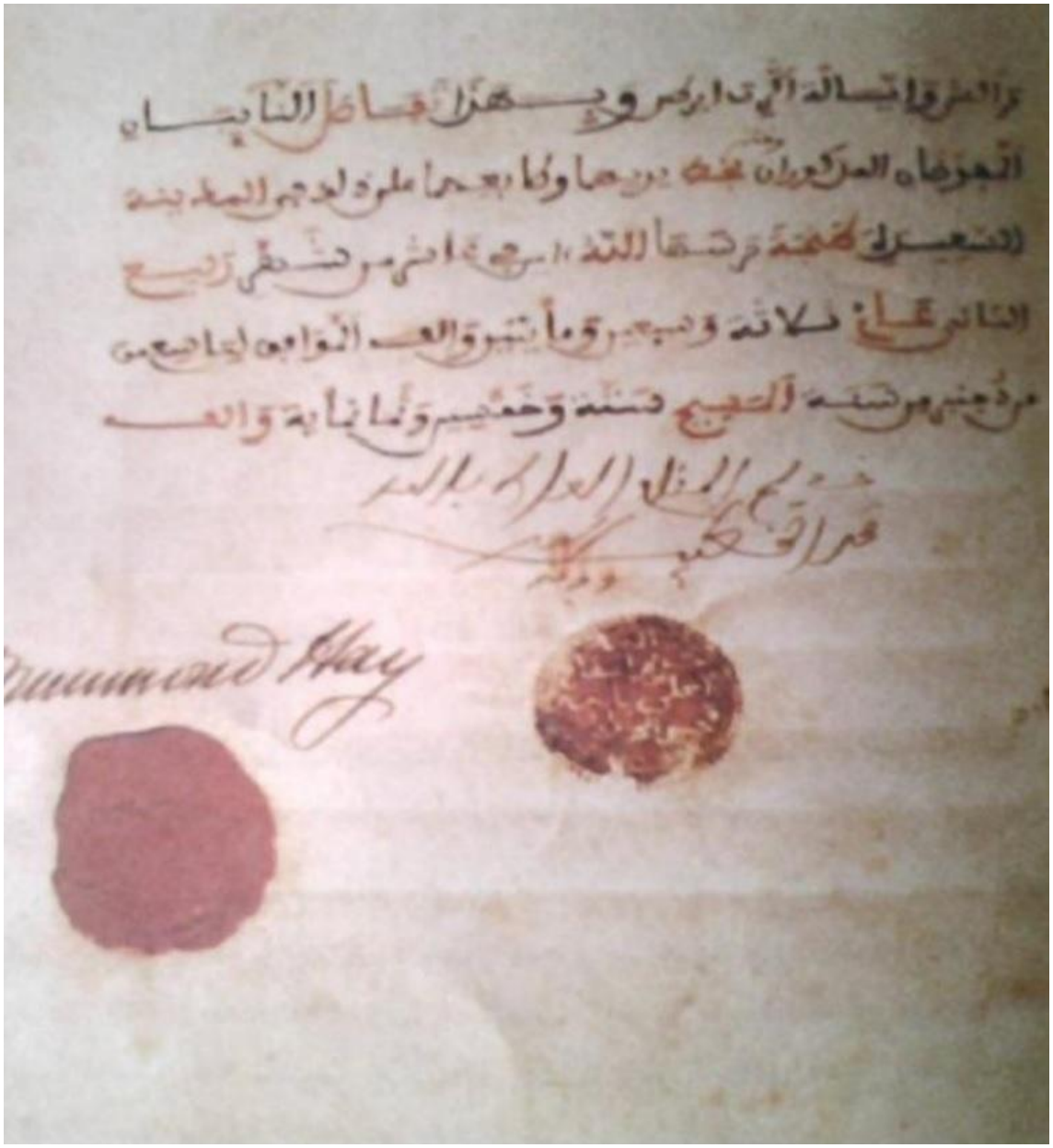

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص: 467.

**الملحق رقم 03:** [1]

سفير الفرنسي المفوض في المغرب بتطبيق الإصلاحات تاياندیه 1905 م

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص: 507.

**الملحق رقم 04:**[1]

مراسم إستقبال الإمبراطور الألماني غيليوم الثاني سنة 1905 م

[1] www.sasapost.com/all-you-need-toknow-about-the-moroccan-algerian-conflict/amp/implications-and-causes : 11/05/2019 : و.د 17: 28 و.خ 18: 15

**الملحق رقم 05:**[1]

الظهير وافق بمقتضاه المولى عبد العزيز على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 م

[1] عبد الهادي تازي، المرجع السابق، ص: 60

**الملحق رقم 06:**[1]

التغلغل الأوروبي بالمغرب الأقصى من سنة 1884 الى 1911 م

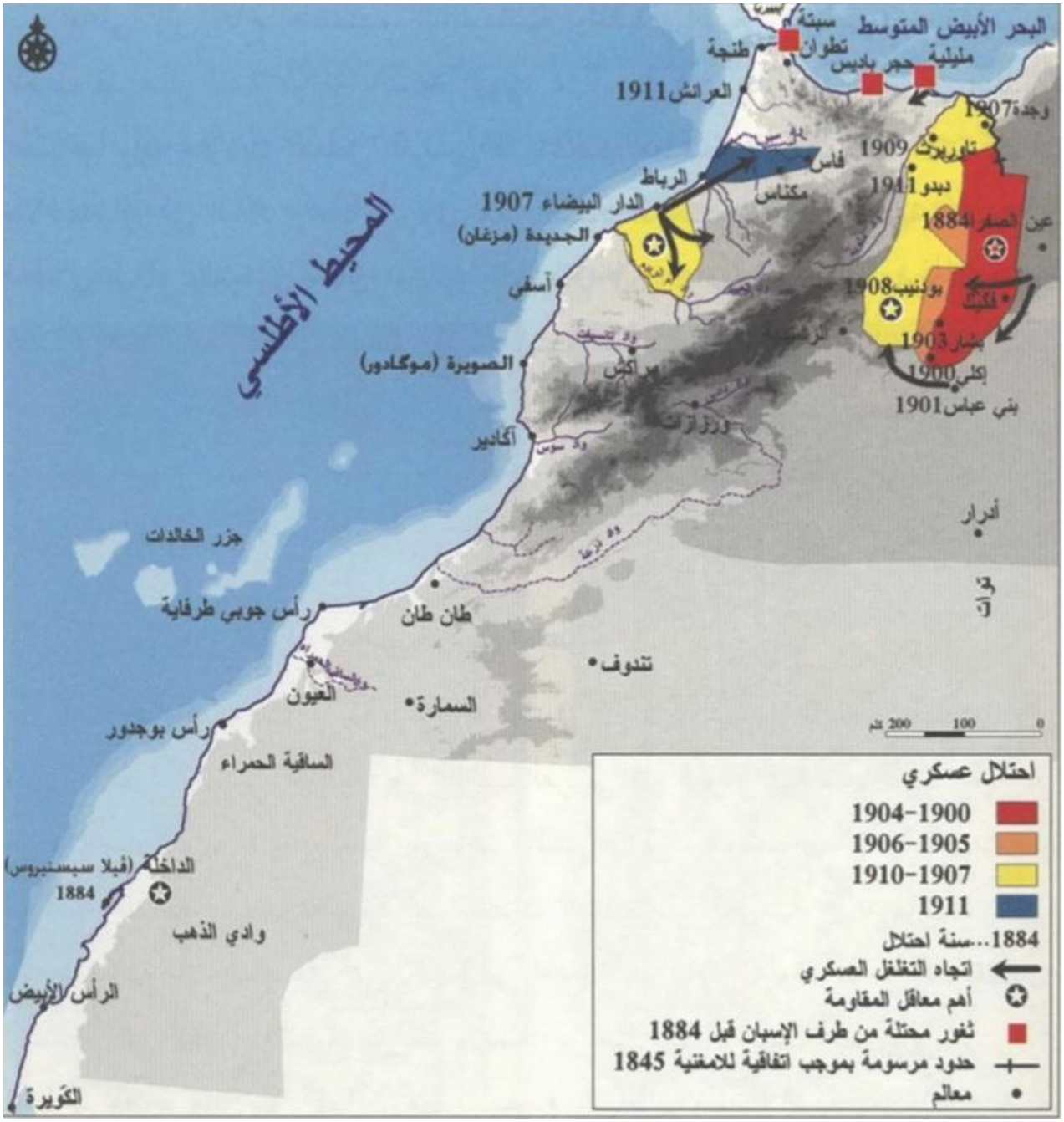


[1] دانيال نوردمان، **جيش الجزائر والمغرب دينامية الغزو أواخر القرن التاسع عشر**، تر: منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1996، ص: 51.

**الملحق 07:**[1]

البارجة ( إس.إم.إس بانثر ) التي أرسلتها ألمانيا لتهديد فرنسا بقصف مدينة أغادير سنة 1911

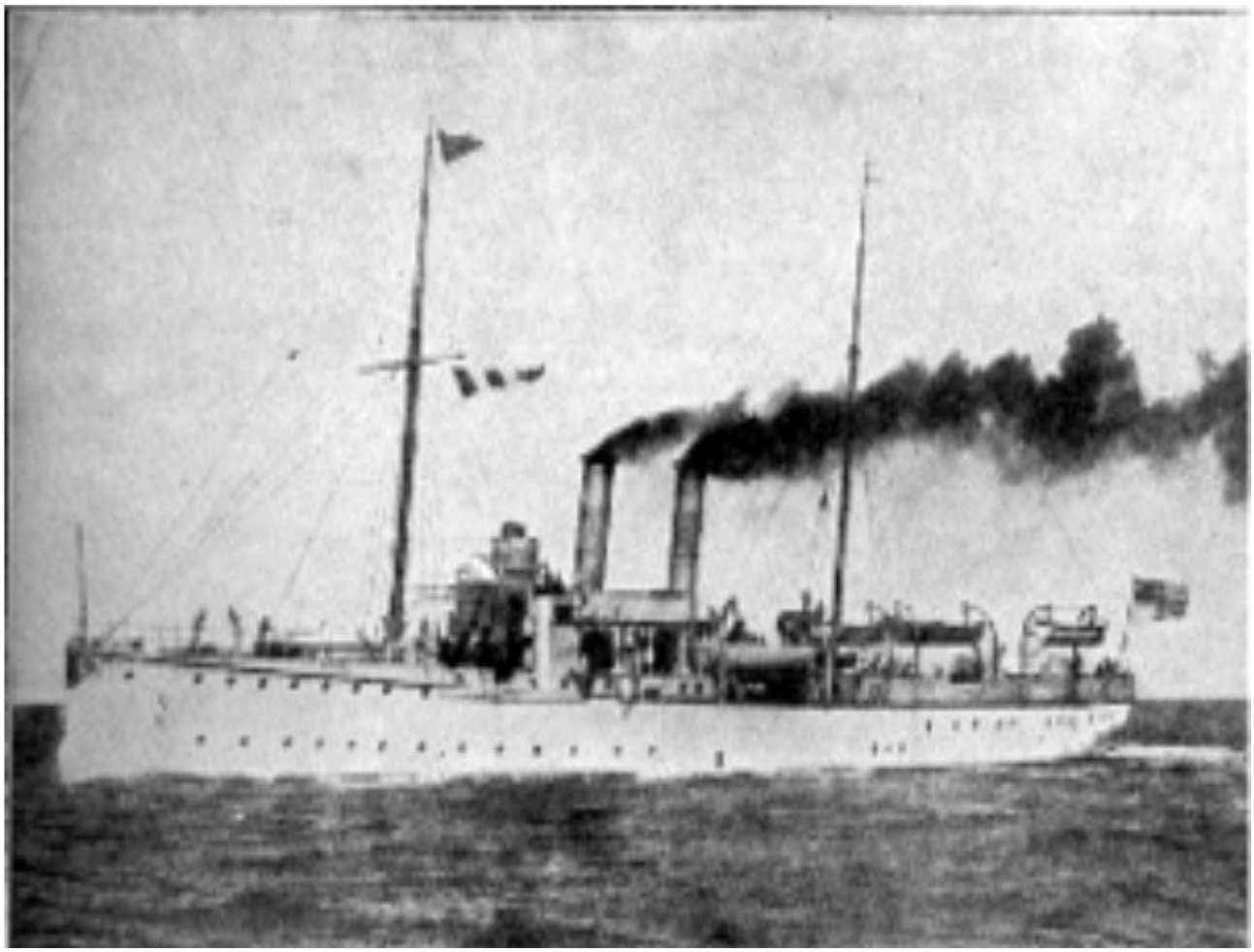

[1] منتدى المعرفة www.marefa.org ، ت د ، 2019/05/11 ، و د : 28: 17 و خ : 15: 18

# قائمة

# البيبليوغرافيا

**أولا:قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:**

**1) قائمة المصادر:**

1-بوشوعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب 1865-1894، تقد: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط ،1984.

2- بوعشرين الحسن بن الطيب ، التنبيه المعرب عما آل إليه حال المغرب، تق وتص: محمد المنوني، دار النشر للمعرفة، ط1، الرباط،1994.

3- التازي عبد الهادي ، العلاقات بين المغرب والدول الأوروبية التي تنظم اليوم فيما يسمى بالمجموعات الأوروبية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1988.

4-حجي محمد ، منوعات محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.

5-ابن زيدان عبد الرحمان ، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، ج:3، المطبعة الوطنية، ط1، الرباط ،1930.

6- ، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1961.

7- ، العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج:2، د.ن، الرباط،1961.

8- ، العلائق السياسية للدولة العلوية، تق و تح: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.

9-السوسي محمد المختار، المعسول، ج:15، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ت.

10- سيكرج أحمد، الظل الوريف في محاربة الريف، درا وتح: رشيد بشوتي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2010.

11- العروي عبد الله ، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 1999.

12- العلوي إسماعيل مولاي عبد الحميد ، تاريخ وجدة وانكاد في دوحة الأمجاد.ج:1، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1985.

13- الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب، مطبعة الرسالة، ط1، القاهرة، 1948.

14- الفاسي علال ، نداء القاهرة، المطبعة الاقتصادية، الدار البيضاء، 1959.

15- الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج: 4، شركة فاس للطباعة، ط1، القاهرة، 2006.

16- بن محمد الرشيد إسماعيل، جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى عصر محمد الخامس، مطبعة فضالة، ط1، المغرب، 1957.

17- المريني عبد الحق، الجيش المغربي عبر التاريخ، المطبعة الأمنية، الرباط، د.ت.

18- المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج: 1، المطبعة الأمنية، ط1، الرباط،1973.

19- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد ، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج:09، تح،و تع: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.

20- الوزاني التهامي، المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب، تح وتع: محمد ابن عزوز حكيم، د.ن، الرباط، 1980.

21- الوزاني محمد حسن ، خطب من 1933 حتى 1957، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،الرباط، 1988.

## 2) قائمة المراجع:

22- أرنو لويس ، زمن "لمحلات السلطانية"، الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912، تر: محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000.

23- أفا عمر، وبودميعة محمد بن الحسين، معلمة المغرب، م: 05، مطابع سنا، 1992.

24- أكمير يوسف ، مقاربة تاريخية لازمة أكادير 1911م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أغادير، 2011.

25- أكنينح العربي ، آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل، مطبعة انفو، الرباط، المغرب، 2004.

26- أوفيد جورج ، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية "1905-1955"، ج:1، تر: محمد التركي وآخرون، دار توبقال للنشر، د.ب، 1987.

27- برادة عبد الرحيم، اسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية (1931-1956م)، ج:12، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007.

28- بطريق عبد الحميد ، التيارات السياسية المعاصرة من1815الى1960، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

29- بنشنهو عبد الحميد ، البيان المطرب لنظام حكومة المغرب الأقصى، مطبعة الأمنية العربية، الرباط ،1951.

30- بنشنهو عبد الحميد ، النظام الإداري بالمغرب، مطبعة الأمنية، ط4، الرباط، 1963.

31- بورقباح السعيد ، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية، م: 2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1996.

32- بوزويتة سمير، المغرب في الكتابات الفرنسية 1832-1912م، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007.

33- بوعسرية بوشتة وشريف محمد، المقاومة المسلحة والحركة الوطنية بمكناس وأحوازها، (1911-1956)، الجذور والمظاهر، منشورات وزارة الثقافة المغربية، المغرب، 2005.

34- بولربح علي ، تطور البحث الجغرافي حول المغرب، مطبعة إخوان سليكي، ط1، طنجة، 2006.

35- بيلون البرنس فون ، مذكرات سياسية ألمانية، تر: نجيب زينب، دار الأمير، بيروت ،1930.

36- التوفيق أحمد ، مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في الق19 (اينولتان من 1850 إلى1912)، ج: 1، مطبعة دار النشر المغربية، الرباط، 1978.

37- الجابري محمد عابد ، المغرب المعاصر (الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية)، مؤسسة بنشرة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، بيروت،1988.

38- الجابري محمد عابد ،"مواقف إضاءات وشهادات"، المطرب لنظام حكومة المغرب (المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارات)، د.ن، الدار البيضاء، 1995.

39- جلال حسن ، الثورة الفرنسية، مطبعة دار المكتب المصري، القاهرة، 1927.

40- جلال يحي، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، بيروت، 1983.

41- جلال يحي، المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج:3 ، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

42- الجمل شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير العصر الحديث والفترة المعاصرة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1977.

43- الجمل شوقي عطا الله ، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، ط2، الرياض، السعودية، 2002.

44- الجمل شوقي عطا الله ،و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة،المكتب المصري، القاهرة، 2000.

45- جموعي مشري، تاريخ المغرب العربي الحديث، المعهد التربوي الوطني الجزائري، د.ط، الجزائر، د.ت.

46- حاطوم نور الدين ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، د.ن،د.ب، د.ت.

47- الحجوي محمد بن الحسن ، تقاييد تاريخية ، د.ن ، الرباط، د.ت.

48- حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج:2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.ت.

49- حركات إبراهيم ، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، ج: 3، الدار البيضاء، 2009.

50- حميدي جعفر عباس ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2002.

51- الحميدي علي وجعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002.

52- الخديمي علال ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، إفريقيا الشرق، طبعة منقحة، الدار البيضاء، 1911.

53- خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج: 1، دار العرب للنشر، وهران، 2005.

54- خير فارس محمد ، المسألة المغربية 1900-1912، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961.

55- خير فارس محمد ، المغرب العربي الحديث والمعاصر، د. ن، د. ب، د. ت.

56- خير فارس محمد ، تنظيم الحماية المغربية الفرنسية في المغرب، د.ن، دمشق، 1972.

57- دياب فؤاد ، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر ،الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة ، د.ت .

58- دانيال نوردرمان، جيش الجزائر والمغرب دينامية الغزو أواخر القرن التاسع عشر، تر: محمد القبلي ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،الرباط ،1996.

59- داهش محمد علي ، الدولة العثمانية والمغرب، (إشكالية الصراع والتحالف)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت.

60- داهش محمد علي ، المغرب في مواجهة اسبانيا، (صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار، 1903-1927)، د.ن، الرباط، 2010.

61- داود محمد، تاريخ تيطوان، ج:2، د.ن، الرباط، 1979.

62- الذويب جمال هشام ، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى، مركز جهاد الليبيين، طرابلس،2003.

63- الربيعي إسماعيل نوري، تاريخ أوروبا السياسي المعاصر، دار الحامد، مصر، 2002.

64- رزوق محمد، دراسات في تاريخ المغرب، دار إفريقيا الشرق، ط1، الدار البيضاء، 1991.

65- رزيق المخادمي عبد القادر، النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

66- رمزي أحمد، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، مصر، د.ت.

67- رمضان عبد الحليم ، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة، 1985.

68- رمضان عبد العظيم، العزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة، 1985.

69- رنوفن بيير ، التوسع الأوروبي في العالم، أشكاله وطرقه من1869الى1914، تع: نور الدين حاطوم، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، 1997.

70- روجرز ب.ج، ، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900، تروتح واع: يونان لبيب رزوق، دار الثقافة، ط1، المغرب،1981.

71- الريحاني أمين ، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الاسبانية، ج: 1، دار المعارف، مصر، د.ت.

72- زبيب نجيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأمير، ط1، بيروت، لبنان، 1995.

73- الزعفراني حايم، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، تر: أحمد شحلان، وعبد الغني أبو العزم، د. ن، ط1، الدار البيضاء، 1987.

74- السرات الحسن ، العلاقات المغربية- الاسبانية، (تاريخ المد والجزر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ،2007.

75- سعد الله أبو القاسم، شعوب وقوميات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

76- سعيد أمين، الدولة العربية المتحدة، تاريخ الاستعماريين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب، ج:2، مطبعة عيسى بابي الحلبي وشركائه، د.ب،د.ت.

77- سلطان علي ، تاريخ العرب الحديث، منشورات طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، د.ت.

78- السويري أحمد ابن عبد الله وابن عبد محمد السلام، معلمة المغرب، مطابع سلا للنشر، المغرب، 1989.

79- السيد محمد السليم ، تطور السياسة الدولية في ق 19وق20، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

80- السيد محمود، إفريقيا والأطماع الفرنسية، مؤسسة الدار الجامعة، القاهرة، 2009.

81- سيري بيير، الأزمات المغربية، تر: الصديق الروندة، نشر دار بورداس،د.ب، 1955.

82- الشابي مصطفى ، النخبة المخزنية في مغرب الق19، موارد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.

83- شاذلي عبد اللطيف، نصوص اتفاقيات دولية مبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية، م: 03، المطبعة الملكية، الدار البيضاء، 2007.

84- الشرقاوي محمود ، المغرب الأقصى (مراكش)، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، د.ت.

85- شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الرشيد، ط1،د.ب، 1976.

86- صبحي حسن ، التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب 1884-1904، دار المعارف، ط1، مصر، 1965.

87- الصديق ابن العربي ، كتاب المغرب، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 1984م.

88- بن الصغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشرمن1856-الى1886م، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدار البيضاء، 1997.

89- بن الصغير خالد، الوجود البريطاني في الجنوب المغربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت.

90- صفوت محمد مصطفى، مؤتمر برلين 1878وأثره على البلاد العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1957.

91- الطالب أخيار الشيخ محمد الشيخ ، الشيخ ماء العينين، مؤسسة الشيخ مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، د.ب، 2005.

92- الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار1880-1915، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.

93- عامر محمود علي، و خير فارس محمد، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، وليبيا)، ج: 3، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000.

94- عبد الرحيم عبد الرحمان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب العربي الجامعي، القاهرة، د.ت.

95- بن عبد العزيز عبد الله ، تاريخ المغرب (العصر الحديث والفترة المعاصرة)، مكتبة السلام، الدار البيضاء، د.ت.

96- بن عبد الله عبد العزيز، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، الخزانة العلمية الصبيحية، الدار البيضاء، 1989.

97- عجيم أمل، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا- السودان- المغرب)، د.ن، بيروت، 1999.

98- بن عزوز حكيم محمد ، بطل جبالة ولد أحميد والسكان، مطبوعات على الاوفسيت، تطوان، 1982.

99- العقاد صلاح، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر،تونس،المغرب الأقصى)، المكتبة الانجلو مصرية ،القاهرة ،1980م.

100- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

101- عمر عبد العزيز عمر، وجمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، د.ب، 2009.

102- عياش ألبير، المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي، ونور الدين السعودي، مرا وتق: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، المغرب، 1985.

103- عياش جرمان ، أصول حرب الريف، تر: محمد الأمين البزاز،و عبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992.

104- عياش جرمان ، المغرب والحصيلة الاستعمارية، تر: محمد الأمين بزاز، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، المغرب، د.ت.

105- عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين، الدار البيضاء، 1986م.

106- غريبة عبد الكريم محمود ، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر، ط2، بيروت، 1987م.

107- غريبة عبد الكريم محمود ، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية (1915-1958)، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960.

108- غلاب عبد الكريم ، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب "من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011.

109- غلاب عبد الكريم ، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج:3، مطبعة الرسالة، الرباط،1987.

110- غلاب عبد الكريم ، قصة المواجهة بين المغرب والغرب، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2003.

111- فورنو روبرت، عبد الكريم أمير الريف، تر: فؤاد دياب، الدار القومية للنشر،القاهرة ، د.ت.

112- القادري أبو بكر، القائد عبد الله بن سعيد(رائد من أعلام المغرب الحديث)، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1945.

113- القبلي محمد ، تاريخ المغرب "تحيين وتركيب"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011.

114- قدورة زاهية ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.

115- الكروي محمود صالح ، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب واسبانيا (الدوافع والأهداف)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، د.ت.

116- كريدية ابراهيم، الحماية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد 1880، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء،د.ت.

117- كريدية إبراهيم، معركة أنوال ونتائجها، د.ن، الرباط، 1986.

118- كنون عبد الله، مدخل إلى تاريخ المغرب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان،1958، 1959.

119- كي زيربو جوزيف، تاريخ إفريقيا السوداء، تر: مختار سويفي، دار الكتاب المصري، مصر، 1984.

120- لاندرو روم، أزمة المغرب الأقصى، ج: 1،تر: محمد إسماعيل وعلي حسين الحوت، مرا: عبد العزيز الأهواني، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1961.

121- لاندو روم ، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نكولا زيادة، دار العلم للملايين، بيروت، 1963.

122- مالكي أحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب الغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ن،د.ب، د.ت.

123- محمود علي عامر ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، مطبعة قمحا الأخوان، ط2، دمشق، سوريا، 1999.

124- المحيشي عبد القادر مصطفى ، وفضيخ عبد العباس وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، دار الكتب الوطنية، ليبيا، د.ت.

125- مخطاري محمد ، مغرب نهاية القرن19م في عيون ايطالية، دراسة مقارنة لكتاب المغرب "ل: دي اميتشيس " وكتاب "في المغرب" "ل: لينا مادلينا فرارا"، الرحلة والغيرية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2008.

126- المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001.

127- مرفت أسعد عطا الله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناةالسويس1869-1904، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

128- المشرفي محمد محي الدين ، الجديد في تاريخ المغرب، دار الأمان للنشر، طنجة، 1958.

129- معريش محمد العربي ، المغرب الأقصى في عهد المولى الحسن الأول (1873-1894)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

130- المعزوزي محمد و بنعجة جعفر ، سبتة ومليلية حتى لا ننسى، شركة الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1976.

131- بن منصور عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، المطبعة الملكية العربية، ط2، الرباط، 1985.

132- موجل فرانسوا شارل ، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، تر: شقيق محسن، دار الهلال، بيروت، 2010.

133- مؤلف مجهول، المغرب الأقصى (مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية)، مطبعة دار الطباعة الحديثة، د.ط، مصر، د.ت.

134- مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضاراته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، م: 2، ج: 03، العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 1993.

135- الناصر عبد الواحد، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب (قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن 19 وأوائل ق 20)، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة اليت، الرباط، 1999.

136- الناصر، عبد الواحد التدخل العسكري الأجنبي في المغرب، قراءة في جيواستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة اليت، الرباط، 1994.

137- الناصري الشيخ المكي، مساهمة طنجة في الحركة الوطنية المغربية، ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية، ضمن طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991.

138- الناضوري شحادة وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، ط1، د.ب، 1991.

139- نجيب زينب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب، ج:3، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، 1937.

140- نوار عبد العزيز سليمان ، ومحمود جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث (من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)، دار الفكر العربي، بيروت، 1999م.

141- نوار عبد العزيز سليمان ونعنعي عبد المجيد ، التاريخ المعاصر لأوروبا (من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية)، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.

142- نوردمان دانيال ، جيش الجزائر والمغرب دينامية الغزو أواخر القرن التاسع عشر، تر: منشورات كلية الآداب و العلومالإنسانية، الرباط، 1996

143- هراج التوزاني نعيمة ، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن، ج: 1، د.ن، الدار البيضاء، والرباط، د.ت.

144- واتربوري جون، أمير المؤمنين (الملكية والنخبة السياسية المغربية)، تر: عبد الغني أبو عزم وآخرون، مؤسسة الغني، ط3، الرباط، 2013.

145- الورديغي عبد الرحيم ، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992.

146- ويسلينغ هنري، تقسيم إفريقيا 1880-1914 (أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسة)، تر: ريما إسماعيل، الجماهيرية للنشر، مصراته، ليبيا، 2001.

### 3) قائمة الأطروحات:

147- بوزكري مروان، التنافس الفرنسي والانكليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873-1894م، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2009-2010.

148- التلمساني بن يوسف، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005.

149- الخديمي علال ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م «حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية»،مذكرة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، إفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء، 1994.

150- الذويب جمال هشام أحمد ، التطورات الداخلية في المغرب الأقصى، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

151- بن الصغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى، 1885-1905، أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001.

152- مظلوم عزيز عبد الله ، سياسة بسمارك الدبلوماسية، والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سانت كليمنس، العراق، 2011-2012.

## 4) قائمة المقالات:

153- الأنباري نجم عبد الأمير ، مؤتمر برلين 1884-1885 والصراع الأوروبي على القارة الإفريقية، مجلة كلية الأداب والعلوم الإسانية، الرباط، ع: 95، د.ت.

154- بولربح علي ، الخطاب الاستعماري حول شمال المغرب (1850-1956)، إشكالات أولية، مجلة المناهل، ع:89،90، مطبعة دار المناضل، الرباط، 2011.

155- التمسماني خلوق عبد العزيز ، الحركة الحفيظية والأطماع الاسبانية في شمال المغرب، مجلة دار النيابة، ع:17، الرباط، 1988.

156- الخديمي علال ، الاتفاق الفرنسي الألماني ونتائجه على المغرب الأقصى، مجلة تاريخ المغرب، ع:2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، د.ت.

157- الرحيوي مصطفى ، مؤتمر مدريد 1880 ومستقبل المغرب، مجلة هربس،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: ع:12، 2018.

158- السرات الحسن ، سبتة ومليلية بين استعمار اسبانيا وأخطاء المغرب 1، في مقال ألقي في صفحة الجزيرة، نات، بتاريخ:6-11-2007.

159- القطعاني فادية عبد العزيز ، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937). المجلة الجامعة، ع: 16، بنغازي، ليبيا،2014

160- الكروي محمود صالح ، سبتة ومليلية (دوافع وأهداف التدخل الاسباني)، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم الإنسانية والآداب، العراق، د.ت.

161- بن منصور عبد الوهاب، قصة المحاولات الانجليزية للاستقرار بصحراء المغرب، جريدة صحراء المغرب، ع:03، الرباط، 1957م.

162- المنصوري عبد الصمد ، المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (1880-1888م)، مجلة كان التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والآداب بالدار البيضاء، المغرب، ع: 35،2017.

163- نجيدي محمد، المكس أو أزمة الجباية المغربية في القرن التاسع عشر، مجلة أمل ( التاريخ، الثقافة، المجتمع)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ع:03 ، 1993م.

**5) قائمة الموسوعات والمعاجم:**

164- البعلبكي منير ، معجم أعلام المورد(موسوعة ترام لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين)، دار العالم للملايين، بيروت، لبنان، 1992.

165- سنو عبد الرؤوف ، الدبلوماسية الألمانية ومحاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى1870- 1896، حوليات بيروت، م:6، بيروت، 1992- 1993.

166- غرينفيل ج، آ، س ، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، م: 1، تر ومرا: علي مقلد، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2012.

167- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج:1، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.

168- موسوعة عالم التاريخ والحضارة، دار الكتاب، بيروت، 2003.

169- موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (السودان، المغرب)، دار INP، 1994، 1998،المغرب.

170- موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية ق19-20(ليبيا، السودان، المغرب الأقصى)، دار كرابس للنشر، بيروت، 1898-1999.

## 6) قائمة الندوات والملتقيات:

171- الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أيام دراسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001.

172- ملتقى جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، السلطان مولاي عبد الحفيظ، المملكة المغربية وزارة الثقافة، الرباط، 2001.

173- البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقييم (سلسلة ندوات ومناظرات رقم16)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1970.

174- البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقييم، (سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14)، الدراسات الألمانية حول المغرب خلال ق20، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1970.

175- بولريح علي، الكتابات الاسبانية حول مدينة تطوان من خلال أرشيف المكتبة الوطنية بمدريد، مقاربةبيبليوغرافية من1912الى1956، ضمن أعمال ندوة: تطوان في الوثائق الاسبانية على عهد الحماية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، 1998.

176- التمسماني خلوق عبد العزيز ، الإصلاحات الحضرية بطنجة وردود الفعل المغربية، (الإصلاح والمجتمع المغربي)، أيام دراسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د.ت.

177- الخديمي علال ، حاضرة المغرب الشرقي مدينة وجدة، ندوة وجدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 1988.

178- الخديمي علال ، مقاومة الأطماع الفرنسية بدكالة، ندوة دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، المغرب، 1994.

179- الخديمي علال ، ندوات علمية حول موضوع مدينة أكادير1905-1911، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء الدار، 1986، 1990.

180- الخديمي علال ، ندوة تاريخية حول ألمانيا والمغرب في بداية القرن العشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،الرباط، 1991.

181- عياش جرمان ، إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب "الإصلاح والمجتمع المغربي"، أيام دراسية، الدار البيضاء، د.ت.

182- ندوة المقاومة المسلحة المغربية، دار السمياح للمقاومين، المغرب، 1993.

## 7) قائمة المنتديات والمواقع الالكترونية:

183- منتدى نزهة الفكر والخاطر، "الاتفاق الودي سنة 1904 لتسوية الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول كل من مصر والمغرب .foums.Arabsboo.com

**ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:**

**1) قائمة المصادر:**

184- Combone henri, Histoire de maroc, Hachette Coulommiers ,imp: de Bradard et taupin, paris, 1952.

185- Darcy Jean, France et Angleterre cantonnés de rivalité coloniale, li brairie académique Didier, paris,1904.

186- miége Jean louis, le maroc et l'Europe 1830-1894, les difficultés, presse universitaire de France, paris, 1962.

187- Maurice louis, lapolitique marocaine de l'Allemagne,paris,1916

188- Guillain Pierre, L'Allemagne et le maroc de 1870-1905, Pesse universitaire de frome ce, paris,1967.

**2) قائمة المراجع:**

189- Benramdan abdalkhalek, le maroc et l'occident, 1860-1947. Ed Karthala, paris, 1987.

190- lugan Bernnard, Histoire du maroc des agines à mes jous, perrimcritėrion, paris,2000.

191- Brignon J.Amine, boutaleb,B, mertinet G, Histoire du maroc , paris,1967

192- ayache Germain ,la premiére amitié germano-marocaine(1885-1894)، in (études maghrébines) , mélanges charles Andeé Julién،public, de la faculté des lettres des sicences humaines de paris ,paris,1964.

193- Terrasse Henri, Histoire du Maroc ses origines àl'établissement de protectorat francais,t2, universitaireCasablanca, Casablanca , 1950.

194- Guenane Djamel, les relations franco-Allemandes et les affaires marocaines des 1901 à 1911.S.N.E.D, Alger, 1975.

195- charlesAndré Julien,les Africaine « hassan1er et la crise marocaine au XIX siécle », édit, Jeune afrique, sl,1977-1978.

196- ch.André Julien, histoire de l'afrique de nord de la conquête Arabe à 1830, paris,1952.

197- Lahbabi Mohammed, le gouvernement marocain à l'aube du xxe siècle, Casablanca,1975

198- Lazrak rachid ,lecontentietix territorial entre le maroc et l'Espagne universitiecasablanco, casa blaanca,1974.

199- manger,J-B , motessurla crise marocaine de 1905 revue d'histoire de la guerre mandiale, (Extrait de numéro14 d'octobre 1937).

200- sechnell Poule, L'Atlas marocaine, Ed: Ernest, leroux ,paris ,1898.

201- R.antroygues, le passé commercial d'Agadir, in: reveue maritime, paris, 1930

202- Girault René, DiplomatieEuropéenne et Impérialisme, 1871-1914, universitaire paris , paris, 1979.

203- rouard de card, Dacument diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine, universitaire paris ,paris, 1961.

204- Briston Serge et Milzi Pierre, l'Allemagne 1870-1970,mâcon et Cie éditeur, paris,1971.

**3) قائمة المنتديات والمواقع الالكترونية:**

205- Définition of «crimeanwar»,www.collinsdictionary - com, Retrieved 24-12-2017.

206- Grand Larousse Encyclopédique, http://fr.wikipedia,org /wiki/ victoria du royaume- uni

207- Grande Larousse encyclopédique, [http//fr.wikipedia.org / wiki / ahmed- ben-maussa

208- www.sasapost.com/all-you-need-toknow-about-the-moroccan-algerian-conflict/amp/implications-and-causes

209- منتدى المعرفةwww.marefa.org

# فهرس

# المحتويات

# فهرس المحتويـــــات

مقدمة .....أ

المدخل :تطور اوضاع المغرب الاقصى من احتلال الجزائر سنة 1830 الى غاية فرض الحماية الفرنسية عليه سنة 1911م .....9

اولا: التطور السياسي للمغرب 1830م -1911م .....9

1-التطور السياسي للمغرب في عهد المولى عبد الرحمان( 1822م الى 1859م) .....10

2-تطور الوضع السياسي في عهد المولى الحسن الاول (1873م-1894م) .....14

3-التطور السياسي في عهد المولى عبد العزيز (1894م-1907) .....19

ثانيا : تطور الوضع الاقتصادي للمغرب( 1830-1911م) .....23

**الفصل الأول: العلاقات المغربية الأوروبية من 1873 إلى 1911 م**

المبحث الأول :العلاقات المغربية الفرنسية من1873-الى1911م:.....29

1-العلاقات المغربية الفرنسية 1873-1894م .....30

**2-** العلاقات المغربية الفرنسية 1894-1907م .....34

3-العلاقات المغربية الفرنسية 1907-1911م .....39

المبحث الثاني :العلاقات الألمانية المغربية 1873-1911م .....41

1-الصداقة المغربية الالمانية 1890-1894م.....41

2-ازمة الصداقة المغربية الالمانية 1894م.....46

3-العلاقات المغربية الالمانية 1904-1911م.....48

المبحث الثالث :علاقات المغرب مع انكلترا.....51

1-المعاهدة المغربية الانجليزية 1856م.....52

2-العلاقات المغربية الانجليزية 1881-1911م.....56
المبحث الرابع العلاقات المغربية الاسبانية 1873-1911م.....60
1-الازمة المغربية الاسبانية 1859-1860م.....61
2-العلاقات المغربية الاسبانية 1881-1911م .....64

**الفصل الثاني: تطور العلاقات الفرنسية الالمانية من مؤتمر مدريد 1880م الى 1904م**

أ- المبحث الأول:مؤتمر مدريد يدعم التدخل الألماني بالمغرب سنة 1880 م.....70
1-العلاقات الفرنسية الالمانية 1870-1880م.....70
2-انعقاد مؤتمر مدريد 1880 م.....73
3-نتائج مؤتمر مدريد 1880 م. .....80
ب-المبحث الثاني :موقف ألمانيا من الاتفاقيات السرية الفرنسيةمن 1902الى1904م: ...83
1-الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902م .....83
2-الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904م .....84
3-الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م.....87
4 –موقف المانيا من الاتفاقيات الفرنسية السرية .....88
المبحث الثالث :أزمة أغادير الأولى سنة1905م: .....90

**الفصل الثالث: تسوية الخلافات الألمانية الفرنسية حول المسألة المغربية من 1906 إلى 1911م**

أ-المبحث الأول :مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م ونتائجه:.....97
1-انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 14يناير 1906م .....98
2-نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م ..... 102
ب-المبحث الثاني :المفاوضات الفرنسية الألمانية حول المغرب الأقصى من1907 الى 1909م:
.....106
1-التعاون الالماني الفرنسي فيما يخص مجال المناجم المغربية .....110

2-التعاون الالماني الفرنسي في مجال الاشغال العامة والسكك الحديدية ..... 111
ج-المبحث الثالث :أزمة أغادير الثانية 1911م وردود الأفعال المغربية اتجاهها: ..... 117
1- حادثةأغادير الثانية 1911م: ..... 118
2-موقف الشعب المغربي من التدخل الألماني العسكري بأغادير: ..... 123
الخاتمة..... 126
الملاحق ..... 131
قائمة البيبليوغرافيا ..... 139
فهرس المحتويات ..... 165